



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ وعيون المعادن

تصنيف

العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م



مسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب
مكسُون الحِزائِ
وعِيون المعادن

تصنيف
العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب العاشر

فيمين ابتلى بغصب شيء من أموال العباد على الجبر منه
لهم والعناد ثم أراد الخلاص وأعطى القياد وهو
أول كتاب الدقاق ٠٠٠٠

ومن جواب الشيخ العالم الفقيه العامل الورع النزيه أبى نبهان
جاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الخروصى الخليلى العليائى :

وسئل عن ابتلى بغصب شيء من أموال العباد على الجبر منه
لهم وأذهبها ، وماله لا ينفى بجملتها ، ولا يقدر هو ولا غيره على توزيعه ،
وكانت عليه حقوق الله وللعباد منها معلوم ، مثل ديون وصدقات نساء
وكانت على نفسه وصايا و ضمانات •

ومنها مجهول واستسلم لحكم الله تعالى خوفاً من عذابه ، ورجاء
لرحمته من غير أن يحكم عليه حاكم من الخليقه ، ولا طالبه مطالب ، وكان
فى يده أصول وعروض ونقود ودواب وعبيد وإيماء تسراها ، أيجوز
له أو عليه ، أن يقضى من هذا المال ما يقدر على قضائه من الديون
والصدقات والضمانات المعلوم ربها ومقدارها ، وإن استفرغت ماله
ويدين بالباقى •

— ٦ —

أم يكون ماله شرعاً فيها ولها ، وينزل نفسه بمنزلة الحاكم فيما يحكم به على غيره ، ويصير المال مثل المال المجهول ربه ، اذ لا يقدر على توزيعه ؟

قال : قد قيل في المظالم : انها كالمطالب من الحقوق بأدائه ، فهي أولى بالمال وأحق مما به لم يطلب من الديون التي تلزمه في غير مظلمة لحق ، وما طوب من ديونه به ، وأخذ بتسليمه لمن له فيه الحجة عليه بحق ، فهو وهي على لزومها سواء في المال ، لا فرق بينهما على حال في هذا لا فيما يكون من اثمه •

وما جهل ربه من حق لزمه في مظلمة جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف في تقديم ما عرفه من حقوق العباد فليزمه أن يؤديه على رأى من يذهب في مثل هذا الى أنه يرجع الى الله ، فيوسع في تأخيرها عما لزمه لغيره من العباد ، لأنهم أحق بما في يده على رآيه في الحق •

وعلى قول من يذهب الى تساويهما فهما في المال سواء ، وعلى قول من يذهب الى تقديم ما في لزومه فقد تقدم فهو المتقدم ، وعلى قول من يذهب الى أنه باق على حاله كما هو في أصله فهو كغيره مما لهم فيه وعليه فيما لزمه أن يؤديه لمن له أن يبذل ما في يديه مما يحكم به لغرمائه •

فان كفى لوفاؤه والا فتنظرة فيما يبقى الى ميسرة لمن كان ذو عسرة
في دينونة بأدائه حال القدرة مع بذل المجهود في الخلاص ، حتى يفرج
منه بوجه في الحق ، أو يحضره الموت ، فيوصى به ، ويشهد عليه عدلين
أو ما أمكنه من الشهود حتى يقدر عليهما وكفى في حقه ، لوجود صدقه •

ويكون مثل الحاكم فيه أن لو نزلوا اليه فيلزمه في الرأي في
موضع الاختلاف بالرأى ألا يعمل فيهم على غير الرضا إلا بالعدل
ما أبصره أعدل في الرأي من ذاته أو بغيره ممن يجوز له أن يستدل
به على ما كان فيه الأمر اليه •

وليس له في الأصح أن يعطى من ماله أحداً منهم دون غيره حين
التقاضى له من غرمائه فيما لهم عليه من حق لزمه في حق من حضره أو غاب
عن القضاء بعد لزوم الأداء بالطلب في ذلك أو ما أشبهه ، فان خالف
الى ما نهى عنه على هذا ، فأعطى بعضهم ماله عليه من حق لكماله •

أما ما زاد على ما يكون له في موضع عجز المبال عن الوفاء بالجميع
ونزوله الى التوزيع ، فعسى أن يلحقه حكم الاختلاف في جوازه وصحة
ثبوته ما لم يجبر عليه في ذلك ماله لمن له من يلزمه أن يسمع لحكمه
ويطيع الا أن من حقه ألا يخطى في دينه على عمله في شيء مما له أو عليه
بشيء من الرأي في موضع جوازه ما احتل له وجه الصواب في عمله •

كما فى قوله : لمن جاز له حتى يصح عليه أنه أتى ما لا يجوز له
الاجماع ، وان كان عليه فى نفسه ألا يجاوز ما يجوز له من العمل
فى مثل هذا بالأعدل فيما يرى ، فان جاوزه الى ما لا يرى لا على ما يجوز
له من الرضا •

فان قدر على ما جاز له من الرجوع فيما قضى ، والا فالتوبة فيما
مضى ، والدينونة فيما عليه مع الاجتهاد فى تأديته بما أمكنه متى
ما أمكنه لعجزه عن غيره ، فانه وان قدر على رده كرها فليس له فى
موضع جوازه لهم فى الرأى ، وانما يكون أمرهم الى الحاكم •

فان قدر الله من بعد وجود شيء من المال أعطى من حرمه ، وأكمل
لمن أنقصه مقدار ماله حتى يصير لكل واحد فى قسمة الكل ما يكون
له ، وما جهل مقداره ، فالتحرى له على ما يجوز له فيه ، فان صار
المال لكثرة ما فيه الى حال لا يقدر على توزيعه فيما بينهما لمن هو له ،
فالى الصلح فيها بينهم يرجع الى ما أمكن فجاز فى الحين أو بعده ،
لأن يكون فى موضع امكان كونه على ما يجوز فى الزمان •

والا فهو على حاله فى يديه اذ لا يصح أن يحكم عليه بالبدل
له فى غير معنى شيء يصح له فيه ، فان مات على هذا فهو كذلك
ما أمكن ، فجاز لأن يصطلحوا فيه على ما جاز ، والا صار من

المجهولات على حال لوجوبها بعدم الذمة المناطة بها في المال ، وكونه بها مما لا يدرك قسمه في حال .

فكيف يصح أن يكون لوارثه من بعده شيء فيه ، وليس له إلا ما أبقتة الوصايا والحقوق من شيء ، وقد استغرقت الديون ، فهي به أولى في الاجماع على حكمه بالكتاب عن الله ، فأين موضع البقية لوارثه بالفرض على هذا أو لغيره بالوصية ، وليس له في هذا الموضع من بقية .

ويخرج فيه على قول ثان ان لم يقع الاصطلاح على ما جاز في الحال أن يلحقه حكم المجهول ، فيجوز عليه ما يجوز فيه ، والصلح ليس بشيء حتى يكون من الجميع ما يجوز فيه .

كذلك ان جهل أرباب الحقوق في حكمه يكون ، فان لمرقها غيبن يجوز له من الفقراء اذ دفعها لبيت المال في موضع جوازه لمعنى يرومه في الخلاص لحقه حكم الاختلاف في جوازه له ، وخلصه به ولزوم غرمه لن يصح له من بعد متى صح معه من علمه أو لغيره ممن تقوم به الحجة عليه ، وفي الوصية حين لزومها له فيما يلزمه أن يوصى به .

قلت له : واذا كان هكذا ، فالأصوك من هذا المال تباع ، ويجعل ثمنها فيما يجعل فيه المال المجهول ربه ، أم تكون موقوفه كالصوائف

للمسلمين ولن جاء من بعدهم في يوم القيامة ، وكأموال النباهنة ، أم
على الاختلاف على قول من يقول انها راجعة الى الفقراء فيبيع
ويفوق ثمنها ؟

وعلى هذا السبيل هل يجوز تركها أصولا ينتفع بها الآخر ، كما
انتفع بها الأول على نظر الصلاح والحكم ؟ وعلى قول من يقول انها
لبيت المال ، فتكون كأموال النباهنة ، وعلى هذا الرأي ، هل يجوز
بيعها ويعجل في تفريق ثمنها ، وينفذ فيما ينفذ فيه بيت المال اذا
خيف حوزها على غير هذا الوجه ؟

قال : فهي على حلها من جملة ماله في أصلها ، والحقوق في الذمة
لأهلها ، وعلى هذا من جهل من هي له أو جهلها حتى صارت في معنى
المجهول ربه ، فان رأى البيع لما في يديه من المال ليصرفه على من جاز له
من الفقراء ثمنا فيما لزمه ، فصار عليه ممن لا يعرفه لم يمنع في شيء
من العروض ، ولا من الأصول على رأي من أجاز له في المجهول ،
صدقة عن ربه ، وخلصاً عن نفسه .

لأنه هو الأصل فيها على هذا الرأي الا في موضع ما يكون عليه
الشروي فيما يجوز فيه معنى على رأي من يجيزه في موضع ثبوته

على رأيه ، لا في اتفاق ، لأنه مما يختلف في ثبوته في الحكم فيما لا يدري فيه المثل بالكيل والوزن •

وان تركها على قياده صاغية لينتفع بها الآخر من ذوى الفقر بثمراتها ، وما يكون من غلاتها ، كما انتفع بها الأول كذلك ، فعسى أن يكون هو الأصلح فيما يخرج من جوازه في النظر على معني الصلاح ، فانه ربما يأتي على ما لزمه ، وزيادة فيما يمكن فيه على بقائه أن يكون •

وعلى قول من يذهب في مثل هذا الى أنه يكون لبیت المال ، فيجوز فيها ما قد جاز فيه ، وليس لغيره من بعده على هذا من توقيفه لها على معنى القضاء فيما عليه لمن لا يعرفه أن يبيعها ، لا لوفاء من لهم الحق عليه على ما يسع في الحق ، الا امام العدل في موضع الضرورة اليها ، فانه مما يلحقه حكم الاختلاف في جوازه له حالة ظهور المخافة على الدولة من ضياعها لضيق في يده عن قيامها بغيرها •

وان لم يرد البيع لتفريقها ، والا التوقيف في حاله ، لم يجز أن يحكم به عليه لغير أهله في ماله ، لأن الغير ليس له فيه خصومة ولا طلب في الحق ، فانه يحكم به له ، أو لغير شيء في حكومة أنى لا أعرفه كذلك •

حتى على قول من يجيز تفريقه فمن يجوز له ، أو لبیت المال غيره له خلاصاً ، فكيف على قول من لا يجيزه في أموال الناس على

حال ، ويقول بوقوفها حتى يصح أربابها ، فتدفع اليهم ، أو يأتي عليها الحشر كذلك لا ينتفع بها ، ولا بشيء منها في شيء ، لأنه الأظهر ، لأنه لا معنى لأن يبيعها لا شيء .

وعلى قياده ، فان بقي ما في يده ودان بما يلزمه من حق لمن له بأدائه اليه متى عرّفه فقدر عليه ، جاز له فان تخلص في حياته ، والا أوصى به بعد وفاته ، فيكون من بعده في ماله ، وعسى في هذا أن يكون هو الأقرب الى الوصول في كل مجهول .

وان كان القول بجواز تفريقه أشهر ، والعمل به أكثر ، وعلى هذا الرأي فان صح أربابه من بعد غلهم الخيار بين الأجر والغرم ، وقيل انه قد مضى أمره في سبيله على ما جاز ، فلا غرم لهم فيه على قياده .

ولهذا خرج في لزوم الوصية على هذا من أمره فيه حكم الاختلاف بالرأى في زومها عليه ، وعلى عدم الوضع له فيما يجوز له . فيجزيه في الاجماع ، أو على رأى من أجازة في موضع الرأى ، فلا بد له من أن يوصى به .

وعلى قول من يرى تفريقه أو تركه لبيت المال ليس بشيء ، فالوصية لا بد منها ، فيكون من بعده في ماله ، ويلحقه لاستعراقه في موضع العجز

عن توزيعه ، وكون الامتناع من الصلح فيه على ما جاز ، أو المنع .
من جوازه حكم ما لا يدري من المال ربه ، فيبقى على ذلك ما بقى :
كذلك .

وان جاز فيما يكون منه من ثمرة أو غلة لمن يجوز له من الفقراء .
أو لبیت المال على رأى من أجازة فليس لغير الامام العدل بيع في
الأصول ، بعد أن يكون في حكم المجهول ، وعسى أن يجوز على ما جرى
من الاختلاف في موضع عدمه لمن نزل على قياده لأمر الله في منزلته ما يجوز
له ، على قول من أجاز بيعها له في موضع جوازه على رأيه .

ويعجبني أن تترك على حالها فلا يعرض لأصلها في اتلاف على غير
عوض له ، يكون فيه بالبدل ، فيجوز على معنى النظر في الصلاح
لا في الحكم ، فانه أولى بها من اتلافها ، قياساً على الصوافي من الفقه
ان صح القياس في مثل هذا بها على الخصوص في البيع ، وفيما
أشبهه من شيء ، فيكون في اتلافها لا على العموم في كل شيء لفرق ما بينهما
في أشياء من أحوالهما .

لأن في المنع من جوازه في تلك على رأى من لم يجزه فيها ما يدل على
أن جوازه في هذه أبعد مما فيها من الحقوق المتعلقة بها حتى لا يقدر
على توزيعها فيما بينهما ، ولأن في بيع أصلها ذهاباً على أهلها ، والمنع

من بيعها كأنه أولى بها ، وليس عليه من فعل غيره فيها في حوزها على غير الوجه أو في شيء منها شيء من اثم ، ولا من لزوم غرم .

إذا لم يكن منه شيء من الأسباب التي بها يكون ، أو أحدهما وإنما ذلك على من فعله أو أمره به فيها ، أو دلّسه عليها ، أو أغانه على شيء مما لا يجوز له ، أو رضى له به ، أو قدر على المنع له من التعدى في ذلك بظلمه فتركه في موضع ما لا عذر له في تركه .

ولكل شيء من هذا ما يكون في حكمه من صحة ائمه ، أو لزوم غرمه ، وإن جاز بيعها لتفريقها هيمن يجوز له من الفقراء ، مجيز بالرأى في موضع ما لا يكون فيه وقفاً لغيره غاية تنتهي إليه فيما أخرجها فيه من توحيقه لها كذلك ، لم أقدر أن أخطيء في دينه من قاله أو عمل به ، لا سيما في موضع الضرورة من ذوى الحاجة الى ثمنها ، لأنه موضع رأى لمن يجوز له الرأى ، لأنها من المال نوع من المجهول .

وقد أجزى في العروض ، فأى مانع على قياده في الأصول ، وكلها أملاك وقد صارت بمنزلة ما لا يدري له ملاك فإن كان البقاء ما يبقى عند القسمة في موضع العجز من القيمة عن الوفاء بالكل في غير شيء ، وكلها مناهة بها في الأصل ، فهو مع العروض كذلك ، ولا فرق في ذلك .

وعسى ألا تكون علة تقتضى المنع أو الإباحة إلا وفي الآخر مثلها ،

وكما يكون في بيع الأصول اتلافها على أهلها ، فكذلك في بيع الغروض ، وربما يكون في الانتفاع بها ما يقتضى في نفسها كون نقضها حتى يؤدي الى تلفها على من هي له في أصلها •

وعلى ثبوته في الرأي ، ان صح ، فيشبهه أن يلحقها على رأى في موضع التوقيف على هذا لها كذلك ، لأنه ليس بزائد على حكمها على ثبوته فيها أخرجها في حياته وقفاً أو بعد وفاته ، اذا صح في بقائه عليه فصار في ماله فهو فيه سواء ، أوصى به أو لا فكله على هذا سواء •

وقد خرج من يديه فالنظر فيه لا اليه ، لكنى أحب في هذا أن يقتضى به ما جاز له أن يجده فيه ، فان خولف في شيء من ذلك الى ما لا يخرج من الحق في الرأي ، لم يجز في الدين تحريمه بالدين على من رame من قائل ، جاز له أن يقوله ، ولا عامك جاز له أن يعمل به •

وهذا كأنه ينبغي أن ينتظر فيه ، هل يخرج على معنى الصواب في الرأي فيكون على جوازه فيه قولاً ثانياً ، والا فهو في الحق ، وبالترك أحق ، فاني لا أعلمه مما به صرح في شيء من الآثار عن ذوى الأبصار ، ولم أزل أطلع فيه حفظي ، فلا أجده عنهم ، ولم أكن من أهل الرأي فأجزم به في ثبوته رأياً •

فانظروا يا أولى الأبواب في هذا كله ، وقولوا بالذى فيه عندكم من العلم ، عسى أن يفتح الباب ، على ما به فيرجع الى القول اليه ، وتعمل في مثل هذا عليه ، والتوفيق بالله .

قلت له : وان جاز له توقيفها أصولا على أى الوجوه المذكورة ، فهل يجوز له أن يبيقها في يده يعمرها ويتمتع بما بقى من غلاتها ، كأحد المسلمين من غير أن يخرجها من ضمانه كان نازلا بمنزلة الفقراء ، أو ممن يستحق من بيت المال أم لا يجوز له أن يؤخر الحكم ويوصى بما لزمه ، ويتمتع بما له من الدينونة بالخلاص ويستحيل هذا المال عن حقوق العباد الى حقوق الله تبارك وتعالى ، ويكون حال هذه الديون على قول من أجاز تأخيرها ؟

قال : فعلى قول من يجيزه في الفقراء أو لبيت المال ، فان خرج منها الى امام العدل أو لجماعة المسلمين على معنى القضاء عما لزمه ، فصار كذلك على هذا الرأي ، فالأمر فيها لا له لخروجه من يديه الا أن ترد اليه يتمتع بما جاز له من ثمراتها ، وما يكون من غلاتها أيام حياته ، لا يملك فيها الأصل ، فيكون في جوازه له كغيره ممن يجوز له أن ينفق منها على نفسه وعياله .

ويفرق ما بقى على غيره من ذوى الحاجة في أمثاله ، فعسى أن يجوز

له ولهم في موضع ما يكون في منزلة من يجوز لأن يؤمن على ما يوضع من هذا في يده من أصل أو ثمرة أو علة يخرج بها من حد الفقر إلى الثغنى ، وأن يتركها مهملة ، جاز له ذلك منها ، ولم يمنع على رأى من يجيزه له فيما عليه ، والا فهم الأحق في تصريحها بالحق على ما جاز لهم فيها ان أرادوا ذلك •

وفي موضع ما يكون بها أولى على رأى من يذهب في هذا إلى أنه يكون لبیت المال في موضع القيام بالأوامر من الامام أو من يقوم فيه مقامه من الأعلام ، أو يكون فيها منهم من يقوم بها لمن يجوز له من ذوى الفقر ، فلا يعرض لشيء منها عن رأيه دونهم فيها •

وان أكل منها على هذا لم أقل انه من الحرام على حال ، ولا انه يلزمه فيه غرم ، أو يكون عليه به اثم ، لأنه في أصله على قياد هذا الرأى لمثله ، وان أشهد على توقيفها بما عليه ، جاز له على جوازه في الرأى ان صح ، فان تركها لا على معنى التملك في يده بعد التوقيف على ما جاز له من الاثهاد عليها ، كما أمكنه فيها يأكل منها كذلك لفقره ، ودفع نازلة صرة •

فأرجو في نفسى أن يجوز له على رأى من يجيزه فيما لزمه فإراه مما يجزيه في خلاصه على قياد معنى ما يخرج من رأيه في هذا ، فيصح

له جواز له اذا صح ثبوته في الرأي لمن جاز له أن يعمل به الا أنه
ليس له أن يمنع غيره مما يجوز له منها ، فيدفع عنه قبل أن تحويه
يداه ، فيكون له على ما جاز فيه •

وعسى فيما زاد على ما يحتاج اليه ولم يعوله حولا كاملا أن يكون
عليه أن يفرقه ، وليس له أن يدخره لعام آخر في المصرح به من رأى أهل
العلم ، وأرجو ألا يتعري من أن يجوز عليه أن يلحقه معنى الاختلاف
في جواز له ان صح القياس له بالزكاة •

والا فهو على المنع من ذلك ، وما لم يخرج منها كذلك ، فهي من
جملة ماله باقية على حالها في ملكه حتى يحكم بما صح عليه لأرباب الحقوق
في ماله ، ولا معنى لأن يحكم عليه باخراجه في غيرهم من الفقراء ، ولا
لبيت المال ، وانما ذلك اليه ان شاء على رأى من أجاز له لا على رأى
من لا يجيزه في حقوق الناس ما بقى الدهر •

فان ذلك من فعله على قياده ، ليس بشيء فكيف على هذا يصح له
أن يجبر على بذله لغير من هو له في أصله ، لعدم معرفته لأهله مع
ما يلحقه في الرأي من الاختلاف بالرأى في جواز له ، وخلصه به ،
ولزوم عزمه لربه اذا صح ولم يتم له حتى على رأى من أجاز له أنى
لا أعرفه مما يحكم به عليه كذلك الى موته •

فيكون فيه ، لأن الذمة قد صارت على فيائه معدومة ، وبقي ماله
فالحق فيه على حال ، فيكون لمن يلي أمره من الحكم أن يقيم لمن لا ولي
له من أرباب الحقوق على حال ، وكيلا يحتج به على وارثه ، أو من يقوم
بأمره مقامه أو بأمر الحاكم في موضع جوازه لأن يؤدي ما لزمه له .

فصح عليه من ماله ، فإن عجز عن اخراجه لكثرة ما فيه حتى لا يمكن
قسمة ، ولا الصلح فيه على ما جاز حكم به فيما صح عليه ، فصار
لاستهلاكه ، وعدم معرفة ملاكه حشياً لا ينتفع به على قول ، وللفقراء
على هذا الرأي ، وليبيت المال على رأى آخر ، ولابد من الحجة على
وارثه بعد وفاته أو من يقوم في هذا مقامه .

كما أن ذلك فيما يكون عليه في حياته كذلك ما كان في مصر ، فأمكن
لأن يحضر سماع ما يكون من الحجة قبل أن يقضى فيما له عليه بما
صح ، فإن الغائب عن مصر ، ومن لا يدري في البلد أين هو ، أو لا يقدر
عليه احضاره يمضى في ماله بالذى يصح عليه ، ولا معنى في تأخير
لانتظاره لا لغاية .

وان كان بالقرب من داره ، الا أن موسى بن علي ، رحمه الله ، قد
كان غيماً يروى عنه اذا صح الحق لم يحتج على أحد ، وعسى في الأول
أن يكون هو الأحوط ، فينبغي في هذا أن يعمل به في موضع المكنة ، لئلا

تبقى له حجة تقتضى الرجوع فى الحكم بعد انفاذه نقضا له فى حين
بحق ، يصح له فيه فهو الأولى •

وان كان الآخر مما يخرج على معنى الصواب فى رأى ، فان ذلك فى
الحكم أقطع لحجة الخصم ، وعلى كل حال فان هو أوصى به ، أو
صح عليه من بعده ولم يحتمل له وجه الخروج مما لزمه بوجه يخرج به
من بعد فهو المال ، ولابد من أن يلحقه معنى هذه الآراء كلها •

وليس لوارثه فى موضع عدم الاحتمال حق يكون له بالميراث فى ماله
جزماً على هذا من حاله ، وان احتمل له فيما صح معه عليه أن يكون
قد خرج منه بما به يبرأ من شىء فى اجماع أو رأى ، جاز لأن يلحقه
حكم الاختلاف فى جوازه له ، ما لم يصح بقاؤه عليه ، أو تصح
له البراءة معه فى الحكم من علمه أو بغيره ممن تقوم به الحجة له وعليه •

أو يحكم بما صح عليه فى ماله بالعدل ، فيكون كذلك غير بعيد
من الصواب فى رأى أن يستحيل فى موضع جهله لربه من العباد الى الله
تعالى ، لأنهم له وما يملكونه من شىء فى الحقيقة ، فما صح له مالك منهم
فهو له من فضله ، والا رجع اليه بعدله ، لأن العبد لمالكه وما ملك ،
والكل منا له عبيد •

فكيف يجوز فيما أعطاناه أن يخرج عن يده فى عين الشهود ، وجميع

ما كان أو يكون لا يخرج عن ملكه في حين طرفة عين ، وله أن يفعل في ملكه ما يريد لما يشاء متى شاء ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، فهو رب كل شيء وخالقه ، وعلى هذا دل كل شيء ، فأقر له بالربوبية على نفسه بالعبودية •

وان أنكره بلسان مقاله فقد أبداه لسان حاله لظهور الاضطراب الموجب في كل حال لوجود الافتقار ، وكفى به من الأدلة على ذلك شاهداً بالعدل ، لمن كان له أدنى عقل •

وعسى أن يكون لهذا جاز في الرأي ، لأن يكون للفقراء على رأى ، أو لبیت المال على قول من أجازره كذلك رأياً ، وعلى ثبوته في الرأي لجوازه فيه مع أهل الرأي ، فيجوز لأن يلحقه معنى ما جاء في مال الله من تأخير ما لزمه في ماله أو تقديمه عليه أو مساواته له فيه ، أو تقدم ما في لزومه منها قد تقدم ، وتأخير ما في ذلك قد تأخر •

فهى أربعة آراء في أربعة أقوال ، لأربعة مذاهب في الرأى هى المذكورة في أول هذا الجواب على هذا السؤال ، وكفى عن اعادته في هذا الموضع لا لفائدة في تكرارها ذكراً •

فارجع بالنظر اليها من هناك مرة أخرى ان نشأ ذلك منها لنعمل بما أبصرته أعدل ، أو على وجه التفقة في الدين ، وكلها في الرأى من قول المسلمين •

ويعجبني في حقوق العباد أن تكون هي المتقدمة على حقوق الله تعالى ،
لأن الله يرجي من فضله لغيره ما لا يرجي من مثله من العفو عن خلقه ،
والمخففة له على صدقه في الرجوع إليه ، والدينونة بما يلزمه فيما عليه
إلا ما خرج من حقوقه في المال بمنزلة الشريك فيه على رأى من يذهب إلى
هذا فيما يجب في المال من بعد حلول الدين قيل أن يخرج فيما لزمه
في يديه ، فإنه مما يختلف في جواز الرفع عنه لمقدار ما يكون عليه •

حتى يأتي على الكل في موضع استهلاكه فيما لغيره من العباد ، لأن
الشريك أولى بماله من غرماء شريكه ، وعلى قياد هذا الرأى في رجوعه
إلى الله من عباده ، فيصح فيه جواز تأخيريه ، وتقديم ما صح ربه
مما لزمه لغيره •

فإن بقى في ماله شيء فهو له إلا ما زاد على مقداره ، ويجوز فيه
ما جاز على ماله تعالى لمن يجوز له من عباده الفقراء ، أو لبیت المال ،
فيصح لأن يكون في مصالح الاسلام ، ويجوز عليه جميع ما يجوز
فيه ، لأن الله غنى عن كل شيء ، فكيف يجوز أن يحتاج إلى شيء فهو وإن
رجع إليه فأخذه منهم في حال •

فإنما هو ليرده إليهم على الخصوص فيما أباحه لهم ولن أجازة
له منهم على كل حال ، رحمة لمن أطاعه ، ونقمة لمن عصاه ، ولا شك في ذلك •

قلت له : وان كان كذلك فهل له أن يبرئ نفسه من هذه الحقوق ، مع التوبة الى الله من غير أن يسلم شيئاً غنياً أو فقيراً ، أم يكون هذا الذنب — نسخة — الدين من حقوق الله ، لا من حقوق العباد ، اذا استحال عنهم بحالته ، أو جهالة لبعض أربابه ، وتكفيه التوبة اذا المال لا يتوزع فيجعل لكل ذي حق حقه .

ولا يجوز الحيف في حكم المسلمين ، فيجعل لبعض دون بعض ، ويكون له المال حالاً ، ولورثته من بعده كان المال قليلاً أو كثيراً ؟

قال : فعلى رأى من يذهب في هذا الى أنه يكون للفقراء ، فيجوز له أن يبرئ نفسه لفقره مما لزمه فصار لهم ، وان بقى في يده من المال ما لا يخرج من حد الفقر الى الغنى ، فلا يمنع من جوازه له على هذا الرأى .

وقيل : ليس له ذلك فيما عليه ، ولا يبين لى جوازه على قياده ما كان غنياً ، لأنه انما أجيز فيه على الخصوص ، لمن كان فقيراً ، فكيف يجوز أن يدخل فيه الغنى على هذا من التخصيص ، انى لا أرى ذلك على هذا الرأى فيما يشبه عندى فيه أن يكون على قول .

وعيسى أن يجوز له فيما يبقى عليه ، بعد أن يخرج من ماله ، فانه يخرج من الغنى الى الفقر ، فتكون فيما بقى في يده فقيراً ، لأنه يكون

حينئذ ممن يلحقه اسمه فيعمه حكمه ، لدخوله عليه ، وثبوته فيه في حاله ذلك .

وعلى قول من يذهب الى التوبة الى أنها مجزية عن القضاء لما لزمه من حقوق الله ، فأصاب ويرى في هذا أنه مما يرجع اليه ، فيكون من جملة حقوق ، فيوسع له في ذلك ، فيبقى فيما يبقى عليه لمن يعرفه ان يبقى عليه شيء فيه .

والا فهو له ولوارثه من بعده بالميراث له من بعد وصية يوصى بها أو دين يصح عليه ، فلا يحتل فيه ، الا أنه باق على حاله ، أو يحكم على ما صح في ماله .

والا فهو على ذلك فيما يجوز له ولوارثه من بعده على رأى من أجاز له رأيه ، لا على قول من يقول انه لا بد فيها من الأداء فيما أفاته منها بعمد في جهل أو علم ، أو غاته في خطأ أو نسيان من القضاء ، فإنه مما يختلف في ذلك ، فلا ينفق على شيء فيه ، وما جاز عليه الرأى حرم في الدين بالاجماع .

والرأى واسع لأهل الرأى ، ولمن جاز له في الرأى أن يعمل به على رأى في موضع جوازه بلا فرق بين الغنى والفقر في هذا يكون بحق ، فان الرأى في موضع الدين حرام بلا نزاع ، فمن خالف في شيء منها فأتى فيها على العكس فيما بينها فهو هالك لا محالة عن ذلك .

قلت له : فان لم يبعد عند أهل العلم بدين الله استحالة عباد الله اذا لم يمكن فيه الترويع والقسم بالعدل ، ولم يجز غيره في دين الله ، اذ لم تسع طاقة العباد فعله ، فهل يجوز فيه ما جاز في حقه تبارك وتعالى من غير أداء على قول من قال بذلك •

كان المحدث لذلك غنيا أو فقيراً اذ المال لا يتوزع ، فيجعل لكل ذى حق حقه ليقوى لمحدثه الاحتمال الممكن عند أهل العلم ، وعند وارثه لطيب له تراثه في موضع الرأى ، وما احتل مع الوارث في هذا ، فهل يحتمل مع غيره من الناس لما احتاج الى الدخول في ذلك ؟

قال : هكذا يخرج فيه عندى في موضع نزول ما يكون عليه الى حكم المجهول على رأى من يذهب الى أنه يرجع الى الله ، تحتجى فيه الثوبة من غير ما لفرق بين الفقير والغنى في هذا ، أعلمه بحق في نظر ولا في صحيح خبر ، ولا في رجيح أثر •

ولا يبين لى أن في العجز عن توزيع ما في يده من المال بين ما عليه من الحقوق على مقدارها في القسمة له ، فيما بينها بالعدل ما يزيلها عن أصلها ، حتى يكون في معنى ما يجهل ربه في موضع المعرفة لأهلها ، فيجوز له أن يبرىء نفسه مما عليه لفقره ، أو يجتزىء فيه بالثوبة عن أداء على رأى من أجاز له •

هذا ما لا يصح عندي أن يكون لأنه بحال فيما عليه لمن يعرفه ، لأنه في الذمة لا في المال ، فكيف يجوز فيه أن يكون كذلك على هذا الحال ، وإنما يجهل بعد من له .

ألا أن ذلك مما يمكن أن يكون فيما يبقى من ماله بعد وفاته ، لتوارد الحقوق وتراحمها عليه ، وثبوتها فيه ، ونزول العذر بالعجز عن توزيعها فيما بينها ، وعدم الاصطلاح على ما جاز ، أو المنع من جوازه في موضع ما لا يجوز أن يكون كذلك في حال .

وأما أن يحكم بها كذلك وهي في الذمة لعجز ما في يديه عن الوفاء لما عليه ، وكون العجز عن توزيعه فلا أعرفه مما يجوز له فيما عليه لمن يعرفه ، حتى يصح لأن يبرىء منه على لزومه بالتوبة أو البراءة منه لنفسه في موضع فقره ، فيبقى المال لوارثه من بعده على رأى من أجاز ذلك في موضع جوازه .

كلا هالديون عليه حتى يخرج منها بوجه يخرج به من لزومها في العدل لخروجه على معنى الصواب في الاجماع أو الرأى والمال له .

فان اصطلح الدائن على ما جاز حكم بها فيه ، والا فهو في يده حتى يفرج الله عليه بوجود ما يقضى به عن نفسه ما قد لزمه ، أو يقدر على توزيعه ، أو يأتي عليه الموت قبل أن يخرج منه بوجه يخرج به من لزومه فيبرصى به كما عليه ، فيكون لموته في ماله .

فان اضطلع الغرماء على ما يجنبونهم ، فيصح منهم ، والا فهو
لعل حاله بما فيه في موضع العجز عن تقسيمه فيما عليه أمكن ، لأن يكون
على الواسع في يوم ، أو يأتى ما لا يمكن أن يكون معه صلح على ما جاز ،
فيلحقه حكم المجهول في العروض والأمول •

ولا جاز لأن يلحقه أنه راجع الى حكم المجهول حال الامتناع من
الصلح فيه على ما جاز في موضع جوازه على رأى آخر ، فيكون كذلك ،
فان هذا هو الأعجب الى ما أمكن ، فجاز في الصلح لأن يكون على
ما جاز •

وان تعذر لمنع جوازه أو امتناع في الحال ، فانه مما يمكن في
الاحتمال ، لأن يكون في الاستقبال ، ما لم يمنع من صحة جوازه مانع
بالحق على حال لا يرجى معه زوال •

فان تعجل في تعريفه ، ثم اضطلعوا فيما بينهم على ما يجوز لهم
فيسته ، أعجبني في ضمانه ، ولزوم غرمه أن يكون على من تعجل بالتفريق
إليه على هذا من أمره ، وان كان في الرأى سعة من الضيق في غير موضع
المن نظر فيه فأبصر ، فأخفى على الأكثر من هؤلاء البشر •

أو وهن في الأبواب عن رؤية الحق من نوره وتمييزه من غيره بعين
مبصرة ، لما يخفى من الحقائق وغوامض الدقائق المدركة بنور البصيرة ،

الموجبة لزوال الحيرة ، في أكثر الوقائع وما احتمل له مع وارثه جاز لأن
يحتمل أنه مع غيره ممن نزل فيه منزلته والا فرق غيما بينهما في هذا
لعدم ما يوجب الفرق غيما أرى ان صح ما أرى •

والحمد لله على ما هدى وله الحمد في كل حال •

قلت له : وربما أتت التوبة للحدث من محدثه اذا اعتقد التوبة من
جميع ذنوبه ، اذا لم يركبه على الاستحلال أو الدينونة من غاعله ، وليرجع
الى الولاية مع من يتولاه اذا سمع منه التوبة في الجملة اذا كان أهلا لذلك ؟

قال : قد قيل في هذا ان اعتقاد التوبة في هذا لا يجزيه على حال
في موضع الانتهاك لما يدين بتحريمه ، ولا في موضع الاستحلال ، لأنه
من ذنوب الجهر ، فكيف تجرى فيه توبة السر ، كلا لا بد من اظهارها
باللسان مع العزيمة بالقلب ، على ألا يرجع الى مثل ذلك في حق من
يقدر على القول بها لفظا ، والا فالحق أولى بعذر من لا يقدر عليه •

اذ لا يجوز أن يكلف في شيء من دينه ما ليس من قدرته ، والنية
على هذا من ماله ، تجزيه عن لسان مقالته ومهما تاب الى ربه من سوء
ذنبه رجع الى ما كان عليه من الولاية مع من يتولاه على قياد معنى هذا
الرأى غيما لله عليه من حق لرجوعه اليه •

وعلى قول من يلزمه في هذا أن يؤديه لأهله من العبادة ، فلا بد وأن

يلحقه على قياد حكم الاختلاف بالرأى فى جواز رجوعه الى ولايته ما لم تصح له الدينونة بأدائه على رأى فى موضع لزومه ، أو تصح براءته بوجه يخرج به من ضمانته ، فيرجع الى الولاية بمالا أعلم فيه من قول المسلمين اختلافاً ، والله أعلم ، فينظر فى هذا كله •

قلت له : فان كان فى فعله مستحلاً ما ارتكبه من الحرام بجهله فى أخذه لأموال الغير بالباطل على الجبر منه لهم ، والغصب فى أخذها منهم ، ثم انه أبصر الحق فى عدله ، فأقر به لأهله وندم على ما كان منه ، فتاب الى الله تعالى ، هل يلزمه فيما أتلفه أو بقى فى يديه شيء من الرد أو الغرم ، أم لا شيء عليه فى ذلك ؟

قال : نفى قول المسلمين من ذوى العلم : ان الدائن بتحليل ما ارتكبه من الحرام فى دين الاسلام ، ليس عليه من بعد التتاب الى الله غرم لشيء مما أتلفه قبل التوبة على الاستحلال فى نفس ولا مال بما كان فى الآفاق أن يقع عليه الاتفاق •

فان يكن مما أجمع عليه فى القول والعمل أجمع ، والا فهو الأظهر ، والقول به أكثر ، والعمل به أشهر وعسى فى خلافه على كونه فى نذوره أن يكون شاذاً من الآراء ان صح فيه بأنه لا يتعزى من الاختلاف على حال ، كما أفاده من زعم فيه بأنه أكثر قولهم •

فدل بقوله فى المعنى ، على أن هناك شيئاً مما يخالفه منهم فى الرأى

أن صح ، الا أن قول الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله ، ما يدل على أنه لا يعلم
أن أحداً من أهل العلم ألزمه من بعد التوبة شيئاً من الغرم •

ونفسى تميل الى أنه لا شئ عليه ، وانما يلزمه فيما يبقى في يديه
أن يرده الى أهله على موجب الحق في رد كل شئ الى من يكون له بعدله
ان عرفه ، فصح معه من علمه أو بغيره ممن تقوم به فيه الحجة له وعليه
في الحكم ، أو يجوز له في الواسع أن يقبل قوله ، فيعمل به على معنى
الاطمئنانة في مثله •

والذى يكون لغير واحد في أصله ، فالى جملة الشركاء يدفع الى
من يقوم فيه مقامهم من واحد أو أكثر ، وما خفى عليه ربه ، فهو
المجهول حتى يظهر •

ويجوز عليه في رأى أن يلحقه من الاختلاف بالرأى ما قد مضى
في ذكره من القول عليه فيما مضى ، وكفى به من اعادته مرة أخرى ،
وعلى هذا من أمره معه ، فان تركه على حاله حتى يصح ربه فيسلمه
اليه ، أو يبقى في يديه حتى أتى عليه الموت ، فيوصى به كما لزمه فهو
السلامة مما يكون فيه على غيره من الغرامة ما بقى في يديه ، فانه لا حدة
له على غير الوجه مال مضمون على حال •

وان فرقته على الفقراء ثمنا جاز له على رأى من أجاز فيه :

وان دفعه لبیت المال على رأى من يذهب فى هذا الى أنه يكون له ،
فكذلك الا أنه لابد وأن يلحقه حكم الاختلاف فى لزوم الوصية به ، كما
يلزمه فيه حين لزومها عليه ، ومع فقره اليه فهو كغيره من الفقراء
فيه فيما يبين لى فى هذا •

فاعرفه مما يخرج على معنى الصواب فى تصويره عن نظر ودليل أثر
عن ذى بصر يدل بالتصريح على أنه ليس عليه أن يخرج الى غيره ، فان
الغير ليس بأحق منه على هذا الرأى فى الحق •

وعلى قياد فليس لغنى فى هذا حق ، اللهم الا أن يدخل عليه من
جهة ما يكون له فى بيت المال على قول من يجعله فى رأيه له ان دفع
اليه ، أو يصح له جوازه حالة فقره فى موضع بعده من غناه •

فعسى أن يكون له فى موضع جوازه لأمثاله فى شىء مما يجوز
له فى حاله ، وهذا معنى فى الخصوص ، فأنى يجوز أن يطلق فى العموم ،
وليس اليه مجاز فى انفاذه على ما جاز •

وعلى رأى من يجيز هذا فيه فيجوز فى عين العروض ان تفرق كما
هى فى عينها من غير ما بيع لها ، مثل الدراهم والدنانير ، وان تبع فتفرق
ثمنا على هذا الرأى فهو أكثر ما يخرج فيها ، والأول سائغ ، وان ظن
فيه من لا له خبر •

انه مما يرد به الأثر ، فان في حكم اللقطة مما يدل بالمعنى على جوازه
في الخبر من له أدنى بصر يقدر به على النظر ، في مثل هذا فكيف يصح
البقاء له ، وليس الا نوع من المجهول ، وقد أجزى فيها أن ينتفع منها
بقدر ما الى مثله يرجع لمن يجوز له لفقره من واحد لها أو غيره •

وان اختلف في جوازها له ، فالذى تميل اليه نفسى في هذا أن
يكون كغيره ممن يجوز له ، وان قيل بغيره لأن التقاطه لها ليس بعلة
موجبة لتحريمها عليه ، فيمنع من تحويرها له فيما أعرفه في هذا وما
أشبهه بذلك فيما في المعنى على سواء فيما أراه من عدله •

وان كان الآخذ له على وجه التعدى في أصله ، فان كلا منهما راجع
الى منزلة واحدة هي الجهالة لأهله ، فأى فرق بينهما بحق ، والعلة
واحدة الا في الضمان على رأى ، وفي الاثم لعنى في الظلم ، وليس هذا
مما يوجب الفرق في المرجع منهما لأنه من المنادى فيهما •

وقد آل بهما الأمر الى منزلة هي العلة الموجبة لاجتماعهما ، ولربما
يكون هذا في اللقطة مهما كان الآخذ لها على معنى التعمد في أخذها ، وما
أشبهه في لزوم الضمان اذا لم يكن على نية من حفظها لمن هي له في
ظاهر أمرها •

وقد أجزى في عينها ما قد أجزى من الانتفاع بها لمن يجوز له ، فكيف

يصح المنفع في هذا على جوازه فيها ، انى لا أعرفه مما يصح ، لأنه لو صح في هذا على اطلاقه فيما كبر ، لما جاز الا أن يصح فيما صغر ، وان كان ابرة أو حبة أو ثمرة أو مادونها مما لزمه في مظلمة •

فصار في ضمانه أولا ، ولكنه لم يصح ثبوته بعد على حال حتى لا يجوز الا المنع ، وما جاز في الأصغر لم يجز الا أن يجوز في الأكثر مما يبلغ به الى حد الغنى لزيادة غيه عن عوله وعول من يلزمه عوله سنة كاملة ، فيكون المنع فيما زاد لهذا على رأى من أجاز له لا لغيره من كبر الشيء ولا من صغر فيه •

فقد أجز ، فأى فرق بينهما بدليل حق ، أو رأيته حتى أراه ، بل لو سلم اليه ما ادعاه فيه من نفى وجوده في الأثر لعدم وروده على قول فيه •

أن لو صح فكان كذلك ، أليس في جواز البيع أمين الشيء نفسه لعدم الفرق في هذا بين الشيء وثمرته ، بلى ان في الرأى والرواية ما يدل في العين على جوازها لما جاز في الثمن جاز عليها ، وما لم يجز فيها ، لم يجز في الثمن ، لأنه فرع لأصلها •

فكيف يصح أن يفرق في حلها أو يخرج ما يجهل في مظلمة أو غيرها

— ٣٤ —

على حكم اللقطة في ذلك ، وليس هي في المال الا نوع من المجهولات على حال ، ولولا أنها كذلك لما جاز أن يجوز لغير من هي له في أصلها •

وكفى بهذا من الأدلة على أنه لا مخرج له في هذا عن أن تكون كمثلاً لقولهم فيما صح عدله أن ما أشبه الشيء فهو مثله •

وعلى من يدعى الفرق أن يأتي بما يدل على صدق دعواه في الحق ، والا فلا فرق فيما بينهما ، ولا بين من تكون في يديه بظلمه ، وبين غيره في حله ، ولا بين الشيء وثمنه ، وأى شيء منهما أولى فيه جاز ولم يخرج من الصواب في الرأي على قول من أجازه •

الا أنه فيما يخرج به من حد الفقر الى الغنى يحتاج في تلك الزيادة الى صرفها عنه من الشيء الى غيره ممن يجوز له ، فيقتضى كون البيع أو الشركة فيه على ما يجوز فيصح •

واذا جاز لمن يجوز له ذوى الفقر بالبيع ليدفع اليه بالقيمة ، فيكون له من غير ما تسليمهم لثمنه وقد أجيز ، فأى مانع من أن يعطى ذلك بغير ثمن على هذا ، ولا معنى للثمن فيه مع الرجوع الى دفعه له من بعده كذلك •

فينبغي أن ينظر في ذلك ، فإن فيه ما يدل على جوازه ، أو يجوز فيما لم يرد به الأثر أن يبطل فيه النظر ، وعلى العموم أو الخصوص في

هذا وحده ، وليس الى جوازه من سبيل في موضع الرأى لمن يجوز له
الرأى ، ولا شك أن في موضع رأى لعدم النص له ، فيما لا يجوز معه
رأى فهو اذن مما يجوز على هذا الرأى •

واذا جاز في الشيء الحقير لأن يدفع الى الفقير ، فأى شيء يمنع
مما زاد عليه ما لم يخرج من الفقر الى الغنى بالذى يدفع اليه ،
وان كان مما لا يجوز في الجميع فأى شيء يعمل بالذى لا يبلغ به الى
ثمن مما يجهل على هذا أن لو صح في حكمه من بعد ظلمه •

فينبغي في هذا أن ينظر فيه مع ما أجزى في الدراهم والدنانير من
تفريق عينها ، وعلى جوازه فيهما ، فان غيرا عن حالهما •

وكذلك ما يكون من أنواع النقود التي هي أثمان الأشياء حتى يبطل
منها صورة النقدية ، هل تبقى هي على ما به من الاجازة أولا في تفريقها ،
فان أجاز له من جوازه في غالب القضية أن يكون في جوهر المصورات
لا في الصور لبقاء حكمها في زوال اسمها •

فدل على أنه في قوله ان صح مناط بذاتها لا بشيء من صفاتها ،
فجاز لأن يكون على رأيه بالوسط في الطرفين لرجوعها بعد الى ما كانت
من قبل عليه في الحين •

وليس هي على الانفراد ، كل منها في المال الا نوع من العروض

على ، فكيف يجوز فيها أن يبقى الحكم ، وان تبدل الاسم ، ويمنع من أن يجرى في عمومه ، فيسرى في الأنواع كلها من المعدن والنبات والحيوان بغير دليل ولا برهان •

لقد نقص أصله من يدعى في هذا مثله ، فأسرع هدم ما أراد أن يبنى عليه حكمه ، ولم يجز في الاجازة أو المنع الا أن يكون في الجميع ، فان التخصيص لشيء بالاجازة أو المنع لغير محيص عن دلالة بيينة لحجة واضحة الأشكال فيها ، فأنة ظاهر البطلان ، لعدم ما يدل على صدقه في البيان •

وان لم يجزه رجاء لأن يتم له دعوى الفرق بينهما لزمه من قوله في جوازه أن يكون لوجود تلك الصور عرضا في المصور يوجد بها ويزول بعدمها في الجور •

فكيف يصح له أن يطلبه بعد أن صح في ثبوته لجوازه في تلك الأنواع ، ولما يخرج بعد عن النوعية ، وان زال عنها اسم النقدية ، أليس في هذا من قوله ما يدل في الاجازة على أنها يتعلق على رأيه بما يعرض لها من النقدية •

وصورة يوجد بها وترتفع بزوالها ضرورة ، فيلزم من ثبوته ، ولاشك أن يكون جوازه لمخصوص من الأشكال المصورة في جوهرها على الخصوص

— ٣٧ —

في هذا ، فيكون على قياده هي العلة على الاطلاق في المنع والاجازة لو
أنه شيء يصح •

ولكنه لعدم الأدلة على صحة ثبوته لم يصح ، فإنه ليس بشيء ، فأنى
تكون علة تمنع أو اباحة من غير دليل لبرهان موجب في البيان ، لفرق
ما بينهما من المصورات لشيء من المصور •

الا نفس الدعوى في ثبوته لا غيرها ، أو يجوز أن يصح بغير حجة
تقوم به لمن يدعيه ، وليس الى ذلك من سبيل فيه ، وقد أجز في الدراهم
والدينار وأمثالهما في الأثمان من أنواع العروض على اختلافهما في الألوان
والصور والأوزان •

وقد يختلف في الزمان لترك ما كان لشيء غيره أحدثه من يعلمها في
مكان ، فتتق عليه المعاملة بين الناس في موضع الى ما زاد عليه من المواضع ،
فدل على جوازه في جميع أنواع جنسه بعد أن صح ثبوته في نفس
الجوهر ، ولا فيما يعرض له من الصور •

لأنه لو جاز أن يتبدل الحكم في هذا التبدل الاشكال لما جاز
في أنواعه على تبدلها الا أن تكون كذلك كلها •

واذا جاز في نوع جاز لأن يكون في الجميع ، والا فلا معنى لذلك ،

وقد أجيّز فيما صرح في شيء من المعدن وفي ثمرة الزرع وغيره من
النبات ، وفي شيء من الحيوان •

فدل بالمعنى في العروض على جوازه في عين أنواع جنسه أجمع تارة
في خبر ، وأخرى عن تصريح في الأثر ، عن ذوى العلم والبصر ، والبيع
لتفريق الثمن كذلك ، ولا فرق •

وعسى في البيع أن يكون فيما يمكن أن يبلغ به في الشيء الى ثمن ،
ولا سيما ان رضى فيه أن يتسع فيمن يجوز له من الفقراء في موضع
ما يكون التفريق فيه أولى النظر لمعنى يرى في الحاضرين من ذوى
الاستحقاق في الحال ، وكله مما يجوز في مثل هذا من المال •

ومن العجب أن يفرق في هذا بين الشيء وثمرته فيمنع في العين من
جوازه ، ويطلق في الثمن على رأى من أجازه ، وليس كذلك في الخمر
والخنزير وما أشبههما من الحرام في دين الاسلام •

لقد كان ينبغي على قياده في المنع من عين الشيء أن يمنع البيع ،
فيمنع الثمن ، فيرجع عن تجويزه في شيء الى قول من لا يجيزه في شيء
والا فلا معنى في المنع لعينه مع الاجازة لثمرته فيما أعرفه على معنى الصواب
في النظر ، يخرج •

ولأن جاز المنع في شيء من أكله ، وأجازه ما يكون من ثمنه ، فليس من هذا الباب في شيء ، فأني يكون كمثله ، وكون المنع في مثل هذا إنما يكون لعدة تمنع على الخصوص من أكله ، فتبقى في غيره على حله فيما يجوز أن ينتفع به فيه •

فكيف يجوز لأن يقاس به على ما بينهما من الفرق البعيد في الحق ، أليس لكل شيء خاص وعام ، ولا يجوز أن يوضع كل شيء منهما في موضعه الذي له ، بلى انه كذلك ، ولا شك فيه •

أو يجوز في شيء أن يحرم في نفسه لذاته ، أو لعارض فيمنع من الانتفاع به في شيء ، ويحل فيه البيع لينتفع منه بالثمن في شيء ، كلا اني لا أدري هذا فاعرفه كذلك ، والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : انك لتدعي نفى صحة ما ورد من نفى ذلك في مجيء الأثر في هذا بجوازه في عين الشيء ، فتدعي اثباته في الجهر •

وعلى قول من يجيزه لمن يجوز له ، فيجيزه في عين الشيء ، كما أجزى في ثمنه بلا فرق بينهما في النظر ، ومن لا يدري يسع ، ويرى فلا يعلم من أولى به في هذا أن يتبع فليأت على ما يدعيه كل منهما من النقل في دعواه بعدل من الشهود قولاً يدل على صحة ما يقوله ، ولا بد من ذلك ؟

قال : فالمجهول أنواع في العروض والأصول ، وحده ما لا يعرف

ربه من مضمون في نفسه أو غير مضمون فهو اسم لجنس ، وله حكم
يجرى في نفسه ، فيعم أنواع جنسه بما جرى من الاختلاف بين المسلمين
فيه •

لأن ما يصدق على الجنس لأبد أن يصدق على جميع أنواعه ، وما جاز
على النوع لم يجز إلا أن يجوز في جميع أشخاصه ولا عكس •

غير أنه يمكن في مثل هذا بالعدل أن ينساق من الجزء الى الكل ،
فيستدل بما أفاده حكم الجزئي على حكم الكلي ، إلا أن الطرد داخلي ،
والعكس أخفى ، إلا على من له في بصيرته قوة نافذة يقدر بها فيما
أن يرى الحق ، فيعرف في مثل هذا ، إنما جاز في شيء من أشخاص
النوع جاز على اللوع •

وما جاز على النوع جاز في الجنس في القياس بلا خفاء ،
ولا التباس على من أبصر من الناس في هذا ولا بأس ، فنحن في القول
على العروض من المجهول ، ولابد من اختلافه في زمان ، ولا في موضع
بمكان من أن يكون في معدن أو نبات أو حيوان فهي الأصول •

والقاعدة في هذا لكل معلوم أو مجهول ، وعليها المدار لما نحن
فيه ، فنقول في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في لقطة الدنانير بعد
الاياس ، من معرفة ربها من الناس ، أو من يكون له هي مال الله
يؤتيه من يشاء •

وقوله صلى الله عليه وسلم في ضالة الغنم : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » في موضع المخافة عليها ، وفي قول الشيخ أبي أسعيد رحمه الله تعالى في ضالة الأبل بعد أن يأخذها : فإن أوجب الرأي أن ينتفع بها أو يفرقها على الفقراء لهما جاز له على معنى قوله •

وفي قول الشيخ أبي الحواري ، رحمه الله ، فيما اختلط من سنابل الناس في القنصان حتى لا يدري كل واحد ماله فيه أنه أنفق على شيء فيه ، والا صار للفقراء على معنى ما يروى عنه ، فيرفع من قوله •

وقول الشيخ أبي سعيد ، رحمه الله ، فيما يبقى من هذا في القبيص حزماً فلا يعرف لمن هو أنه يكون بمنزلة اللقطة إذا آيس من معرفة من هي له أن يفرق على الفقراء •

وفي قول آخر أنه بحاله في يد من تكون في يده حتى يصح بالبينة لأحد على معنى قوله •

وفي قول أبي علي : فيما أصابه الرجل من عمل عبده مع غيره في أرض لقوم بنصيب في الزراعة ، فشك في الأرض ، وأراد ألا يأكله أن يسلمه إلى أصحاب الأرض ان عرفهم ، والا فهو في يده حتى يصح أصحابها ، فيسلم اليهم ، وان تصدق بمثله على الفقراء فهو الأحوط على معنى قوله •

وقال أبو المؤثر ، رحمه الله تعالى : ان تصدق به فيوصى به •

وفي قول الشيخ أبي سعيد ، رحمه الله : فيمن وجد في منزله ثوباً لا يعرفه لمن هو ، ولم يحتمل فيه معه أن يكون له فينساه ، فهو بمنزلة اللقطة ، فان لبسه وهو فقير ، ففي بعض القول : أن له أن ينتفع بلقطته ، ويكون لها ضامناً ان صح لها طالب على معنى قوله ، فينظر فيه •

وقال في موضع آخر : ممن يرفع عنه في جوابه من قوله في اللحم وغيره مما يكال ويوزن على لزومه لمن لا يعرفه أن يعرف مثل ذلك ، وان كان يتفاضل احتياطاً على نفسه حتى لا يشك •

فان فرق الوسط من ذلك فقد أتى على سبيل الحكم ، وأما الاحتياط فالأفضل من ذلك الشيء ، وان كان مما لا يكال ولا يوزن ، فانه انما يفرق قيمة ذلك ، ويحتاط في القيمة وعليه أن يحكم على نفسه ، ولها بما يحكم به الحاكم اذا عدم الحاكم •

واللحم عندي مما تدرك معرفته في الوزن ، وهو عندي مما يكون فيه الحكم بالمثل بالوزن ، ولا أبصر ذلك يكون بالقيمة الا عند تراض من الضامن والمضمون •

وقد غاب ذلك ، فأحب أن يكون الوجه في هذا المثل والوزن على الاحتياط من أفضل اللحوم ، وعلى الحكم من أوسط اللحوم •

انتهى ما أردنا نقله على المعنى في أكثره ، وكفى في حق من أراد الله به الهدى ، لأن غيه ما يدل شرعاً على نفى النفي المقتضى لاثبات المنفى قطعاً لما بها من الأدلة الموجبة لجواز عين الشيء من العروض في صريح مقال صحيح ، فكيف يصح النفي لوجوده في الأثر ، على ظهور شهوده في الخبر ، وغيره من قول أهل العلم والبصر •

وعلى هذا من الحكم في ثبوته فينبغي لمن له فكرة أن ينظر فيما فيه بالنص أولى من أشخاص أنواع هذه الأجناس الثلاثة ، فاذكر لعل وعسى أن ينتقل بما يراه فيعرفه من أشخاصها الجزئية ، حتى تبلغ من الأنواع إلى أجناسها الكلية ، فيستدل بالدنانير والدراهم على المعدنية ، وبالزراع على النباتية ، وبالابل والغنم على الحيوانية •

فإن في المذكور دلالة على ما لم يذكر في حق طلب من الناس ، ميزان العدل بالقياس ، وفي الجزء ما يدل على الكل في حق أولى الفهم من ذي العلم ، لأن الجزئي فرع الكلي •

ومن اطلع على الأصل لم يضعف على عين بصيرة ادراكه حال نظره ، لأن الجامع لما تحته من جزئياته فكيف على فهمه ، يعرب على علمه بعد معرفة حكمه ، ودخول اسمه لا قبل ذلك •

.. لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره ، وما لا يدريه فكيف يصح له أن يحكم فيه . إلا أنه على ذلك ربما يقع له من أول وهلة ، في كل شيء . من هذا يمر بأذنيه ، فيسمع به أو يخطر على باله ذكره ، وفي حين من غير ما تأخير فيه غميلة ، وربما تأخر فان ذلك على نذوره مما يمكن أن يكون لغفلة .

والأول هو الأغلب على من يكون كذلك ، ولو أن هذا على ما به نظر في ماهية العلة الموجبة لمثل هذا حتى يعرفها ما هي الأبصر في الحال أنواع المجهول من المال ، إنما هي معلومة بأجمعها لتلك العلة وحدها ، وليس هي غير الجهالة بها لمن هي له ، فاستراح من كلفة التعب في التتبع لكل شيء بعينه حين يعرض له . . .

لأنه لا بد وأن يراها على اختلافها في الاسم متخذة في الحكم برجوع أشخاص أنواع الأجناس كلها الى مسمى واحدة لا غيره ، إلا أن في اجازة الثمن ما يدل على جوازه في المثلونات ، على رأى من أجازته ، لأنه لا فرق بين الشيء و ثمنه على هذا الرأى .

وعلى رأى من لا يجيزه في شيء منهما وقد أخبر في اللقطة ، فروى في الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فيها : « تعرف ولا تغيب ولا تكتم فان جاء صاحبها والا فهى من مال الله يؤتية من يشاء » وهذا من الأول أعم ، فيدخل حكمها على جميع ما يلحقه اسمها .

وليس هي في المال الا انواع من المجهولات ، لولا ذلك لما جاز في العدل أن تجوز لغير من هي له في الأصل ، فدل على جوازه في جميع أنواع المجهول من العروض بالخبر ، وما أوتى به في غير موضع من الأثر •

اذ ليس هناك غير عدم العلم الموجب لوجود الجهل بربه ، فأى فرق يصح لمن رآه ، والعلة هي لا غيرها أو يجوز أن يكون من غير ما دليل في كثير أو قليل ، وليس اليه من سبيل ، كلا انها في الحكم لعلى سواء في هذا الموضع ولا شك •

لأنها به تكون على هذا في معنى اللقطة ، فما جاز من هذا فيها جاز في غيرها مما في هذا يشبهها من شيء في ديون أو أمانة أو مضمون في اجماع أو رأى يكون على رأى من يذهب الى ضمانه أو لا في الرأى ، كهي في موضع تقديم النية في أخذها لحفظها الى من هي له ، فلا فرق فيما بينها في هذا الرجوع •

الكل منها الى منزلة في علة تجمعها ، فهي بها معلولة ، فألى يصح على اتحاد اسمها ألا تكون على سواء في حكمها وكلها مجهولة •

ولأن جاز أن يختلف بالرأى في جواز ما يلقطه له ، وكذلك فيما يكون عليه لفقره على رأى من يجيزه لمثله في موضع جوازه ، فليس ذلك مما يوجب الفرق بينهما في نفسها ، ولا في حق الغير ممن يجوز له جاز في الثمن من الانتفاع له لم يجز في المثلون •

الا أن يكون كذلك لعدم الفرق بين الشيء وثمنه ، أو يجوز في
البدل على لزومه بالمثل فيما يكال أو يوزن لمن لزمه أن يفرقه فيمن
أجيز له ، فكيف يجوز على جوازه أن يمنع من المبدل نفسه أن
لو نفى في يديه ، أو أنه رد إليه •

أو يجوز في عين الشيء ألا يجوز ، ويجوز في ثمنه ، فتكون
هى حراماً وثمنها حلالاً ، انى لا أعرفه مما يصح وعلى من يدعى صحة
الفرق أن يأتى على دعواه بدليل يوجبه في الحق •

والا فليس بشيء ، وكفى في هذا من ألا يراد عليه بما أهدناه
من الأخبار وغيرها من أقوال المسلمين في غير موضع من الآثار دليلاً على
صحة ما أردناه منها في مقابلة قوله ، وان لم يكن في الكل بحروقه ، فالمعنى
في ذلك لهم •

ولا يدل على قياده فيما يأكله أو يفرقه من أن يلحقه حكم الاختلاف
في لزوم الوصية به في حين لزومها له ، لأنه في أصله مال مضمون ،
ولكنه قد فعل به لعدم معرفة ربه بعض ما يجوز له فيه ، وعلى قول
من يقول فيه بأنه يكون لببيت المال ، فهو له ، ويجوز فيه جميع
ما جاز عليه من شيء يجوز له •

وعلى قول من يقول : بأنه يجعل فيه على وجه الأمانة لأهله فهو
لهم ، غمى جاءوا فصح أنه لهم سلم اليهم والا فهو على حاله •

وعسى في هذا أن يكون قريباً من يقول من يقول فيه بأنه مال
حشري لا ينتفع به في شيء ، لأنهما فيه بمعنى لمن نظر فيهما ، فأبصر
وعلى قياده ، فان خيف على شيء من فسادده على ربه جاز لمن يلي أمره
على معنى الاحتساب في مثل هذا أن يبيعه بالقيمة ، فتودع فيه بدلا
منه على رأى فيه •

ولا بأس خوفاً عليه أن يضيع فيذهب في غير شيء ، لأنه في معنى
الأمانة ، وليس على القائم به الا ما على الأمين في حاله فيما يؤمن عليه
من أمثاله ان لم يكن الواضع له فيه لخلاصه على هذا الرأى من بعد
أن يلي به فصار في ضمانه •

فانى لا أرى في الوصية به على من صار مضمونا عليه ألا يتعزى
على هذا الرأى والذي من قبله أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومها
له حين تلزمه فيما عليه أن يوصى به ان صح ما يخرج فيه عندى من
النظر فيجوز عليه •

لأن الثانى في هذا كأنه بالأول أشبه في معنى القياس له به ، لأنهما
من تلافه على ربه •

والثالث على معنى الخروج مما عليه لغيره الى أهل الثقة من ذوى
الأمانة يخرج ، البراءة مما يختلف في ثبوتها فهذا ما في هذا أرى •

فاما أن أؤدى من حفظى عن غيرى قولاً أعرفه فيه وأرفعه فلا ،
اذ لا يحضرنى من قول الأصحاب شىء فى هذا أعتمده فأتبعه وأعول
عليه ما خرج على معنى الصواب فى العدل والرأى •

وأحب فى هذا من قولى أن ينظر فيه ، فان وافق الحق فى ذلك
فينبغى أن يؤخذ به ، والا فهو بالترك أولى لأنى فى محل الضعف عن
التعاطى لمثل هذا لما بهى من الوهن فى ذراعى عن تناوله فى قصور باعى •

وانما أثبتته فى بابہ تذكرة لأهل الألباب ، عسى أن ينظر اليه
فيقولوا بما عندهم من الرأى فيه ، فانه موضع رأى لمن قدر عليه
والسلام •

قلت له : فانى أريد أن تعرفنى بهذا القول فتخبرنى به ما هو ،
وفى أى شىء هو حين أوتى به ، فأجيز البيع فيه دون الدفع لعين الشىء
أو التفريق له فى الفقراء ، فصرح لى كذلك ان كان يمكن ذلك ؟

قال : نعم ، ان هذا مما قد قيل انه فيما يوجد من الكراع
والأسلحة والمتاع لأهل البغى من بعد أن تنقضى الحرب على قوله فيما
بينهم أنه لا ينبغى لوالى المسلمين أن يجمع ما قدر عليه ليدفع الى أهله
ان عرفوا ، وان لم يقدر عليهم فلا بأس عليه •

وفى قول آخر : ان لم يعرف له أهل بيع وتصدق به على الفقراء ،

وقيل ان ابتاعه الفقراء عليهم ، ولم أعلم أنه يفرقه عليهم هكذا من غير أن يبيعه ولا يؤمر ، ولا جاء به الأثر ، فاعرفه من قوله الا ما زاد أو نقص من حروفه غأبى ، لا آمن أن يكون ذلك فيه ، ولا بأس فالببيع في الشيء لتفريقه جائز على قول من أجازة للفقراء ، والتفريق للشيء نفسه فيمن يجوز له ، والانتفاع به على هذا الرأي لمن جاز له كذلك •

وعلى قول من يذهب في هذا الى أن يكون لبیت المال ، فيكون على هذا الحال ، لأنه لا فرق بين الشيء وثمنه ، أو يجوز في هذا ألا يجوز الا ثمناً •

وفي قول الشيخ محمد بن محبوب ، رحمه الله ، فيما عنه يرفع فيمن له سيف لا يقطع في المحاربة ، فوجد سيفاً لغيره واقعاً فأخذه فقاتل به على ما جاز له فيه ، فان انكسر فالغرم ، وان بقى فهو في يده شبه اللقطة ، وأنه لعل معنى الصواب يخرج في أموال أهل القبلة •

ولكنه مما يختلف في ضمانه ان صح بأنه لأهل البغى منهم ان هو ضاع فتلغ على يده أو انكسر من غير اضاءة له موجبة فيه الضمان عليه •

وعلى بقاءه في يده بمنزلة اللقطة ، فيجوز عليه من ذلك ما جاز فيها ، اذ لا يصح أن يشبهها فيخرج في حكمه عنها ، بل لا يجوز فيما

جاز في السيف من هذا ، الا أن يجوز على غيره من الكراع والأسلحة والمتاع على حال ، في قول من أجاز له للفقراء أو لبیت المال ، كأنه كله من العروض في المسال •

فأى غرق بينه وكله من المجهول ، ولا شك فيه وما جاز في مال أهل البغى من هذا فيما لغيرهم من أهل القبلة ، لأنها في هذا المعنى على سواء ، وعلى من يدعى الفرق أن يدل عليه بما يوجب فيه حكماً ، وليس إليه من سبيل جزماً •

ولقد أجبر في اللقطة الانتفاع بها لمن تجوز له ، كما أجز فيهما أن تباع لتفرق للفقراء ثمناً ، وربما أن يخرج في الشيء ما به من الزيادة على مقدار ما يجوز للواحد ممن تجوز له على قول من أجاز له البيع له أو الشركة فيه لمثله على موجب الحق في عدله ، وربما إليه دعا بعدد أهل الاستحقاق من الفقراء على معنى الاستحباب في تفريقه عليهم ، أو دفعه على حاله اليهم ، لا في لازم •

ولو أنه من تفريقه الا ثمناً لتعذر فيما لا ثمن له ، وليس ذلك كذلك ، وإذا جاز فيما لا يبلغ به إلى ثمن ما لا يخرج لمعنى المباح في الأملاك من مضمون أو غيره ، لأن يدفع لمن يجوز له أو ينتفع به من في يده لفقره •

غأى مانع فيما زاد عليه مما لا يخرج به من حد الفقر الى حد
الغنى أنى فى هذا لا أعرفه كذلك ، واذا جاز فى أموال أهل الاقرار ،
لم يجز الا أن يجوز فى أموال أهل الانكار ، فى موضع ما لا يكون
غنيمة ، الا أنه يخرج من القول فيما يكون على هذا منها أنه يفرق على
فقرائهم من المشركين •

فان لم يوجدوا غنى فقراء المسلمين ، إلا أن فى الموارثة بينهم على
قول من أجازها بالأديان ما يشبه فى المعنى أن يدل عليه •

وان فرق فى فقراء المسلمين ، أو من يكون من أهل القبلة كذلك فى
هذا الموضع ، لم أقل بخروجه من الصواب فى رأى ، لأن هذا
لا من الميراث فى شيء ، بل لو كان ميراثاً لما لمسلم من كافر ، ولكنه
لا كذلك •

فينبغى أن يفكر فيه ، وفيما يكون على دخوله من هذا الباب لأحد
من المرتدين فى أصله مع عدم المعرفة لأهله فانه مما يشبه أن يخرج فيه
فيلحقه معنى الاختلاف فى أنه يكون لفقراء ، أو لبیت أهل رده من المشركين
أو لفقراء المسلمين أو لبیت المال ، فيخرج فى مصالح الاسلام على
ما جاز فيه •

وعسى فى الذى يكون من هذا لأهل الخلاف فى الدين أن يكون كذلك.

على قول من يجيزه للفقراء أو لبیت المال ، وكله مما لا يبعد ، وان صرح
بتفريقه في فقراء أهل دينه •

فليس هم بأولى من فقراء أهل دعوة الحق لعدم العلة الموجبة لمنع
هؤلاء أو إباحته ، لأولئك على قول من أجازهم ، والله أعلم بالصواب
في هذا وغيره •

نانظروا فيه فانه في محل النظر ، لمن له قوة بصر يقدر به أن يرى
في الحين ، ما غاب عن سماع الأذن ورؤية العين من أسرار المعاني ، المودعة
في معاني اصداق المباني مما يعين من عوامض هذا الفن وغيره •

فاني أرى في المجهول من العروض والأصول أن يكون على رجوعه
الى الله تعالى ، لبیت مال المسلمين ، أو في فقرائهم ، فانهم به أحق من
حيث يكون أصله من مال أهل الاقرار ، أو أهل الانكار من أولى الموافقة
في الدين •

والفارقة فيه ممن يكون من العالمين في القول أو العمل ، أو فيهما ،
فكله سواء ، ولا فرق بعد أن رجع اليه من عبادته على هذا الرأي ،
فصار ماله يؤتيه من يشاء من عبادته ، ممن أجازهم له كما جاء فأطلق
في اللقطة هي مال الله من أي موضع تكون ، وما أحق أهل الورع به
من فقراء المسلمين بعد إقامة الدين •

وليس من أشرك بالله ، أو خالف في شيء من دين الله في مال الله شيء
 إلا ما يكون لهم في حال من حق في بيت المال ، فعسى أن يدخل فيه
 عرضاً يوجبه له في الحال ، غيرتفع بزواله ان صح ما فيه أرى ، والله أعلم
 بصوابه •

وان كان في نفسى أنه غير خارج من العدل في الرأي ، فأنى أحب على
 حال في هذا أن ينظر ، فان خرج على معنى الصواب في النظر ، والا
 فالأجدر به أن يجانب فيحذر •

وان أورد فيه ما يدل عليه فهو الذى أساله كل قادر ، لئلا ينخدع
 به طالب حق في قصده عن سبيل رشده ، فأكون السبب في صده
 عن ربه والعياذ بالله من التعريض لمثل ذلك •

قلت له : ويجوز عندك في كل ما لا يعرف من العروض ربه أن يدفع
 الشيء نفسه الى من يجوز له أو لبيت المال على قول من قال به ،
 وكذلك تفريقه بين الفقراء ان أمكن فيه التفريق من لقطه أو غيرها ؟

قال : نعم ، لأن الشيء وثمنه فيما عندي في هذا سواء ، وان
 كان البيع لتفريق الثمن في أكثر ما به يؤمر في القول فيذكر ، فليس فيه
 ما يدل على المنع من تفريقه لمن أراده في موضع جوازه لمن يجوز
 له فيما لا يخرج له من حد الفقر الى الغنى على رأى من أجاز له •

الا أنه على قول من يذهب الى غرمه متى صح ربه فاختره على الآخر لابد فيما يدرك فيه المثل بالكيل أو الوزن من أن يكون من بعد المعرفة له بما به منهما يعرف في وزنه أو كيله .

وما خرج عنهما الى ما يدرك فيه المثل ، فمن بعد أن ينادى عليه لمعرفة القيمة في مجمع الناس جمعة واحدة ، أو يقومه العدول من ذوى المعرفة بمثله ان أمكن له ، والا فغطيه ما أبصره من ثمنه بالعدل في يومه ذلك ، ليكون معلوماً ، فيقع التخيير على ما يعرفه .

والا فلا بد من التحرى على أبلغ ما قدر عليه ، حتى يرى أنه قد خرج منه على هذا الرأى ، لا على قول من يذهب في الرأى الى أنه لا غرم عليه ، فانه لا يحتاج الى شيء من هذا ، لأنه يكون على قياده لا لمعنى فيه .

وان باعه فيمن يزيد لتفريق ثمنه فيمن يجوز له ، لم يكن له أن يعطى البائع على البيع من ثمنه أجراً فما يكون في لزومه مضموناً عليه .

وما خرج على معنى الأمانة في يديه ، فعسى أن يخرج فيه معنى الاختلاف ما يكون له في ذاته أن يدفع به كذلك على رأى من أجازه فيما يمكن فيه الدفع لواحد أو أكثر .

وعلى قول من يقول بالبائع ، فكأنه يشبه الأجرة أن تكون في ثمنه

لئلا يلزمه من الغرامة في غير لازم ، وما لا يمكن فيه الا البيع فكأنه أقرب على هذا من أن يكون له ذلك ، اذ لا يمكنه تفريق غيره على قول من أجاز له خلاصه •

فان جاء ربه فأراد غرمه لم يكن له على قول من يلزمه الغرم أن ينقصه في حقه مقدار ما سلمه من ثمنه للبائع أجرة له على البيع ، وان سلمه من عنده فليس له أن يرجع فيه على المستحق له في موضع ما يرد اليه ، لأنه مما ليس عليه •

وان أجزى ثبت في كراء المنادى على القطعة في تفريقها ، فان ذلك في تفريق الشيء لربه ، وهذا في اتلافه عليه ، وبينهما فرق ، وعسى أن يخرج فيه معنى الاختلاف في النظر بالمنع والاجازة فيهما ، لأن تفريقهما مما عليه •

وقد أجزى فيه فكيف يمنع فيما له ، وليس عليه أنى لا أراه مما يقرب في النظر ، لأن يكون هذا أدنى ثبوتاً من ذلك ، وما جاز على ربه ان صح جاز في ثمنها ان لم صح ، وان جاز في تعريفها جاز في بيعها •

واذا صح في بيع اللقطة لتعريفها على ما هي به من الاختلاف في ضمانها على رأى من يذهب الى أنها تكون بمعنى الأمانة في موضع أخذها لحفظها الى من هي له ، فكأنه يشبه فيما يكون في الاجماع ، أو ما

أشبهه ، غير مضمون أن يكون أصح فيما أرى ان صح في هذا ما أرى .
والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : فان كان في هذه المظالم شيء من الأصول والعبيد
وغيره من الحيوان ، ما الذى يلزمه فيكون عليه فيما أتلفه ، أو بقى في
يديه على هذا من أمره فيه ؟

قال : فالأصول هي الماء والأرض والنخل والمنازل وماله من
الشجر ساق ثابت يخرج به عن أن يكون من أنواع جنس الزرع في
الأصل والفرع ، والعبيد في الحيوان من نوع الانسان ، والواجب ضرورة
في مجمل من بلى بحمل أنواع التكليف على مقدار ما أطلقه من الثقل •

لوجود ما به من العقل القادر على تحملها لاعانة من عنه باتباعه
بحملها في باطن الأمر الموجب في حقه لجزيل الأجر ، رأفة من البارئ له
فضلا ورحمة على ما أهداه اليه فأعانه عليه •

ومن أضعافها فأبى من حملها ورغب عن فضلها فترك ما عليه ، وأتى
ما ليس له سفاهة في دينونة أو تحریم ، فقد عصى من لا له أن يخالف
في شيء مما ألزمه إياه في ترك النهى ، أو فعل لأمر غلزمه في الحال
حكم الضلال ، فصار أهلا لأن يطرد عن باب الكريم ، فيبعد عن التكريم ،

لأن من عصى من استحق في عدله لأن يعصى ، فكيف يصح على اقراره
أن يكون في داره لازماً لجوازه •

أو يجوز أن يكون من حقه على طلب الأدنى ، وأثر الحياة الدنيا
على الآخرة أن يدنى ، كلا فأولى به على حب الأولى أن يترك في شأنه ،
أسيراً في شيطانه ، فيبقى على عيه ملوماً مخذولاً ، مذموماً مردولاً ،
لا ناصر له من الله ، ولا قيمة له عنده ، فهو جديد أن يقال فيه ما
أصبره في العذاب على ما أكفره ، الا من رجع فتاب الى الله تعالى ، ودان
له ولعباده في صدق بجميع ما يلزمه لغيره من حق ، فانه الحليم التواب
الرحيم •

وقد مضى من القول في المحرم والمستحل ما يدل على فرق ما بينهما
بعد التوبة فيما يذهب على أيديهما من حق لغيرهما بغير حق ، فيلزم
فيما فيه الضمان المنتهك لما دان بتحريمه الغرم دون المستحل ،
فانه ليس عليه من بعدها فيما أثلفه على الدينونة باستحلاله بما كاد أن
يقع عليه الاتفاق ، من أهل الخلاف والوفاق •

وما بقى في يديه فهو لأهله ، ولا بد له فيه من شيء من أن يرده
الى من هو له في أصله ، فيسلطه اليه أو الى من يقوم فيه مقامه ، ويكون
على سواء في هذا ، فالأصول يخبر أهلها بالرجوع عنها ، كما

يقدر عليه بعد أن يرفع يده فيها ، والا فاشهاد على تركها لمن هي له ،
وتعريف الشهود لمن لا يعرفونه من أربابها •

والرقيق وجميع ما يكون من الحيوانات يؤديهما فيدعو الى قبضهما
على ما يجوز له من تسليمها ، وعليه الخروج في موضع لزومه فيهما ،
أو في شيء منهما ، ومالا يخشى عليه من العيب في رده الى الموضع الذي
أخذ منه مع الاشهاد على سلامته أن يضيع قبل أن يبلغ الى أربابه •

فمضى أن يلحقه حكم الاختلاف في جوازه له وبرأته به ما لم يصح
معه في ارساله بلوغه الى أهله على ما به يبرأ في الحكم ، أو أنه لم
يبليغ اليهم ذلك ، فيبقى في لزومه •

وفي قول الشيخ أبي سعيد ، رحمه الله ما يدل على أنه يكون في
ضمانه فهو عليه حتى يبلغ الى مأمنه وجوز مواليه ، والقول فيما
يكون من الابل على هذا كذلك •

ويجوز في قول ثان لأن يلحق بها ما أشبهها في المعنى من البقر ،
وعلى قول ثالث فيجوز في سائر الدواب على رأى ، ونفسى تميل الى
أنه غير خارج في الرأى من الصواب في موضع الأمن عليها من الضياع
في الحال ، لقولهم فيما يجده منها في حرثه أو في مال غيره يفسده أن
يخرجه الى موضع مباح ، ولا ضمان عليه في هذا لجوازه فيه •

والا غهى فى ضمانه حتى يخرج منها الى أهلها على ما يوجب الحق فى ردها ، وليس له فى العبيد ، ولا فى شىء من الحيوانات على حال فى لزومه أن يرده الى موضع مباح ، ولا ضمان عليه فى هذا لجوازه فيه ، والا غهى فى ضمانه حتى تخرج منها الى أهلها على موجب الحق فى ردها •

وليس له فى العبيد ولا فى شىء من الحيوانات على حال فى لزومه أن يرده الى موضع المخافة عليه من الضياع فيه قبل أن تبلغ الى مأمنه وجوز مواليه •

أو يكون بحال ما لا يرجى بلوغه لصغر أو ضعف فى مرض أو كبر ، أو يكون ممن يخشى منه أو عليه ، ألا يبلغ لأباق أو لمانع يعرض له ، فان فعل فهو اثم ، وضمانه لازم فهو له غارم حتى يصح معه أنه بلغ الى ربه على ما تصح به البراءة له •

وفى هذا ما يدل على أن الاجازة والمنع فيه من جوازه على قول من أجازه مما يختلف بالزمان والأشخاص والمكان ، لاختلافهما فليما يوجب المخافة والأمان •

وعلى من بنى بمثل هذا أن يراعى قبل الارسال جميع هذه الأحوال فى حق العبيد والمولى فانه به أولى ، والقول فى الدابة كذلك لئلا يأتى فى

حق كل واحد منهما ما ليس له فيلحقه الاثم ، ويبقى في الضمان
فيلزمه الغرم •

الا أن يصح معه بلوغه الى ربه على ما به يبرأ من ضمانه ، فيسلم
من غرمه دون اثمه ، ولا بد من المتاب الى الله تعالى من دينه لموافقته
ما لا يحل له ، لأن ذلك من جوازه في موضع اجازته على قول من أجاز له
لما يخرج على معنى الاطمئنانة في موضع الأمن عليه •

وان جاز في الحكم لأن يكون على رأى فيه ، والا فهو على
يقين من لزومه ، وشك من بلوغه لخلاصة على هذا فكيف يجوز أن
يصح له في موضع المخافة على الشيء من ذهابه على من يكون له من
أربابه ، أو ما يخشى أن يلحقه الضرر معه أنى لا أرى ذلك مما يجوز
هنالك •

وانما يصح لبراءته في غير الحكم ، أو فيه على رأى في موضع
ما يرجى من الموضع بلوغه الى من هو له فلا يخشى أن يلحقه لأجل
الترك له فيه شيء مما لا يجوز عليه قبل أن يبلغ الى حاله ، وأنه في
الحكم على أصله حتى يصح معه أنه بلغ الى أهله على الوجه الذي يبرأ
من ضمانه ، أو يرجع اليه في زمانه •

أو ما أشبهه مما به يخرج من لزومه ، وعليه فيما يبقى في يديه أن

يقوم له بما يحتاج اليه مما لا بد منه لقوامه ، لأنه في ضمانه بلا أجر
كون له على ربه ، أو يظن أنه يدرك المنى فيما أنفق وعنى ، وعرق الظالم
لا حق له ، فكيف يجوز له فيه أن يرجع عليه •

وليس له ذلك ، وإنما له أن يرجع الى الحاكم أو من يقوم لعدمه
مقامه ، فيؤكل في قبضه لمن لا يملك أمره ، ولا وصى له فيه من اليتامى ،
ومن لا عقل له ، أو يملكه فغاب في موضع لا يدرك فيه فينال ، أن لم يكن
له في الحال ، قائم من نفسه في مثل هذا المال •

ومن يجوز له أن يدفع اليه ما يلى به من هذا له ، فصار في
يديه ، فإنه في هذا الموضع هو الوجه الحق في خلاصه ، ولا سيما
فيمن صح معه أمره ، فعرفه بالثقة والأمانة الموجبة لنفى الخيانة •

ولا بأس بالمجهول في موضع جواز الاسناد بالحكم في أمره ، ثقة
به ، اذ لا يجوز عليه في عدله أن تلحقه التهمة بأن يقيم غير الثقة
لمثله ، ما لم يصح معه ما يمنع من جوازه لنزوله في غير منزلة الحجة له
من جهة ظهور ما يدل من الأسباب على الخيانة ، أو يصح معه في
الحكم أنه ممن لا يعرفه بالأمانة •

أو يكون لعدم صحة عدله ممن يجوز عليه أن تلحقه التهمة في مثله ،
بأن يأتي فيه ما ليس له في علمه أو جهله ، وعسى في المحتسب الثقة

أن يلحقه معنى الاختلاف في خلاصة به في موضع جواز الاحتساب في قبضه فيكون على براءته في الاجماع أو الرأي على قول من يجيزه ، له جميع ما يجب على المولى لعبده أو لغيره من الدواب على المالك في ماله • ويبقى على هذا من أمره مع من يقوم لمالكة ، مقامه في تسليمه اليه على مالزمه من ابلاغه الى أهله والى مأمنه ، الذى يبلغ منه الى مواليه في موضع جوازه متى قدر عليه ، فجاز له اذ لا يجوز أن يلزمه مالا يجوز له ، ولا أن يكون عليه مالا يقدر حتى يقدر عليه •

ولابد له من ذلك متى أمكنه على ما جاز فيه ما دام الشيء على حاله في حق من هو له لم ينتقل عنه الى ما يقتضى كون اقراره بالموضع الذى هو فيه في لزوم أو باحة ، فانه مما يمكن أن يكون في حال لغير واحدة من الخصال •

وعلى القائم بأمر اليتيم فيه من وصى أو وكيل أو محتسب في موضع ما يلزمه ، أو يجوز له أن يراعى ما فيه المصلحة لليتيم من بيع أو ترك في موضع اباحة الأمرين في الجميع ، لا في شيء منهما دون شيء ، غير أنه في جواز بيع الحيوان المستحب الثقة قولان •

لأنه قيل فيه بالمنع من بيعه الا لوصى من أبيه ، أو من يقوم في البين مقامه من حاكم ، أو من يوكله فيه الحاكم ، أو الجماعة في موضع ما يكون لهم وعليهم •

وفي قول ثان : أنه يجوز له في الحكم فيكون ثابتاً من فعله ، وغير الثقة لا كذلك ، فإنه لا يجوز له ذلك .

وفي قول ثالث ، في غير الثقة : أنه يجوز له فيثبت في الحكم في موضع ظهور المصلحة فيه اذا صح وان لم يصح ، فلا سبيل الى ثبوته في معنى القضاء ، ويكون بما أتاها ضامناً فيما به يقضى عليه ، لا فيما بينه وبين الله تعالى ، وموضع ما يلزمه ، أو يجوز له من القيام بالقسط في مثل هذا للائتمام ، لعدم من هو أولى منه في البيع بالعدل من القيمة لهيمن يزيده .

وقيل بجوازه في المساومة اذا كانت هي الأوفر في الثمن ، ويعجبني ذلك ، ومع تركه على حاله فلا بد له من القيام بما يجب في الحق على مولاه من ماله ان كان له مال .

وكذلك الغائب في ماله على وكيله أن يؤديه اليه كما له من حق عليه لمملوكه من رقيق له ، أو ما يكون من حيوانه ، وما أخرجته من غلة أو نتاج ، أو أصابه العبد من كسب في حراثته أو صناعة أو تجارة ، أو غير ذلك فهو لربه من جملة ماله .

فان كفى ما في يديه لقيامه ، والا فالأمر اليه فيما يبقى له عليه ان كان بحال من له الأمر في نفسه لو كان حراً ، فان صبر والا غله ،

فإن عجز الوكيل عن القيام بماله على سيده ، فالبيع له باذن الحاكم وأمره أو من يكون لعدمه بمقامه في موضع الطلب مع عجز المال عن الوفاء بما يكون له على ربه في الحال .

لما يكون له أو البيع ، فإن أمكن الوكيل أن يدان على ربه لأداء ما يلزمه له لم يبيع حتى يأتي على ثمنه ، فبياع لوفاء ما صار ديناً عليه أن أمكن في الثمن كله ، أو ما أمكن غيه .

والا فالبيع له في الحين من غير ما تأخير في بيعه لوقت آخر ، رجاء لوجود معدوم في دين أو غيره يؤدي إليه في حاضر حق له عليه ، يقتضى كون الضرر في تأخيره وزواله ممكن في البيع له ، ولا شك في أنه مما يقضى به له عليه ، أن لو حضر فطلب في حين من ربه أحد الأمرين ، لأنه من حقه على من هو له .

فكيف يصح أن يبطل ماله من حق في ماله لغيبته حيث لا يقدر على مثاله بحجة حق في حكم يكون له في ماله .

وعلى ثبوته بالطلب مع الحاكم ، فلا بد له من أن يؤدي لازمه إليه ، أو البيع له بأمر الحاكم من بعد الحجة عليه أو على غيره ممن يقوم غيه مقامه ، على ما يوجبه الحق في بيعه ، فيكون الثمن ، أو ما يبقى منه في يد الوكيل أمانة له على هذا .

ومن كان بحال لا يقوم بنفسه في المعاش ، وما يحتاج اليه من اللباس وغيره مما يكون له على مالكة ولا في الطلب لشيء مما يكون له مع من يبلغ به الى حقه من حاكم ، أو من يكون لعدمه بدلا منه من الجماعة فالوكيل هو الذي يقوم به الحاكم ، فان لم يكن فالذى يحضر من المسلمين فيقدر أن يأخذ له حقه بالحكم أو الجماعة على ما جاز له حتى البيع له ، ورفع الثمن في يد الوكيل أمانة ان بقي للمالكة ، أو ما يبقى منه في موضع ما يحكم فيه بالبيع قبل أن يستغرقه الدين على ربه فيما يجب في الحق له وعليه •

اذ لا يمكن في البيع على الضرر أن يؤخر لأنه مما ينهى عنه ، فكيف يصح فيه أن يكون مما به يؤمر ، أليس في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » بلى هو الحق لا سبيل فيه ، لأن يقال لا •

وليس من الصلاح لليتيم تأخيره في هذا الموضع حتى يستهلكه الدين فيما يكون له عليه في المال ، لا لفائدة هي لاحقة به في الحال ، بل الصلاح في البيع فهو الأولى به •

الا أنه يعجبنى في المحتسب على هذا في موضع ما يكون له أو عليه ، أن يكون عن أمر الحاكم وأذنه ، أو من يكون لعدمه بدلا منه ان أمكنه ،

والا فاتباع الأصل أولى وأحق فيما أخرج من الرأى على الصواب
في حاله على ما أراه فأعرفه أنه حق في موضع جوازه على معنى النظر. في
الصالح لليتيم •

فكيف في موضع لزومه في حق العبد وغيره من دوابه أنه لأظهر جواز .
أو يكون ذلك من فعله اذا صح له فيهما على ما جاز ، أو يلزم ثابتا
في الحكم ، وان كان مما يختلف في ثبوته فجوازه أشبه ، ولا سيما في
موضع لزومه •

فانه يعجبني ألا يكون له من بعد البلوغ نقض في البيع لوجوبه
في حق من يجب له في ماله وجوازه عليه لمن استجازه على ما جاز
له فيه في موضع لزومه ، وعدم من هو أولى به منه •

وعسى في الغائب على نظر ما فيه المصلحة له في ماله أن يجوز على
معنى الاطمئنانة بالرضا من الوكيل أو المحتسب في الواسع ، لأنه أدنى
من المنافع من أن يذهب في غير شيء غير الدين فيما يكون عليه أن يؤديه
اليه ، غير أنه ان قدم فأنتمه جاز ، وان لم يتمه فالبيع رد ، والثمن
الى من هو له ، والضمان للبائع لازم •

فان قدر على رده ، والا فهو له غارم ، وعلى المبتاع أن يرده •
وليس له أن يمتنع من بذله بعد أن تقوم فيه الحجة عليه ، ومع علمه
به فهما في الضمان على هذا شريكان في هذا الموضع •

وعسى أن يخرج فيما استخدمه من العبيد ، واستعمله من الدواب على هذا الوجه فيهما أن يلحقه الاختلاف في لزومه بعد أن يصح في البيع ما يوجب في الحال لهما معنى الاباحة في الواسع على ما جاز في الاطمئنان لخروجه بها في المعنى عن أن يكون من التعدى في بيعهما الموجب لمعنى الاغتصاب في هذا منهما ، وعلى عدمهما بالرضا ، فلا سبيل الى هذا فيهما ، ولعدم جوازه لهما في هذا الموضع ، فيشبهه أن يكون من التعدى في الاثم ، والضمان والغرم .

وفيما يكون من الغلة ، وردها مع علمها لهذه العلة ، وليس له فيما عني وأنفق فكسى على ربحها أن يرجع لأنه في معنى من تطوع ، فلا شيء له ، وإن لم يعلم المبتاع لهما كعلم البائع فيهما من قبل ، فهو على حكم السلامة في الثراء ، لأنه في وقوعه قد كان في ظاهر الأمر على ما جاز له .

وليس عليه فيما غاب في الباطن عن علمه شيء حتى يعلم ، ويصح معه ، فليرجع فيما سلمه من الثمن فيه على من دفعه إليه ، والعلم بالضمان فهي له ، وعلى قول من يذهب الى عدمها لمن هي له ، فليرجع على البائع بعد الغرم لها ، لأنه هو الذي أتلّفها عليه .

وفي قول ثان : ليس له أن يرجع شيئا عليه ، الا أن يغره بقوله في البيع أنه له ، أو أنه أمر ببيعه ، والا فلا رجوع له عليه .

وفي قول ثالث : ان عليه لربه ما استغل ، وله عليه ما غرم وعنى •

وفي قول رابع : هى له بالضمان ، فليرجع ربهها الى البائع ، فانهما عليه •

وفي قول خامس : هى للمشتري بالضمان ، ولا رد فيها على أحدهما كما سبق في ذكره أولا فأعدناه آخرأ في زيادة بيان ليستدل على عدد ما فيه من الآراء من لا يعرفه تعليماً لجاهل ، وتنبيهاً لغافل ، وعسى أن يعلم فيعمل بما أبصره أعدل •

ويخرج كذلك فيما يكون لليتيم من هذا ان بلغ فلم يتمه في موضع الاحتساب على قول من لا يجيزه ، لأنه مما يشبه فيما يخرج على معنى التخيير لمعنى التوفير المقتضى لباحة التأخير ، لا في موضع لزومه في حق العبد وما أشبهه ، فانه مما يجوز فيصح في الحكم اذا صح له ما أجازاه في حقه على يد من يلى فيه الأمر من حاكم أو جماعة ان أمكن له •

والا فعلى يده في موضع عدمه لمن يكون في هذا أولى به من القوام بين الناس بالقسط في الأحكام ، لئلا يضيع حق في الاسلام ، ويقدر على انفاذه في حين ، لعدم أولئك من المسلمين ، ولا سيما فيما يكون في تأخيره في الحال على من له الحق في النفس أو المال •

الا أنه ينبغي في هذا لمن قدر أن يكون عن مشورة من حضر ، وإن لم يكونوا من ذوي الأمانة ، والتقى في الديانة أن أمكن ، والا فكما أمكنه في موضع لزومه عليه أو جوازه له ، فيكون بمنزلة الحاكم فيما به يقضى عليه لا إراد له ، ولا نقض فيه بمعنى ثبوته على من صح عليه لمن صح له •

وان لم تصح فيه ما يوجبه ، لم يجز أن يثبت على هذا أن لم يجزه على نفسه في ماله ، ومثل اليتيم من لا عقل له إذا رجع إليه عقله •
ولا فرق بين اليتيم والغائب في هذا فيما صح أو لم يصح لأجل ما بينهما من الفرق فيما لا يلزم فيه البيع ، وإنما يكون بمعنى النظر في الصلاح لهما من المحتسب في موضع جوازه له في ما لهما ، فمنع من جوازه لليتيم في بيع جوانه على رأى من لا يجيزه •

وأجازه آخرون على رأى من يجيزه فيه ، فقبل بجوازه من الثقة لمن علمه وصح معه •

وفي قول ثان : أنه يجوز لمن علم كعلمه ، وإن لم يكن ثقة •
وفي قول ثالث : فيجوز منهما وأن لم يعلم التبع كعلمهما إذا صح معه أنه قد جعل في مصالحه أو في مصالح ماله •

وفي قول رابع : أنه لا يجوز إلا بوصى ، فإن لم يكن له وصى

غير رأى الحاكم ، أو جماعة المسلمين ، والا فلا رجوع له على مال
اليتيم فيما يؤديه من الثمن الى البائع ، وانما له فيه أن يرجع عليه .

وقيل : انه اذا صح معه أنه قد وضع في مصالح اليتيم أو في مصالح
ماله لابد منه ، ولا يقوم ألا به فهو في مال اليتيم ، وله أن يرجع فيه ،
وكان هذا في الرأي مما يخرج فيه ، فيجوز فيما له عليه على رأى
من أجازة في هذا وما أشبهه في شيء من المال .

فانه من المحتسب على البالغ في صحة عقله لا يثبت على حال حتى
يرضى به فيتمه في هذا الموضع وما أشبهه لا في موضع ما يلزمه فيه
لوجوبه في حق العبد وما أشبهه ، أو فيما يؤدي اليهما من حق عليه لهما ،
فانه مما يجوز فيثبت في موضع جوازه في لزوم أو اباحة اذا صح لمن
صح له معه .

وما جاز للبائع جاز للمبتاع — نسخة — للمشتري في موضع
الاجماع على جوازه ، أو الرأي على قول من أجازة اذا علم فيه كعلمه ،
ورأى في موضع الرأي ، أو الاختلاف في جوازه بالرأى كما رأى ، اذ
لا يجوز له أن يعمل بما لا يرى ، وقد يقع في جوازه لهما ما يوجب
الفرق ما بينهما لمعنى آخر .

وعلى جوازه لهما فليس له أن يدفع القيمة الى غير الثقة على حال ،

فانه مما لا يجزيه حتى يصح معه أنه قد بلغ الى من هو له على مايجز له ،
أو فيما يبرىء به من شيء ، فيكون له خلاصاً ، هالاً فهو على حاله ،
يؤديه متى قدر عليه من ماله •

والمحتسب في هذا على جوازه ، فالذكر والأنثى سواء ، لا فرق
بينهما في ذكر أو أنثى ، غير أن الذكر من العبيد لا يسلم الى المرأة ، ليكون
معه في حفظها ، يأوى اليها ويدخل عليها ، ان أوجب الرأي المنع لمعنى
في النظر يوجبه •

وقد يمنع الرجل من أن تدخل عليه الأمة ان لم يكن بحال من لم
يؤمن على مثلها في ظاهر أمره ، ولا شرقي لمن بلى بهذا من به يلى وغيره
ممن يساويه في جواز البيع لما جاز بيعه على معنى الاحتساب
في موضع جوازه ممن جاز له فيمن يجوز في ماله عاماً جاز فيه •

الا أن يكون فيما يكون فيه من الضمان ، فانه يبقى على بقاء الثمن
لربه ، أو ما يبقى منه له في يد الضامن على حاله مضموناً يحكم به عليه
في ماله ، والا فما جاز لغيره في البيع جاز له في موضع التساوى منهما
في جواز الحسبة لهما ، وما لزم غيره فيه جاز ، لأن يلزمه في موضع
ما يحكم به في البيع ، ويكون في ثبوته كغيره ممن هو مثله فأصح أو
لم يصح •

وان كان في نفسه مضموناً عليه ، فان له في موضع عدمه لن به
يبلغ فيما له أن يحكم لنفسه على غيره بما يحكم به الحاكم له عليه
أن لو حضر اليه في موضع ما لا يكون له سبيل الى بلوغه بغيره ، كما
له أن يقضى به لغيره في موضع ما يجوز له ، أو يلزمه لعدم ما هو
أولى به منه في الحين ، من حاكم ، أو من جماعة المسلمين .

وليس له في موضع الاختلاف بالرأى أن يحكم لنفسه على خصمه
برأى ، فانه ما ليس له عليه الا فيما يكون في يديه ، فان له أن يتمسك
به على رأى من أجازة مهما جاز له أن يعمل به ، ولا له فيما دخل
فيه على رأى من جوازه له في ماله أن ينكره خوفاً من أن يلزمه باقراره
فيغيره ، لقول من لا يجيزه له .

والقبض في شيء على وجه الغصب في الشيء كأنه ليس بشيء في
معنى ما يكون من ثبوته في حكم اليد اذا صح الا فيما يلزمه لربه فيه
لا فيما يكون له أن يحكم به فيه عليه لنفسه أو لغيره ، فانه
بمنزلة ما ليس في يديه .

والبيع له على معنى الاحتساب لربه على ما لزمه أو جاز له كذلك ،
وما جاز له أو لزمه في الاجماع فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم اذا
صح له ، فليس عليه لخصمه أن يظهره ، كما أنه ليس له في موضع
ما يلزمه في الاجماع أو على رأى من يلزمه أن ينكره .

وله أن يدفع عن ما ليس عليه بما جاز له من القول ليدراً
عنها لزوم ما لا يلزم فيما يصح عليه أن لو صح له ما ألزمه فيه
أو أجاز له .

فان لم يصح فيما صح عليه مما به يحكم عليه مما ليس عليه أن
لو صح له موجه عليه أو جوازه له ، وحكم به عليه لم يكن له
أن يلوى عنقه عما يوجب الحكم عليه في ظاهر الأمر بالعدل من حاكم العدل ،
لأن عليه التسليم لأمره والاستماع لقوله ، والانقياد لحكمه ، والاتباع
له في الظاهر ، لا في الباطن ، ان قدر على أن يمتنع في الشر من تأدية
ما لا يلزمه ، فان ذلك مما له فيها ليس عليه لا فيما يلزمه في الاجماع
ولا على رأى .

وان صح ذلك فيما صح عليه ، لأن يكون في موضع الرأى من منزلة
ما قد أجمع عليه في لزومه له ، وثبوته عليه من حكم الحاكم ، والبيع
من المحتسب في الحيوان مما فيه الرأى ، فليس له افكاره في موضع
ما يختلف في جوازه لمن جاز له .

وليس عليه اظهاره في موضع ما يلزمه ان صح عليه حتى يصح
له من حيث لزومه عليه ، أو جوازه له ان لم يكن معه فيه صحة يدفع
بها ما يلزمه في ظاهر الحكم ، فيكون عليه ، وان كان في الباطن من نغم
ما ليس عليه غرمه في سره ان قدر على ستره ، فليس له في جهوره الا أن

ينقاد لحكمه — نسخة — لأمره ، وله أن يستعين في خلاصه بمن أعانه
من ذوى الثقة فيما يغيب عن علمه •

وعسى غيبن يكون من المأمونين على ما به يؤمن فيما عليه من هذا
يؤمن أن يخرج فيه من الرأى حكم الاختلاف بالرأى في جواز له ،
وبرأته منه حتى يصح معه في الشيء أنه قد بلغ الى أهله على موجب الحق
في الاجماع أو الرأى في عدله ، أو أنه لم يبلغ غيبرىء ، و يبقى عليه فيجوز
له في مال اليتيم ، ومن يشبهه في موضع ما لا كون له قائم هو أولى منه
في حاله أن يجعله في صلاحه أو في صلاح ماله •

أو فيما يكون عليه أو يبلغ في ايناس رشده ، فتكون مثل الغائب في
بلوغه اذا حضر ، والمجنون اذا أفاق يدفع اليه ماله ، أو يموت فيكون
لوارثه ، وليس له فيما للغائب من حق أن يؤديه فيما يلزمه ، فصح
عليه لوالدين ، ولا زوج ولا ولد ولا أحد غيره في العالمين ، الا
بأذنه أو بأمر الحاكم •

أو ينزل فيه بمنزلة من يجوز له أو يلزمه أن يحكم به لمن له ،
وعليه في حين ، أو يصح موته أو يحكم في غيبة أو فقد لانقضاء أجله المسمى
في كل منهما ، فيكون لوارثه من بعد وصية يوصى بها أو دين ، على أى حال
فيه من أمان في اقراره ، أو شرك في انكاره •

فان لكل ماله ولوارثه من بعده حتى صح أنه لغيره ، والا فهو المولى
بما في يده ، غير أن المرتد مما يختلف بالرأى في ميراثه ان مات على
ردته ، أو قتل غير محارب في شركه للمسلمين على حال في الرأى بين أهل
العلم بالرأى •

والذى يكون ممن يرجع في ميراثه الى الجنس على رأى من يقول به
مع عدم من يكون في حاله أولى وأحق بماله ، لفرض أو عصب أو رحم
كذلك ، ومن يكون من الموالى مهما كان له ولد مملوك ، أو من يكون
به في أملاكه التوقيف على رأى فيه ، عسى أن يباع فيشتري به ، أو بشيء
منه ، أو يحرز فيدفع اليه ، أو ما بقى في شرائه من ثمنه ، فيكون له ،
يموت على غير هذا من رقة فيرجع الى غيره ممن يكون له الى غير هذا
من مسائل الأخوة مع الحد والعول والرد وما أشبهه من شيء في مثل هذا ،
فانه مما ينبغى في أمثاله ألا يقضى عن رأيه في ماله لأحد من وراثيه بشيء
على أحد منهم في موضع عدم الرضا على ما جاز ، الا برأى الحاكم
وأمره •

فان عمل على ما لا يجوز له في الحكم ما فعل ، فغترع فيه ممن له
الحجة عليه ، فالأمر يرجع الى الحاكم ، وعلى كل منهما أن يسمع لقوله
ويطيع لحكمه ، فان أتمه جاز ، وأن لم يتمه وحكم برده لزمه ان قدر
على رده والا فلا بد له من غرمه في موضع ما ليس له أن يأتى فيه ما قد

فعله عن رأيه ، أو رأى من رأى رأيه ، فانه في معنى القضاء على الغير
لا على الرضا في مثل هذا ، فيحتاج الى أن يكون عن أمر القاضي
وحكمه ، أو من نزل لعدمه بمنزلة من الجماعة في علمه .

أو يكون مما يجوز في الواسع ، الا أنه لا يثبت في الحكم ان لم
يتمه من له الحجة في اتمامه ونقضه ، فانه يلحق به في غير اثم لجوازه
في قول أهل العلم ، أو يصح أن يجوز في الرأي أو الاجماع أن يعمل
في هذا على رأى مطاع ، فيثبت في الحكم في موضع النزاع أو ما أشبهه .
لا من حكم ولا ممن هو بمنزلته .

كلا اني لا أعلمه مما يجوز فيصيح لثبوته فيما جاز ، ولا أن له
في حق أحد أن يدفع به الى غيره بدلا من حقه ولا في غير بدل يكون له
فيما قد عرفه ، أو جهله فلم يعرفه ، وأيس من معرفة ربه في زمان ،
من العبيد وغيرهم من أنواع الحيوان .

حتى آل به الأمر الى ما جاز فيه من البيع له غيمن يزيد ، ليفرق
ثمنه ، فيجوز له من الفقراء أن يدفع اليهم عين الشيء على ما جاز
لكل واحد منهم .

أو يجعل لبیت المال على من قال به ، فيكون النظر الى القائم به في
البيع أو الترك ، فانه مما يجوز له والأصلح من الأمرين أرجح ، وعلى
تركة فلا بد له من القيام بما يكون له في بيت المال ، لأنه له .

وعسى في العبيد أن يكون الأولى بما يقوم بأمره في نفسه منهم
أن يخلى في شأنه ، فلا يعرض له بشيء من هذا في زمانه ، فإنه أسلم
له في البيع له على من لا يؤمن عليه خروجاً من شبهة الخلاف على حال ،
وان عمل فيه بأحد ما أجاز فيه من بيع أو تفريق لعين ، على ما جاز لم
يخرج من الصواب في الرأي •

وعلى قول من لا يجيزه في مال غيره ، فإراه موقوفاً عليه ، لو ارثه
من بعده ، فقد مضى القول فيه ما يدل عليه في موضع الرضا منه ، بترك
ما يكون له على المولى والطلب في الحق ، لما يكون على ربه من حق ،
فيرجع إلى الحاكم ، أو إلى من يقوم لعدمه من الجماعة في مقامه حتى
البيع له على ما جاز بعد جهل ربه لثلاث بطل واجبه لخفاء مالكة ، فبقى
لا اتفاق ، ولا بيع ولا عتاق •

كالمرأة لا في أداء لما يجب على الزوج لها ، ولا في طلاق ، فإنه
لا بد وأن يؤدي إليها واجبها أو الفراق ، حضر فعجز ، أو أبى أو غاب
على هذا ، فلم يصح له شيء لإداء ما لها عليه على يدي من توكل له
فيه ، فكله سواء ولا فرق •

وما أشبه أن يكون في هذا كذلك في الحق ، ومن لا يقوم بنفسه فيما
يقيمه ، ولا في الطلب على حال غيما يكون له ، فهو بمنزلة المخوف

على تركه من الضياع في لزوم القيام به على من حضر ، وأمكنه فقدر لأن يدفع عنه الضرر في تطوع أو دين المالك في موضع ما يلزمه •

حتى يأتى على ما يجوز أن يباع فيه بعد أن استغرق الثمن في ذلك أو قبله ، ان لم يكن تأخيرته حتى يستكمله وعلى هذا الرأي ، فالأصول تترك موقوفة لربها ، حتى يأتيتها فيصح ، أو تبقى على حالها حشوية لا ينتفع بشيء منها في شيء مما لا يجوز الا باذن من هي له •

وعلى قول من يجعلها لبيت المال فهي له ، ويجوز فيها جميع ما فيه يجوز لمن جاز له من حاكم أو جماعة أو من أبيح له في موضع ما يكون فيه قائم بالعدل ، فمن يكون فيه الأمر اليه لا في بيع الأصل ، الا الامام الحق في عز الدولة وتقوية أمر المسلمين •

اذا لم يقدر بغيره ، وخيف على الأمر من ضياعه الا به ، فانه مما يختلف في جوازه له ، فقليل ان له ذلك في موضع المخافة على الأمن أن يزول فيختل أمر الدين ، على قصد الفداء له بما أنفأ اليه على المسلمين •

وقيل بالمنع من جوازه على حال ، لأنها وقف على حالها ، تستغل فينفذ بما يخرجها من الثمرة ، وما يكون منها من العلة في دولة الحق على هذا الرأي الى يوم القيامة ، أو يصح ربها ، فتكون له •

وعلى قول من يجعلها للفقراء ، فهي لهم بمنزلة الوقف على من حضر
فدنى ، أو بعد غناء في اليوم أو غدا ، ينتفع بها الآخر ، كما انتفع بها
الأول ، ألا تباع ولا توهب فترال عن ما هي به وعليه في حال فتضاع ،
وانما لهم الانتفاع منها بثمراتها ، وما يكون في غلاتها •

وبالجملة فيجوز لمن يكون من أهلها أن ينتفع بمالا يضر بأصلها ،
وعلى هذا فان يكن بها قائم من جهة الحاكم ، أو من يكون لعدمه بمقامه
لم يعرض لشيء منها الا باذنه •

نعم فالأرض تكرر على ما جاز أو تزرع ، والثمرة من النخل
والشجر تجمع ، فيعطى العامل ماله فيها من عمل ، ويصلح منها ما احتاج
الى اصلاح ، وما بقى فهو للفقراء •

وان شرقت في رعوس النخل والشجر جاز ، الا أنه مما لم يحرز
بعد ، فيمنع من أن يدخل فيه من جاء ، لأنه مما لم تحوه يداه ، فيكون
له دون غيره •

وليس الجدار مما يوجب في هذه اليد ولا السجار ، والمنازل تسكن
بالكرى ، فيفرق على الفقراء ، وأن تطلق في سكنها كذلك بلا أجر ، جاز
على هذا الرأي ولا وزر ، لأنه على قياده مباح ، فكيف يجوز أن يكون

فيه جناح وليس كذلك ، والصرم من النخل في حكم الأصل ، اذا كان
مما يصلح للفصل •

وعسى أن يخرج فيما تخرجه الأرض من هذا الشجر أن يكون من
ذلك ، وان لم يكن مما لم يصلح لصفر ، أو جهة كبر ، ولا يبلغ الى
قيمة ، وكان الصلاح في اخراجه جاز للفقير أن ينتفع به ، ولا سيما
فيما تركه ضرر ، فان جوازه أظهر •

فان صار بمعنى المتروك من الفقراء ، ولم يبعد في المعنى أن يجوز
له أن ينتفع به ، وما لم يكن له من الماء أرض تسقى به ، فيكرى على
قول من يجيزه ليفرق ثمننا ، وان فرق على من يجوز له ، فيسقى به
أرضاً أخرى في موضع ما لا يخشى من ثبوته ليد فيه •

فعسى أن يجوز في القائم عن أمر الحاكم ، وان أكل في هذا الموضع
من ثمراته ، أو ما يكون من غلاته ، أكل ممن يجوز له في الأصل
عن رأى من نفسه ، أو رأى من لا رأى له ، لم نقل انه أكل حراماً ،
يلقى به أثاماً ، فيلزمه غراماً ، الا فيما صار لغيره من عامل أو غيره ،
مما ليس له الا بالرضا على ما جاز له من اذنه أو ما أشبهه في
جوازه في الحكم •

أو الاطمئنانة لمعنى في الادلال على من هو له ، ولئن اكثرى في هذا

الموضع ، أو بيتاع ما جاز لهما فيطني من النخل والشجر ، أو يشتري من القائم بأمر الحاكم أو الجماعة من أهل الصلاح ، أو المحتسب الثقة أن يسلم اليه الثمن فيمنع من جاء من الفقراء أن يأكل منها من غير مجاهدة له ، الا بعد اقامة الحجة عليه فيما له فيه الحجة قبل أن يصح معه ما يوجب المنع له من هذا في موضع ما يكون في النظر هو الأصلح فيه •

فان أبى أن يمتنع بعد قيام الحجة جاز له في حاله أن يجاهده عن ماله ، وان زرع فيها بغير أمر القائم زارع لم يجز له أن يمنع من يجوز له ان أراد فيه أن يدخل معه على ما جاز له فيأكل ، وانما له مانع فيه وغرم ، وما بقى فيجوز لغيره فيه ما جاز له ، وان لم يكن بها من أولئك قائم بالعدل يمنع عنها فيدفع ويفرق ما تجمع •

جاز لمن يجوز له على هذا الرأي للمقره في أرضها أن يزرع ، ومن نخلها وشجرها أن يأكل فيتمتع ، وفي منازلها أن يأوى اليها فيسكن فيها ، وليس عليه لغيره أن يتركها فيخرج ، ولا لغيره عليه أن يلج ، الا باذنه لما صار له فيها من السكن بحق ، فكيف يصح أن يكون غيره به أحق •

اللهم الا أن يظهر عليه ما به يستحق ، لأن يطرد فيستدل به فيها من هو خير منه ، بعد أن يخرج منها فيبعده ، والا فليس لمن (م ٦ — الخزائن ج ١٤)

أرادته فيه من سبيل يكون له عليه ، ولا على ما في يديه الا ما زاد على ما يجوز له ، فان عليه على هذا من حاله ، أن يخرج له لمثاله •

وما جاز له في الثمرات على هذا الرأي ، جاز له فيكون من الماء لغير أرض هي الأحق بها ، لأن تسقى به من غيرها في الحق ، فلا يمكن أن يحال عنها الى غيرها فيزال ، ولا بأس عليه فيما يصيب من تحويله على ما جاز له معنى الخيار ، لأي شيء منهما يختار ، مع عدم الضرر ، فيما يؤديه حسن النظر •

وله فيما صار اليه ان يمنع من أراد فيه أن يبقى عليه ، فيجاهده في هذا الموضع ، وليس له في العدل أن يجاوز الغلة والثمرة من الأرض والماء والمنازل ، والنخلة والشجرة في الأصل ، على حال في استهلاك ، والا فيما يكون من استهلاك لمعنى في صلاحه ، ولا اصلاح ما يحتاج منها الى اصلاح •

فعسى في كفر الطلع ، والعراجين والشماريح والزرع ، والورق من الشجر المتخذ للورق ، أن يكون من الغلة بالقطع ويشبهه على ما أرى في يابس السعف من النخل والورق من الشجر المتخذ لغير الورق مع الحطب منها ، أن يخرج فيه معنى الاختلاف في أنه يكون من الغلة أولا ، وكأنه باتباع الأصل أولى •

لأن الجذع والحى من الليف والزور والخصوص والصرم من الأصل .
 فى حكم العدل ، واللحام من الشجر والأغصان والخشب والعيان كذلك .
 مادام حياً ، فكيف يصح لموته أن ينتقل عن أصله ، لا لعله موجبة لنقله ،
 أو الرطوبة هى العلة فيها ، فتدخل لوجودها ، وتخرج بعدمها •

وليس كذلك ، بل الأثبته أن يكون على حاله الا ما اتخذ من
 الأشجار . لعنى الانتفاع به حطباً ، فإنه يكون من حيث الفرع من الغلة ،
 وما بقى فمن الأصل ، والعروق كذلك ان لم تكن مما تزرع لذلك فيما يقع
 لى ماعرفه مما يخرج على معنى من الصواب ، فى نظر من له قوة وبصر •

وقيل ان فيه اختلافاً ومع زواله فهو على حاله ، ويجوز فيه أن
 يوضع فيما يحتاج اليه المال من مصالح الأصل ، فى قول أهل الفضل ،
 إلا أن فى الصرم المدرك قولان ، وما جاز فى اليابس من الخصوص والزور
 جاز فى مثله من الورق والحطب من الشجر المتخذ للثمر •

وعسى فى مثل هذا أن يحسن الفرق فى ثبوته من الغلة بين أن يكون
 يابساً لذاته ولعله ، وما لا قيمة له ، ولا يصلح لأن يرد اليه لمعنى
 فى صلاحه ، جاز لمن يجوز له من ذوى الفقر أن ينتفع به ، وما لا يراد
 لشيء فيشبهه على تركه زاهداً فيه أن يكون من المباح لمن أراده •

وما خرج جوازها على معنى التعارف فى المال ، فلا يبعد أن يلحقه

على الحال ، وما عدا هذا ، وما أشبهه فليس للغنى في ذلك مثل
الفقير ، الا في موضع فقره اليه لضيق في يده ، وبعده عن موضع غناه ،
فيجوز على هذا التقدير ، أن يلحقه اسم الفقير ، فيما يجوز
له في الحال ، من هذا المال على رأى من أجازة كذلك •

فان رجع الى حال في حال زال عنه الاسم فارتفع الحكم ، وكان عليه
فيما بقى في يديه أن يدفع به الى من يجوز له فيه أن يدفعه اليه ، وما أخذه
على ما جاز له من الكراء أو البيع أو الشراء ، فهو له وليس لغيره
من الفقراء أن يعارضه فيه بالمنع ، فضلا عن الأغنياء بعد أن صح أمره
من علمه أو بغيره ممن تقوم به فيه الحجة عليه •

وليس لمن عرفه في يده أن يعنفه في أخذه ما احتل له أن يكون
قد صار اليه بوجه حق فيه في موضع ما يحكم عليه برده الى أهله ان
لم يصح له ما يدعيه أنه له أو لغيره ممن يجوز له ان صح قوله
في دعواه المحتملة لمعنى الصدق والكذب في الباطن من أمره ، مع من يعلمها
حتى يصح فيها معه أحدهما ، والا فهو على ما به من الاحتمال ، لأن يكون
على ما أبيح له من الحلال في جميع ما يرى في يده من هذا المال حتى
يصح باطله على حال فيما فيه يزرع ولا يحصد فيجمع •

وفيما يأوى اليه من المنازل فيسكن فيه ما أمكن ، فجاز في كل

واحدة من هذه الخصال ، وما أشبهها من الأحوال ، لأن يكون على ما جاز له في اعانة القائم ، أو كراء أو بيع أو أجره لغناء ، وممن صار له بثمن أو اعطاء ، أو على معنى الاحتساب في موضع جوازه للفقراء ، فيما جاز له من هذا في موضع ما يكون فيه قائم بالعدل هو الأولى به في مثل هذا أو ما أشبهه •

وان يزرع الأرض في هذا الموضع على سبيل التطوع أو المشاركة بالسهم أو الأجرة ، كما عليه المعاملة بهما من سنة البلد في القعادة عن رأى من أمكنه من مصالح أهلها من الاثنين فصاعداً •

والا فعن رأيه جاز له في غير معارضة لذوى أمر ، أو لأحد من ذوى الفقر ، فيكون على ما عليه الأغلب في تلك البلاد في المشاركة ، وان يعدم فالأوسط في الحكم ، والأكثر في الاحتياط ، وقيل ان له ما عنى وعزم وما بقى فهو حق الأرض في قوله •

وعسى في الأول أن يكون به أولى ، لأنه على هذا ربما يأتى على الكل كثر أو قل ، فتبقى الأرض ولا شيء لها ، فيكون لمن زرع فيها بلا أجره ، فكيف يصح على هذا أن يصح لئله على هذا في مثلها ، انى لا أبعده في من لم يكن من أهلها ، اذ ليس له أن يزرع في شيء منها بغير شيء •

وقد آل به الأمر الى ذلك فلم يصح له هنالك ، وان صالح لأن يعمل به في موضع المصلحة للفقير لما فيه من التوفير ، فهو معنى في النظر على ما أراه فيه يخرج لا على كل حال ، لأن جوازه لعلة هي المصلحة ، بوجودها لا بغيرها ، ولا على عدمها ، لأن كون المعلول وبقاؤه في مثل هذا مع فقد العلة محال •

وعلى هذا ، فكأنه قد صار لما به من القيد معنى في الخصوص ، لمانى به يقضى على العموم في اطلاق من غير ما دليل واضح ، يدل بالحق عليه ، فيجمع في حكمه ما دخل في اسمه ، ولا لوم على من صدقه لما به من الثقة والورع فيما يحتمل له فيه ، فانه مما يسع في حقه ، فيجوز في هذا الموضع ويشبه فيمن لم يستكمل الثقة من الأمانة أن يخرج فيه معنى الاختلاف في جواز قبول مقاله على وجه الاطمئنان فيما يقوله الى صدقه في حق من عرشه به في حاله •

وليس عليه فيما يعلمه في الباطن من كذبه وباطله شيء يؤخذ به ، وعلى قول من يذهب في هذا الى أنه يجعل في بيت المال أمانة ، فان يجمع شيء من ثماره وغلاته ، أو يكون من أثمانه يوضع فيه لأربابه حتى يخفق فيصح لهم ، أو يبقى كذلك •

والأغلاصول من أنواع المجهول في مكانها على ما مر زمانها ، اذ لا يمكن أن يوضع فيه بعينها ، وانما ذلك في ثمرتها ، وما يكون من

غلثها ، وليس على من يلى الأمر أن يدخل فيه لمن لا يدريه ، ولا على غير المحتسب فى مثل هذا ، ولا على من يلى به بعد أن يخرج على ما جاز له من يديه إلا أن يشاء ، فيجوز له لا عليه ، لائمة فيما يؤديه من الأجرة منه بالعدل ، لمعنى القيام به على ما جاز له فيه من المصالح ، ودفع المضار ، وهى كغيرها فيما يكون منها مصروفاً عن غيرها أو عنها من غيرها ، كانت لمن له فى أصلها أو للفقراء أو لبيت المال ، لعدم معرفة أهلها .

فلا فرق ، لأن المزال حضر ربه أو غاب فى الحال فهو يزال ، وما بقى فى يده مضموناً أو فى أمانة فهو على حاله حتى يخرج منه الى من يبرىء بخروجه اليه ، ومن سلم من الدخول فى شيء من هذا على سلامته ألا يتعرض له بشيء فى موضع جوازه فى الحال لطلب الراحة والخروج من شبهة الرأى فيه بالمنع فهو السلامة التى لا يعادل بها شيء ، وان توسع بما جاز فيه جاز له ، والله أعلم .
فينظر فى ذلك .

قلت له : والذى يكون على هذا من المجهول لأهل الشرك ، كيف الرأى فيما يكون لهم فى يده من العبيد والنحيوان وغيرها من العروض والأصول ، أوضح لى ذلك ؟

قال : فهو على جهله كغيره مما لا يعرف لمن هو في أصله فيما يجوز أن يلحقه من الرأى حكم الاختلاف بالرأى على عدله في أن يكون موقوفاً لأهله •

وعلى قول ثان : فهو لفقراء أهل دينه من أهل العهد •

وعلى قول ثالث : فهو لبیت المال •

وعلى قول رابع : فيجوز فيه لأن يكون لفقراء المسلمين على رأى أخرجه الرأى من قولهم شيء في موضع ما لا يكون لهم بيت مال انه يكون ، فجاز فيه لأن يجوز عليه في موضع وجوده •

لأن عدمه غير موجب لجوازه لهم لو أنه لم يجز ومهما أوجب الرأى بثبوته لأهل دينه الفقراء من ذوى العهد •

أعجبنى من الاختلاف في المصلى من العبيد أن يباع لمن يجوز من أهل الصلاة ، فيكون لهم الثمن على هذا الرأى كغيره من العروض دون الأصول فان التوقيف على هذا أولى بها من البيع أو التفریق في أصلها ، قياساً لها بما جاء في مثلها لأهل الاقرار من الأصول ان صح القياس بها من أنواع المجهول ، وكأنه فيما يشبه في عدله أن يكون كمثله •

غير أن الذى يكون من هذا لأهل الحرب من المشركين على هذا

من الفء ، فهو لبیت المال ، لأنه مما لم یوجب فی أخذه علیه ،
فالعروض توضع فیہ ، الا المرتد فی عبیده : قول بالغنیمۃ ، وقول بالتحریر •

والأصل تجعل فیہ صافیہ تجمع المسلمین فی مصالح الدین ،
فیجوز شیها ما قد أجز فی أمثالها من الصوافی الی یوم القیامة ،
لا تحال عن حالها ، فترال الا أن یضطر الامام العدل الی بیع شیء منها
لعز الدولة فی موضع الحاجة ، خوفاً من ضیاع الأمر ، فیختلف فی جوازه
له ، فان عمل به فی موضع ما یجوز له علی رأى من أجازہ لمثله ، لم
یجز لغيره أن یبطله من بعده ولا فی آیامه •

لأن یركون من حکمه فی ثبوته لمعنی ما قد أجمع علیه ، فكیف
یرصح لمن أراد به التقتض فی حال بلوغ المراد ، وعسی فی القیاض بها
أن یرلحقه معنی الاختلاف فی جوازه لا فی الحكم ، ولكنه مما یرخرج
فی النظر علی معنی الصلاح لمن هی له فی موضع ظهوره ، والا فلا
جواز له ، وقد مضى القول فی ذلك •

قلت له : وعلى قول من یجیزه من مال أهل الاقرار ، أو أهل
الانكار للفقراء ، فهل یجوز لهم فی ثمراته أن یأكلوها قبل أن تدرك ،
أم یرمنع من أرادہ منها ؟

قال : قد ینک بجوازه فی موضع الحاجة منهم الیه ، والمنع لهم

على معنى الاضاعة جاز فيه المنع ، لأن ضياع المال حرام على من رامه في حال ، ولا شك في الثمار من النخل والأشجار ، أنها تختلف مما جاز لا أعلمه مما يجوز فيه لن إرادته بهم ، وما خرج في النظر في أكلها ، لأن منها ما يؤكل قبل الدرك ، ومنها بعده ، ومنها ما يؤكل في حاله ، وربما لبعضهما أغلب في أكله ، فان يؤتى في كل شيء منها على أصله .

والا فالمعنى له الا فيما لا يجوز ، فانه مما يلزم تارة ويجوز على حال ، وان يكن في المال قائم يلي أمره بالعدل من حاكم أو من يكون لعدمه بمقامه من الجماعة ، فالنظر فيه راجع اليه من تقديم في أكله ، أو تأخير في موضع جواز الأمرين لما به من التساوى بين الحالين .

لا في موضع ما يكون التعجيل أولى ، أو التأجيل لدفع الضر في حق من حضر ، أو ما يكون من الثمن ، والأمنع أولى أن ينتفع فيما به منها ينتفع في موضع ما يكون له فيها الخيار لأى شيء يختار ، والله أعلم فينبظر في ذلك .

الباب الحادى عشر

فيمىن غصب شيئاً من مال ثغيره عماله من الحال على التحريم
والاستحلال وكذلك من الدقاق

وعنه أعنى الشيخ أبا نبهان :

قلت له : والمستحل أو المحرم اذا أخذ الشيء على الغصب فى أخذه ،
أو السرقة ، فأحاله فظلمه عن حاله الأول الى شىء آخر ، أو استحلال
الشيء فى نفسه عما كان عليه من قبل فتغير أو زاد أو نقص مثل
الصغير يصير كبيراً ، والأعرج سميئاً ، أو الثمين رخيصاً ، أو الرخيص
ثميناً .

والدابة لحمأ ، واللحم طبيعأ أو مشويأ ، والصرم نخلا ، والحب
زرعأ أو دقيقأ أو عجينأ ، والعجين خبزأ والتمر والزبيب خمراً أو خلا أو
نبيذأ والغزل ثوبأ ، والثوب قميصأ ، والقميص شملأ ويخلطه بغيره مما له
أو لغيره ، فلا يقدر على اخراجه منه بعد ايلاجه ، أو يقدر الا أنه بفساده
أو ما أشبه هذا ، فما الوجه فى ذلك ؟

قال : هنى قول المسلمين ان المستحل لا غرم عليه فيما أتلفه من مال
الغير بتدين ، وما بقى فهو لأهله ، زاد أو نقص عن أصله ، فالزيادة لهم ،

وليس عليه من النقص شيء ، لأنه مما أتلّفه فيما أعرفه في هذا ، فكيف يصح أن يلزمه شيء على هذا من قولهم في عمومها لما يدخل في اسمه تحت حكمه ، المقتضى لنفي عزمه .

والدقيق من الحب والعجين والخبز ، والخل والتمر والزبيب ، والمباح من البيت ، كأنها فيما يؤديه النظر أن صح بقية منها ، لأن عين الشيء هي التي وقع عليها التلف على هذا فلا غرم فيها ، وبقي ما تولد عنها ، فخرج منها .

والفرع لا شك في أنه يتبع الأصل ، إلا لعله يوجب في حكمه قطع ما بينهما بالعدل في الشرع ، أي نظر العقل ، وفي هذا ما يدل على أنه يكون في بقاءه لأهله ، وإن لم يلزمه الغرم لأصله ، لأنه مما أتلّفه ، وبقي فرعاه فهو لهم فيما أعلمه .

أذ ليس هنالك ما يوجب في الحق خروجه منهم ، وزواله عنهم بما حدث في العين من تغيرها في الاسم واللون فهي في الأصل من قبل ، فأى شيء أحالها عنهم شأزالها ، أهو التغير لتبدل ما بين الصور في نفس الجوهر ، أو يجوز في الحكم أن يكون من جهة الاسم لا غيره مما يدل عليه ، لعله موجبة له فيه .

وليس كذلك في مثل هذا في معدن ولأنبات ولا حيوان ، أو يصح

في زمان ، أو يجوز في مكان ، كلا لامجاز لثله غيما جاز الغزل من ذلك .
فهو كذلك ، ولأن جاز في الخصوص في شيء لأن يزول بما غيه يحدث في
العين من التغيير غيه بغيره ، أو من ذاته في حين •

مثل الخمرة وما لا يحل من الأنبذة المحرمة والميئة ، وما أهل به
لغير الله ، أو لمخالطة ما أفسده حتى لا يمكن فيه بحال ، لأن يظهر
في حال ، ولا أن ينتفع به في شيء على حال •

فان ذلك وما أشبهه انما يكون لموجب المنع المقتضى في كونه
لفسادها تحريماً لها في اجماع أو رأى على قول من يذهب الى تحريمها ،
ما دام بها عارض التحريم ، أو على الأبد ، فان الخمرة على عدم حلها
فما يختلف في حلها •

وعلى رأى من أجازها فهي لأهلها ، لأن لهم على قياده أن يحتالوا
في نقلها عما هي به الى عين الخل المقتضى لوجود الحل ، وعلى قول من
لا يجيزه فلا سبيل الا الى اهلاكها ، لعدم مذاقها ، ويكون في غرمها
على قياده بمعنى ما قد أتلفه في حكمه •

وان يكن نقلها الى الخل على يد المستحل ، فكذلك ولا فرق غيما بينهما
في ذلك ، وعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في موضع ما يخطرهم العطش

الى شربها ، لأنها فيه تكون على رأى من أجازها لربها ، فتكون في حالة أولى بها .

وغير بعيد من الصواب في النظر أن يكون فيها كغيره ، لخروجها عن الملك بما قد عرض لها من الأسباب الموجبة لتحريمها ، على رأى من لا يجيز نقلها لشربها حال الاختيار .

وان أجيّزت على رأى في موضع الاضطرار ، فان لزوالها عن ملكه يكون فيها كغيره ألا ما أحرزه من قد أبيع له أن يحيى نفسه بها من غير ما زيادة على مقدار ما يجوز له منها في الحال على رأى من أباحها له ، ان كانت في حاله مما تعصمه من الهلكة .

واللحم وان طبخه أو شواه فهو لربه ، فان زاد في صفاته بما زاد أو نقص في ذاته ، وأن يجعله قديراً ، فذلك لأن عينه قائمة فكيف يجوز على هذا من تغير حاله ، أن يخرج بما قد عرض له عن ماله في غير موجب لزواله ، انى لا أعرفه فأدريه مما يصح فيه ، فيجوز عليه .

وان خالطه بغيره مما أشبهه في نوعه ، فان يقدر على تمييزه ، والا فالتقيمة له بالوزن على ما أكل فيه موضع جوازه لتساويه ، ويجوز

عليه من الاختلاف بالرأى ما جاز في الحب على خلطه في الواسع أو
في الحكم •

والتمر والزبيب على هذا في القياس ، وجميع ما يكال أو يوزن كذلك
بلا لباس على من له أدنى فهم من الناس فهما تساوى في الجودة
والرداءة ، فعلم مقدار مالكل ذى حق من الحق فيه •

ان يعدم التساوى في ذلك لوجود ما بها من التفاضل فيما بينها
في قسمها بالثمن ألا يتعزى من الاختلاف في جوازه ، حى يجهل المقدار
فيرجع به الى الرضا على ما جاز في قسمه ، والا صار من المجهولات
في حكمه •

فان دفع به لغيره ممن يجوز له أكله لفقره بعد المتاب الى الله
من ظلمه ، بعد أن صار كذلك ، جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف في
لزومه غرمه •

وان كان لا ضمان عليه في خلطه قبل التوبة ، فان له في يده
بقاء ، وان تركه على حاله فهو مما بقى في يده للملاكة ، لعدم استهلاكه •
ولو قيل فيه بأنه مما أتلفه أن لم يقع الصلح فيه على شيء في موضع
ما به يزجع الى الصلح على ما جاز لم أبعده من الصواب في النظر ،
لأنه مما أشبهه في المعنى ، لعدم القدرة على رد كل شيء من اختلاطه الى

ما كان عليه من قبل في حاله الموجب في كونه لوجود العجز عن بلوغ
كل من الشركاء الى عين ماله •

الا أنى لا أجزى له أن يأكله في موضع الغير جزماً ، واذا صح هذا
مما فيه بقاء العين في رؤية ، فكأنه مما يعيب في غيره عن رؤيتها ، أظهر
في عين من يرى •

وان ترك فلم يذكر مثل اللحم في الهريسة والشحرم واللبن والزبد
والخل وغير ذلك من أنواع الممدن ، والنبات والحيوان ، وان لم تكن
أجلى ، فليس بأخفى على من له من الورى قلب يرى ، بما يدل على
أنها لا تكون لها شركة فيما لا يكون من شكلها لما يكون لها في مثلها •

وبالجملة فيما يوضع في غيره على سبيل المزاج والمجاوزه فلا يقدر
على رده لعلاج في موضوع يكون على عين الشيء على خلطه في غيره بقية
مما يرى بالعين في ذاته ، ويذهب من الرؤية بالكلية فيما جاوزها أو مازجها
من غير مافساد لأحدهما ، في موضع مايمكن فيه القسمة في الحكم ، لعدم
تفاضل ما بين الأخلاط في النوع وصحة ماكل فيه بالكيل أو الوزن •

أو يرجع الى الرضا على ما جاز في الواسع من قسمه ، أو الثمن في
موضع التفاضل فيما بينهما ، أو الجهل لمقدار حق كل ذى حق فيه ،

أو يمتنع لمانع حق ، أو امتناع في عدل ، فيلحقه ويجوز عليه ما جاز فيه تجاوز أو تمازج ، من نوع أو أكثر ، فعز تفصيله وتعسر •

ولم يقدر عليه بحيلة فيقدر حتى صار كذلك ، فكله سواء في ذلك ، وما خرج من هذا عن أن يكون من أنواع الميكل أو الموزون الى ما لا تدرك فيه القسمة بكيل ولا وزن من المعدات على اختلاطها ، حتى لا يصح لكل واحد عين ماله من الخطاء •

فإن صح الرضا على شيء ، والا فالبيع لها لتقسم ثمنها على عددها فيما بين الشركاء في موضع ما يكون في مبلغ القيمة منها على سواء ولا يلتفت الى ما يكون من البذل والعناء في تحصيلها بالعدل ، ولكن الى الكم في حق كل منهم ، والى تساويهما في القيمة حال البيع لقسمة ، فتكون القسمة على عددها ، لا الى غيره من البذل في تملكها بالقطع حالة التكسب في نيلها قبل الجمع •

وان صح فأنه مما يختلف في المال ، فلا يكون الربح والخسران الا على مقداره في المال ، أذ لا يمكن أن تكون الزيادة على القيمة فيما قل ثمنه فقص ، والنقص فيما جل فكبر ، ومهما وقع التفاوت على هذا من أمرها فيما بين أثمانها ، فإن صح ما لكل منهما من الثمن في الحال ، فالقسمة فيما يبلغ اليه في البيع يكون على مقدارها •
(م ٧ — الخزائن ج ١٤)

وعسى في قسمها بالقيمة أن يجوز على رأى ، فيكون التردد كونه حتى سبق في كل واحد ما يكون من حقه ، كما صح له ، وان لم يصح فيها أو في شيء منها كذلك ، أو زال العلم بالصحة في حق كل واحد عن معرفة الكم ، ولم نعلم به الحجة ، رجع الأمر فيها الى الصلح ما أمكن فجاز على ما به من الاشتراك على هذا معلولا ، حتى أجزئ فيه لأن يكون مجهولا •

ولعله أن يكون التوقيف على هذا من أمره لمعرفة أربابه أولى به ، لعسى أن يكون الصلح فيه ما أمكن لأن يكون فيما يمكن تأخيرته على ما جاز ، فانه من الممكن في نفسه ، لا من الممتنع ما لم يمنع من كونه على الواسع في الحق مانع بالعدل ، لا يرجى معه زواله على حال •

وله في هذا الموضع على هذا من خلطه أن يرده الى جملة الشركاء ، أو الى من يقوم فيه مقامهم جملة واحدة ، اذ ليس عليه من قسمه فيما بينهم بشيء في موضع العجز عن رده لكل شيء على حدة ، أو الجهل لما لكل فيه •

وان كان من أحد ما به قد كان من الأسباب في الخلط لأجزائه بغير القسط ، فانه ما لا ضمان عليه فيما فعله به من قبل أن يتوب الى ربه في موضع الاستحلال ، وان صار الممتنع من كون الانفصال فيما

يمكن أن يكون في حال وعن كون القسم على ما جاز من الرضا في
الواسع أو الحكم ، فهو كذلك ولا عليه من ذلك •

وعسى في البيع له على هذا من كل واحد منهم ماله فيه من حق
على أحد من غير أن يسمى في العد ، أو الوزن بحد في موضع مالا
يدركه ، أو يدرك عدده لعلمه به مع جهله بعين ماله ، فلا يقدر أن يحسده
أن يخرج فيه فيلحقه معنى الاختلاف في الإباحة والتحریم والكراهية في
موضع ما يكون فيه ، والمبتاع في الجهالة على سواء •

وما أمكن فيه على من جهة كون الانفصال ، إلا أنه لا بد من الفساد
أو النقص لأحد أخلاطه على حال ، فالمفصول مضمون ، والفاضل
ضامن ، لئلا يفسد حق ذي حق من الشركاء في الصلاح حق شريكه ،
فيذهب في غير جنائية منه عليه خياراً ، أو اما يكن لفساده مختاراً •

وان وقع التراضي على شيء جاز في موضع جوازه ، وان كان من
قبله كون ما قد كان من الفساد به ، ثم لم أبعده من أن يكون عليه ، لأنه
مما يلزمه ، فلا بد له على اتيان ما ليس له فيه من أن يغرمه ، ولو أنه
سلمه الى أهله على حال ، كما جاز له من الدفع ، جاز له ولا شيء
عليه فيما سبق من فعله على الدينونة بحله •

وقد صار على ما به من الشركة لما به من التداخل من تلك الأمراء

بين الشركاء والنظر فيه لهم لا إليه ، ولا مما يلزمه ، فيكون عليه ،
فإن أبى من بعد أن رجع فتاب الى الله تعالى ، الا أن يأتي فيه ما ليس
له ، فلا بد وأن يلزمه ضمان ما يكون فيه الضمان على من يفعل ، أو
يأمر به من عليه لأمره بجهل •

أو يجوز فيما بعد التوبة على هذا ألا يكون قبله فيما على التحريم ،
أكله أو أتلفه فيما به فعله على ما لا يجوز له ، أو على ما جاز في
زمانه ، على الديونة بضمانه •

وليس الى غير العكس من سبيل لمن رآه بدليل خلافاً لما كان عليه
في حال الديونة بالاستحلال فيما لبس فأبلى ، أو أكل فأفنى ، أو
تصدق فأعطى ، الى غير هذا مما أشبهه في لزومه ، وكفى في حق
أولى النهى فإنه يأتي على جميع ما فيه الضمان من شيء على من أتى
في شيء ما ليس له أن يأتيه فيه •

وعلى هذا فكأنى لا أرى للماء شركة في الأطعمة في موضع ما لا
بقاء لذاته ، ولا في موضع ما يبقى لأنه لا من نوعها وعلى جفافه
منها ، فيكون بمعنى ما قد أتلفه •

وليس لما بقى من الرطوبة في عين الشيء عند ذهاب العين من
حكم ، كما أن ذلك في الأرض والثمار من النخل والأشجار ونحوها ،

كذلك في مثل هذا ولا سيما في حق الغير مهما كان بغير أمره ، وان بقى فيما فيه ألغى ، فله حكمه على الانفراد في موضع الصلاح أو الفساد وما أشبهه في شكله لم يجز الا أن يكون في هذا كمثله •

وعسى في جميع الأنواع ألا يكون لشيء منها شركة في لأجزاء في موضع العجز عن تجريدها ، ولا في موضع القدرة عليه ، الا أنه بفساد شيء منها في تفريدها •

ولربما أن الصور تختلف في النوع الواحد ، فيمتنع في أشكالها من الشركة في العين لا فيما يكون من أمثالها حين لا يدري ما لكل واحد منها ، وان كانت الهيولى واحدة فانها لا تجمع في مثل هذا ما يتوالد منها أجمع ، فيكون في حكم واحد لاختلافها في الصورة الموجبة لتباين أوصافها •

اللهم الا أن يرجع الى حالتها الأولى من الهيولى ، أو الى صورة واحدة منها ، فتكون بالشركة في عينها أولى فيما يمكن فيه أن يكون ذلك ، ان صار كذلك ، مع معرفة الكم في كل ما لكل منها ، وبقاء الكيف على أصلها بعد زوال فصلها ، المقتضى لردّها الى ما هي به من قبل في حدها أولى ما يرجع اليه •

فيكون على سواء فيه حال كونه في حين من غير فساد في عين ولا لغير شيء موجب في شيء لوضع أرذلية أو رفع أفضلية ، والا صار

الى البيع على ما ذكرنا من شرطه في الكمية ، والى ما زاد عليها من الثمنية ،
فيما يحتاج فيه الى معرفة الثمن ، بتوزيع القيمة على مقداره في
الزمن أن صح •

والا فالصلح على ما جاز فيما يختار الشرط ، والا بالجهل أولى
بما يعتل ، وما أمكن فيه التمر لما بين أخلاطه الا أنه لابد من الفساد
لشيء منها على هذا من أمرها في موضع التفاضل ، فالغرم على الفاضل
على نظر العدول في ثمن المفضول •

كما يلزم في عزمه من مثل أو قيمة في حكمه ان صح ، والا فالقول
فيه الى الغارم مع يمينه عند التخاصم في موضع لزومها له بالطلب
لن هي له عليه •

وأما أن ينظر في قيمتها أولى قيمة الأفضل مجرداً عن الأردل ثابتاً
ليعرف ما يبقى له من نقص الثمن عنهما فتارة يكون له بقية ، وتارة
يذهب في غير شيء في موضع ما لا يبقى له شيء ، ولأن بقى فربما زاد
أو نقص عن ثمنه على هذا •

فكيف يصح في حقه أن يوكس فيه وحده ، أو يبطل بالكلية، أو
أن تكون الزيادة عن ثمنه ، مهما كانت في حين له دون الآخر منهما ، انى

أرى هذا مما يختلف في مثل هذا عن أن يكون فيه يمسك حال من التردد على حال •

وليس الأول كذلك في عدله فهو الأولى فيه بمثله ، وأن يقع التساوى في ذلك بينهما ، فالنقويم لكل منهما مقداراً في نفسه منفرداً ، ومن بعده فالبيع لهما ، ثم القسمة للثمن فيما بينهما على مقدار ما صح لكل واحد فيهما صح ، وإن لم يصح ، فالرجع فيه إلى التراضي ما أمكن فجاز •

والا صار بمنزلة ما لا يعرف لمعنى مابه من الجهل بكمية ما لكل واحد في الأصل ، وإن أتلّفه من بعد التوبة ظالمه على هذا فهو غارمه ، وما عاد من هذا إلى ما لا قيمة له على هذا ، ولا مثل ولم يقدر على عزله من الغير ، ولا أن يرد لربه من الجملة في تحقيق ولا تقدير •

فلا شيء له لأنه بمعنى ما قد تلف على حال ، ولا يبين لى فيما لا يدخل عليه من الأطعمة أو الأثربة ما لا يمكن معه أن يرجع إلى الخلاص في شيء ينتفع به ، إلا أنه في حكم ما قد أتلّفه على هذا لحرامه ، وإن بقى في نفسه ما أجمع عليه بأنه حرام في الاجماع ، أو على رأى من يذهب إلى تحريمه في موضع الاختلاف بالرأى لا على رأى من يحله ، فيجزيه فانه على قياده لأهله كما هو به في أصله •

وليس له أن يقضى عليهم فيه برأى في موضع الرأى مثل الدابة من الحلال ، فيذبحها على هذا من التغلب على أربابها ، لا على الرضا من أصحابها ، فتلفها على الاستحلال ، فيكون على قول من يذهب في لحمها الى تحريمه بمنزلة الميتة في حكمها في شعرها وأديمها وعظمها ، لا ضمان على من أتى منها محرماً في قول من يرى تحريمه على الرأى ، فلا يجيز لربها ولا لغيره ، مستحلاً كان أو محرماً •

وعلى قول من يجيزه لربها ، فلا بد له على بقائها في يديه من أن تكون في ضمانه حتى يردّها اليه ، وليس له ولا عليه في العدل ، أن يمتنع من ردها الى من هى له في الأصل ، لقول من يقول بتحريمها ، لأن ذلك الى ربها لا اليه ، فكيف يصح له فيما ليس له فيه مخاصمة عليه •

وما أثلفه منها من بعد التوبة فلا بد له من عزمه على قياد هذا الرأى في حكمه ، لأنه موضع تحريم وانتهاك لما دان بحرامه ، فأنى يكون له مخرج في الزمان ، على هذا الرأى من الضمان ، ولربها ما يجوز له العمل به أن يخاصمه فيما أثلفه من بعد الذبح فيحاكمه •

وان لم يكن في الذبح نفسه في حال موضع الاستحلال على رأى من يجيزها له ، وعند التخاصم في هذا يرجع الأمر الى الحاكم ، وأى شيء يقضى به الرأى في موضع الاختلاف بالرأى فلا سبيل الى رده في الاجماع •

وأما أن يحكم به عليه لنفسه في ماله ، فلا أعلمه مما يجوز له في مثل هذا لما فيه من الرأي لخصمه عليه ، حتى ان له أن يمتنع من غرمه على قول من يراها ميتة ، فلا يجيزه لهما في موضع ما يجوز له العمل به الى أن يحكم فيما بينهما حاكم بالعدل ممن لزمها التسليم لأمره ، والانقياد لحكمه طوعاً أو كرهاً في موضع ثبوته بالرضا ، أو في لزوم طاعته عليهما •

وعسى في الحب على بذره في الأرض أن يكون اتلافاً في موضع ما لا يقدر على اخراجه منها ، والزرع لصاحبه ، ولو قيل فيه بأنه يتبع الحب في حكمه ، ولا عرق للظالم ، ولا عرق على من ظلمه لم أبعد الأثره شرع لحبه ، الا أنه لم يأت في المحرم الا أنه له ، وقيل للفقراء •

فان لم يكن أذان لفقره فيما يحتاج اليه الزرع ، فله أن يخرج منه لوفاء دينه فيه مقداراً ما عليه من ذلك وعليه في الحب على ظلمه لازم عزمه ، ولا فرق بينهما في هذا الا فيما يتلف على أيديهما من قبل التوبة لا فيما يبقى ، ولا فيما يذهب على التحريم من بعدها ، فانهما فيه على مسواء فيما يلزم فيه الغرم بالقيمة أو المثل أو فيما يكال أو يوزن •

الا أن يقع التراضي على القيمة في موضع جوازه ، والا فالمثل فيهما فهو الأصل ، كما لزمه من جيد أو ردىء أو ما بينهما فيما يختلف في هذا ، وان لم يعرفه ولم تقم فيه الحجة به عليه ، فاللوسط في الحكم

— ١٠٦ —

والأفضل في الاحتياط أفضل ما لم يمنع من جوازه مانع ، والأرذل بالرضا لا غيره على ما جاز فيهما •

ولربما أن يكون في غيرهما مما يدرك فيه المثل ان أدرك ، والا فالقيمة هي التي يرجع اليهما فيهما لا يكال ولا يوزن يوم الحكم لما يكون فيه من الغرم ، وليس عليه فيهما قل من الأثمان من النقصان ، وانما عليه فيما يبقى معه أن نقص في ذاته ، لضعف في جسمه أن يرد معه فضل ما بين القيمتين يوم الأخذ في المحرم أو الرجوع الى الله فيمن دان ، ويوم اتلافه على التحريم •

فان المستحيل لا يلزمه فيما أتلفه من شيء على الدينونة شيء من الغرم في الواسع ، ولا في الحكم ، وما بقى في يديه من الصرم ، فهو لأهله تبع في حكمه الأصله ، فان جعله في أرض نفسه فسلا ، فصار فيها نخلا ، فهي لهم ويتبعها ما أخرجته صرماً من جذعها ، لأنها عين مالهم •

وليس لأرضه ولا له شيء من زيادتها ، وعليه أن يردّها اليهم أو القيمة نخلا بغير أرض •

وفي قول ثان : أنه يرد مثلها يوم أخذها أو قيمتها كذلك يوم الحكم •
وفي قول ثالث : يوم الأخذ صرماً ، وما زاد فله على قياد كل منهما ، لأنها ناشئة في أرضه •

ومختلف في الخيار لأيهما يكون على هذا : فقبل لربها ، وقيل
لصاحب الأرض •

وفي قول رابع : ان كان في قلعها ضرر في نظر العدول فالقيمة ، وان
كان لا ضرر فهي لأربابها تنقل فليكون له مقدار ما يحمله من أرضه
تراباً يرد عليها •

وفي قول خامس : أنه يقلعها فيردها الى من هي له على ما جاز له ،
وفيما أخرجته من الصرم والغلة قول فيه أنه له •

وقول : لربها ، وأن فسلها في أرض صاحبها لا عن رأيه ، فالقيمة
عليه له مقلوعة •

وقول ثان : غير مقلوعة •

وفي قول ثالث : يلزمه فضل ما بينهما •

وان فسلها في أرض الغير لا على معرفة بأمره من أهلها تركت على
حالتها ، بعد أن تحيا فتكبر ، وعليه غرمها على ما ذكرنا من الاختلاف
في قيمتها يوم أخذها ، ويوم غرمها كما هي به يوم الأخذ •

وقيل : يقلعها والرد على الأرض قدر ما تأخذه من ترابها ، وقيل

بالقلع ان أمكن والا فالقيمة كما يكون لها صرمة أو نخلة على رأى
آخر فى موضع ما يكون كذلك •

وعسى فى هذا من قلعهما أن يكون فيما صح له ، أو قدر عليه فى
غير مكابرة لمن له فيه حجة المنع بالحق فى حكم الظاهر لا فى موضع
ما ليس له ، وان تمت على ما هى به حال القلع من غير ما زيادة فيها
فالمثل أو القيمة يوم غرمها كما هى به حال أخذها فى حكمها ، وقيل : يوم
تلفها ، ولا فرق بين المستحل والمحرم فيما يبقى من هذا بعد التوبة
فيما أعلمه •

وانما الفرق بينهما يتلف على أيديهما من قبلهما ، فان الضمان
على المنتهك لما دان بتحريمه لازم ولما أثلفه على التحريم من مال
الغير غارم ، دون المستحل لما ارتكبه من الحرام فى دين الاسلام ، فانه
لا شئ عليه من بعد التوبة فيما أثلفه قبلها على الدينونة باستحلاله ،
فى نفسه ولا فى ماله ، فاعرفه ، والله أعلم •

وما أردته فى هذا الفصل رأيا فى حكم ما اختلط من الأشياء ، فان
خرج فى النظر على عدل ما فى الأثر ، والا فالقول عن القول فيه ،
والعمل عليه أولى به ، حتى يصح حقه أو باطله ، وعلى من اطلع على هذا
منى ألا يتكلم على فى شئ منه بلغ اليه عنى أبداً ، وأن يبالح فيه النظر
لنفسه أبلف ما قدر •

فانى لا من فرسان المضار لضعف نظرى فى الآثار ، وانما أمر فيه
أتشكع ، لا بازل ولا هبع ، مثل الأقرل فى المشى الى المنزل فيما أحاوله
من الصواب فى رأى ، فأزاوله رجاء لاصابة العدل فيه بالأعدل ،
وحسبى فى أمرى ربى لا غيره ، فانه لا خير الا خيره ، والتوفيق فى كل
الأمور به •

قلت : وان بقى هذا المستحل على حاله من غير توبة تصح له
فى استحلاله ، فهل لمن ظلمه فى شيء أن يأخذ من ماله ، وان صح له
عليه ؟ أيحكم به فيما يتركه من بعده ؟ واذا صح له المتاب الى الله
تعالى من ظلمه فادعى فيما أتلغه من أموال الناس بالباطل فى حاله
أنه انما أتاه على سبيل الدينونة بحلاله فى شرك أو اقرار ، أيكون
فيه فتنقبل دعواه ؟

قال : قد قيل فيه ان فى حكم التحريم يكون على حال حتى يصح
له ، وعليه كون الاستحلال فى لزوم ما أتلغه من نفس أو مال ،
وما لم يصح الانكار فأولى به الاقرار ، وقوله وفعله أنه ممن دان بحله ،
ولا يقبل فى دفع ما يلزمه من الغرم ، لأنه فى معنى الدعوى لازالة ما صح
عليه هلزمه فى الحكم •

وعسى أن يجوز فيما يخرج على اقرار به فى حاله ، فيلزمه فى
نفسه أو ماله ، وان لم يجز على الغير مما يجزيه مغنماً ، أو يدفع عنه مغرمًا

— ١١٠ —

في لزومه ، وعليه لمن صح له ، الا أن يصدقه من له الحجة فيه في موضع ما يجوز منه له ، والا فلا مجاز لجوازه فيما جاز حتى يصح له ، فيحكم به فيما ارتكبه من المظالم ، وفارقه من المآثم ، فيكون على ما صح له وعليه فيما له وعليه من قبل التوبة أو بعدها فيما يتلفه •

أو يبقى في يديه على حسب ما جرى به الذكر فيه بأنه ليس عليه فيما أتلفه كذلك على وجه الظلم بعد الرجوع الى الله شيء من الغرم ، ولا لمن ظلمه أن يأخذه فيما ظلمه الا بما يكون في يده الوجوب رده اليه لا فيما فاتته ، فانه ما ليس له عليه ولا له في ماله على وارثه من بعده شيء فيه ، وان لم يصح له توبة ، وان صح شركة بربه تعالى حالة ظلمه ، فأجدر فيما أتلفه على المظلم أن يكون عليه من بعد المتاب الى الله شيء من الغرم في الواسع ، ولا في الحكم •

: وما بقي في يده فلا بد من رده الى أهله على ما جاز له من الرد في عدله •

وفي قول آخر : ان كون الاقرار بمجيء ما قبله من الأوزار فهو له ، ولا شيء عليه فيما يكون في يديه ، ولا فرق في هذا بين المعلوم والمجهول ، من العروض والأصول •

وعسى في ثبوته ان صح فيما استحلّه أن يكون في جميع ما يجوز
أن تنقع عليه الأملاك من أموال المشركين وأموال المسلمين ، لا فيما
لا يجوز أن يملك بحال ، ولا تنقع عليه الملكة ، فان ذلك لخروجه
شرعاً مما لا يجوز أن يدخل فيه قطعاً •

وما بقى له أو في يديه من ثمن ما باعه من الخمر أو الخنازير على
من تجوز له في دينه أن يبيعها عليه حال شركهما على ما جاز لهما
بينهما من البيع فيهما فهو له •

وفي قول ثان : ان له ذلك فيما قبض من ثمنها دون ما لم يقبضه •
وفي قول ثالث : أنه ليس له على ما بهما من الحرام في ثمنهما أن
يأخذه حتى يحوله في شيء من الحلال ، فيجوز له •

وفي قول رابع : ليس له ذلك فيهما ، لأنهما من الحرام ، وثمرتهما
كذلك ، ولا ينتفع به ، وما جاز عليهما من القول فصح ، جاز لأن
يأتى على مثالهما من المحرمات في الاجماع ، أو في رأى من يذهب في
الرأى الى تحريمهما بالرأى في موضع جوازه •

وما جاز لأن يخرج فيه جاز لأن يخرج في جوازه لغيره من
يديه بعد أن يصح معه ، اذ لا يجوز فيما جاز له من بعد هذا ،

الا أن يجوز منه لغيره على قياده ، وما لم يجز له فلا يجوز لغيره
منه من بعد الصحة فيه ، وما لم يصح معه فلا اثم عليه •

وان علم أنه غيره فليس عليه من علم غيره بشيء ، ولا من ظلمه ،
وانما عليه فيما صح معه من علمه أو لغيره ممن تقدم به الحجة
عليه ، وعلى كل في موضع الرأى أو الاختلاف بالرأى أن يعمل على ما
أبصره أعدل ، وله أن يتبع الأفضل في موضع جواره له •

وليس له أن يترك ما يراه الى ما لا يراه في موضع ما ليس له ،
والله أعلم ، فينظر في ذلك •

قلت له : فان توقع على أرض غيره فزرع فيها الزرع ، وغسل فيها
النخل ، وغرس الأشجار ، وبنى المنازل بالآجر أو اللبن أو الأحجار •

ورد الماء فسقى به أو كسره لا لشيء غير الضياع وسكن في الدار ،
وأكل الثمار على سبيل الدينونة باستحلاله في اقراره ، والانتهاك لما
دان بتحريمه في اضراره ، وبعد ذلك ندم هتاب الى الله مما ظلم ، فما
الذى عليه لأهلها وله فيما أئلف على هذا فأمضى أو ترك في يده
فأبقى من ذلك ؟

قال : قد مضى من القول فانقضى في دين الله تعالى ، أنه لا شيء
عليه فيما أئلفه على استحلال من الأنفس والأموال بعد الرجوع

الى الله من أى نوع كان من أنواع جنس المعدن أو النبات أو الحيوان ،
فيمما أعلمه فى هذا فاعرفه حتى الانسان ، وان المحرم يلزمه أن
يغرم ما فيه الضمان ، من جميع ما أتلّفه من مال الغير ، وعلى سبيل
البنى والعدوان •

وان كان لا فرق بينهما عند من أبصر الحق فمما يبقى فى أيديهما ،
فافرق بينهما فمما يتلف على هذا من قبل التوبة على وجه الظلم ،
فى قول أهل العلم ، لا فمما يبقى فانه لأهله ، فالرد عليهما فيه على
ما جاز لهما فى الواسع أو الحكم ، وما أتلّفه من بعدها فالمثل
والقيمة فى الغرم •

ولا شك أن لصاحب الأرض أن يأخذ المتوقع عليها بأخراج ما زرع ،
وان لم ينبت فى أرضه بعد أن قدر على اخراجه منها ، أو ما يقدر
عليه ، والا فلا شئ فمما لم يخرج منها زرعاً ، وينبت على هذا فيها
من حبه فالخيار لربها ، لا للمتوقع فى بذل ما يكون لها كذلك أو الأخذ
له بأخراجها منها •

وفى قول ثان : ان الزرع لصاحبها ، وليس لمن توقع عليها فى
الزراعة شئ •

وفي قول ثالث : ان له ما أنفقته من البذر فيها وغرمه من المثونة عليها دون ما عمله بيديه ، فانه مما لا حق له فيه •

وفي قول رابع : ليس له الا بذره •

وفي قول خامس : ان له مع بذره وغناه •

وفي قول سادس : لا بذر له ، والزرع لمن هي له ، ولا بد من أن يكون عليه ضمان ما يلحقها من الضر من أجل ذلك ، والا فلا له ولا عليه الا المتاب الى ربه من سوء ذنبه •

وكذلك فيما يفسله من النخل أو يغرسه من الشجر فيها على وجه التعدي لأهلها في غرسها أو فسلها ، وما عاش منها ، فالحيار فيه لصاحبها بين أن يعطى القيمة كما تكون له في حاله قائماً بلا أرض وعليه ، أو يأخذ المحدث في ماله على هذا بزواله •

وفي قول ثان : له قيمته كذلك يوم يستحق عليه قائماً بلا أرض ، وعليه غرم ما أفسده من أرضه •

وفي قول ثالث : ان له قيمته مقلوعاً ملقى على الأرض •

وفي قول رابع : ان له قيمته يوم الفسل لا غير ذلك •

وفي قول خامس : قيمته يوم فسله مع ما غرمه عليه دون ما عناء •

وفي قول سادس : ان له قيمة الصرمة يوم غسلها أو صرمة مثلها ♦

وفي قول سابع : لا شيء له ، لأن الخيانة منه على ماله ، فهو
الذى أتلفه فكيف يصح أن يكون له شيء على هذا من حاله ♦

وان أخذه بقلعها فلا بد له في موضعها من أن يرد اليه تراباً حتى
يتملىء أو يؤدي قيمة ما تأخذه من أرضه ، ويشبه فيما له ساق
من الشجر أن يكون في غرسه بها على هذا مثل النخل سواء ، لا فرق
بينهما في النظر ، وما خرج عنه من المزروع ♦

فكأنه أقرب الى أن يكون مثل الزرع من الحب في أنواعه ، وان لم
يكن من نوع ، لأنه في هذا به أشبه في القياس ان صح ♦

وعسى أن يكون له مخرج صدق من الصواب في الرأي لدخل
حق عند من نظره ، فعرفه حين أبصره وما فيها عمرة على التعدى في
غصبها ، فان كان منها فهو لربها ولا غرم له ولا عناء ، وان كان من
غيرها فله عماره والخيار لمن له الأرض ، ان شاء أن يأخذه باخراجه ،
أو يؤدي له ما يكون له من القيمة في تقديره مهدوماً لا قائماً ♦

اذ ليس له في هذه العماراة الا ما أدخله فيها ويخرج ، فعلى قول
آخر أن تكون العماراة لرب الأرض من غير ما عوض يلزمه من تعدى
عليه فيما له ، لا لشيء من الأسباب في ذلك ♦

وان تكن العمارة فى شىء من الصوائى على هذا ، أو عليها فكذاك الا
أن يكون النظر فى تركها على حالها ، أو لأخذها له بزوالها على ما يخرج
فيه من الصلاح الى أولى الأمر من حاكم أو جماعة المسلمين فى موضع
ما يكون لهم النظر فيها ، أو لمن يقوم به فى موضع ما يكون له أو عليه
لمعنى الصلاح أو الضرر .

وان كانت فى رم لأهل بلد غالى ما يراه جباه البلد من أهله أصلح
من هدم أو ترك ، وليس لهم فيما تركه الصلاح الا تركه على حاله .

وفى قول الشيخ أبى سعيد — رحمه الله تعالى — والقول فيما
يكون من العمارة فى الصوائى أو عليها كذلك فى موضع المصلحة ، لا فى
موضع المضرة ، فإنه مما يحكم عليه بصرفه معها ، ولا شىء له .

وان كان له هنالك شىء من الأسباب فى العمارة ، وكان الصلاح فى
تركها بلا ضرر فيما يقضى به حكم النظر ، خير بين أن يغرم له ما عنى
وعزم ليترك على حاله ، وبين أن يخرجها منها ، وأى شىء اختاره ، فله
اذا كان انما عمره لمنافعه .

وان صح فيه بأنه لمنافعها لم يكن له مع ظهور المصلحة فيه
الا بتركها لها ، ولا لغيره أن يخرجها منها ، ولا أن يزيله عنها ، ومهما
اختار الرد لما بذل له فيه مع الكراء لما فيه فى موضع ماله أن يختار

لأيهما شاء ، أعجبني أن يرجع الى نفس البناء ، فيستعمله حتى الوفاء ،
ولا يأخذ من غيره شيئاً ان كان لعمارته غلة الا أن تكون المصلحة في
غيره ، فالنظر الى من يلي أمره بالعدل ، من أهل الفضل •

وان لم تكن له غلة يوفى بماله فيه فلا بد له من أن يعطى حقه ،
فانه لا ثواء عليه فيما له ، كما لا بد له فيما استعمله في تحريمه من
الدور على الوجه المحجور أن يؤدي لأهله قدر ما يستحقه من الكراء
في نظر أولى المعرفة ، من ذوى العدل ان أمكنه •

والا فالنظر اليه فيما يلزمه ان كان لمثله قيمة ، والا فلا شيء
له من هي له عليه ، ويكون في انصافه من نفسه لغيره فيه مثل الحاكم
فيما به يحكم على الغير أن لو نزلوا اليه •

وما أخذه من الماء فسقى به أو كسره لغير شيء ينتفع به في شيء ،
لا على الرضا من الفلج أو من الآنية فشربه ، أو أهراقه عدواناً على
أهله ، فعليه في ائمه أن يؤدي ما يلزمه فيه من غرمه لمن عرفه ،
وان لم يعرفه فهو المجهول ، ويخرج فيه فيلحقه من القول ما قد أجاز
فيما لا يعرف ربه ، لأنه من ذلك فحكمه كذلك •

ويجوز فيما يكون من الفلج في بعض القول على هذا أن
يوضع في صلاحه من حيث يجمع الكل ممن له فيه قبل أن تفرق السواقي

في رأى من أجازته ، وعلى في تركه على حاله لربه ، أو الوضع له فيمن
يجوز له من الفقراء على ما جاز فيه على هذا الرأى أن يكون به ،
كأنه أولى ، لأنه أصح فيما أرى ان صح ما فيه أرى •

وأما أكله من ثمار النخل والأشجار فهو عليه كما يلزمه في العدل
من قيمة أو مثل ، الا أن يكون من فسله في أرض غيره متعدد في فعله ،
وهو له في أصله •

فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه له وضمانه عليه ،
لقول من يذهب الى أنها له ، وعليه أن يخرجها ، وقول من يقول بالخيار
لرب الأرض بين القيمة مقلوعة أو على حالها ، أو القلع لها ، فانه مما
يدل على أنها له ، ولا ضمان عليه فيما أكله منها ، ولا في شيء مما يكون
منه بها ، وعلى قول من يذهب الى أن له قيمتها صرمة •

وقول من يقول انه لا شيء له ، ولا بدل له على قياده من أن
يلزمه ما أكله من الغلة الى غير ذلك مما يلزم فيه الضمان على من
فعله ، لأنه مما يدل على أنها تبلغ للأرض فهي لربها ، ولا شيء لمن ظلم ،
الا ما أوجبه الرأى له من قيمتها صرمة أو مثلها على رأى آخر •

والشجرة في هذا مثل النخلة في الأصل والثمرة سواء فيما أعرفه
فيهما ، لأننى لا أدري فرق ما بينهما ، وان يكن أخذه لهذه الفسلة من

مال الغير حراماً ، فلا بد وأن يكون عليه غراماً على هذا من أمره في أكلها ، وجميع ما يكون منه بها في شرعها أو أصلها ، مما يلزم فيه الضمان بالأهلها •

وعسى أن يلحقها معنى الاختلاف في أنها تكون لمن هي له في الأصل ، لقول من يقول بقلعها على ما جاء من الرأي فيه ان صح له ذلك ، أو أنها لمن له الأرض ، لقول من يقول انها بعد أن تنشأ في أرضه تترك له على حالها •

أو يكون على سارقها الغاصب في ظلمه قيمتها كما يكون لها على الاختلاف في ذلك من القيمة ، وقد مضى من القول ما يدل على هذا كله لمن نظر اليه بعين مبصرة ، والقول فيما يأخذه من الرموم أو الاصوافي ، أو ما أشبهها صرماً أو شجراً على ما لا يجوز له كذلك ، وما أثلفه منها فأضاعه أو أكله فهو في حكمه قبله لمن يكون أهله •

غير أن الغنى مما يختلف في جوازه أكله لما يكون منها الفء في أيام ، عدمه الامام العدل في الأنام ، فأجاز له أن يأكل منها قوم ، وأتى من جوازه آخرون ، وعلى قول من لا يجيزه ، أو يكون في موضع ما لا يجوز له فعله غرمه على رأى من يلزمه الضمان •

وليس الفقير كالغنى في هذا الموضع ، لأن له أن يأكل منها

لفقره بالاجماع على جوازه له فيه ، وليس له عندنا لقيام من الامام
العادل الا باذنه ، فان اكل فقد خالف في فعله ما به يؤمر في هذا ،
والاثم عليه ، ولا ضمان ولا غرم .

وعسى ألا يبعد من الصواب في النظر ، أن لو قيل به فيمن يكون
من ذوى الغنى على قول من أجاز له في موضع جوازه في قوله ، لأنه
فيما يشبه في المعنى أن يخرج في حقه ، فيجوز فيه على هذا الرأى
أن يكون كذلك ، لأنهما على قياده في موضع الاباحة والمنع ، كأنهما على
سواء لعدم فرق ما بينهما فيما يجوز لهما في ثمراته ، وما يكون من
غلته في اتفاق في الرأى أو اختراق بين أهل الرأى .

والصرم في خروجه من النخل ، وان كان مما يختلف بالرأى في أنه
من الغلة أو لا ، وكان في ظاهره بالأصل أشبه ، فهو به أولى ، فليس
في قول من يذهب الى أنه من الغلة وهن ، ولا عليه لمن رآه في الرأى
طعن ، لأنه على حال مما يخرج منه مثل الأحمال .

والآن بقى في أساسها في الأصل في خروجه من رموسها ، ولأن جاز
عليه أن ينقلب في ثانی الحال أصلاً فالنوى من الغلة ، وقد يعود في
نباته على طول الزمان نخلاً ، فيكون من ذلك ، كذلك فيما لا يدفع ،
فبان بأنه مما لا يمنع .

- ١٢١ -

وما لزمه اخراجه من مال الغير ممتنع ، أو كان حيث لا يبلغ اليه ، ولا يقدر عليه ، فالوجه أن يوقع الحاكم أمره حتى يأخذه فيما صح بزواله ، أو يحكم به عليه في ماله ، فان عدم من له الحجة فيه لمن به يبلغ الى ماله عليه جاز له أن يصرفه •

وما احتاج اليه في اخراجه ، فان تطوع به عليه ، والا فالمؤنة على من له الحدث في صرمة ، وما لم يقدر على اخراجه الا بفساده فلا غرم فيه ، لأنه مما قد عرضه للتلف على هذا من أمره فيه ، والغرم عليه فيما يكون لغيره ، لأن ضياعه انما هو بما كان منه من الأسباب ، على ما لا يجوز له ، فهو الغارم لما يكون فيه الضمان والاثم ، لأنه هو الظالم •

وعليه الرجوع الى الله ، والأداء بما يلزمه فيه ، فان رجع والا هلك فيما عليه أجمع ، ولم يفده عنه ما جمع ، ولن يضر الله شيئاً ، وانما ضر نفسه لا غيرها ، ثم سيجزى من أطاع فحسب ، ومن عصى فكفر على قدر ما يستحقه من ثوابه فضلاً ، وفي عقابه عدلاً ، ولا يظلم ربك أحداً ، ولن تجد من دونه ملتحداً •

ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها أبداً ، فأين موضع الخروج منها على هذا لمن يدعيه بعد الدخول فيها لمن يدعيه ، وليس فيه ما يدل عليه في عموم ولا خصوص ، انى لا أعرفه مما يجوز

فيصح في شيء من النصوص ، وربك أعلم بمن هو أقوم قليلا ، وأهدى سبيلا •

وليس هذا مما نحن فيه ، ولكن قد بنا الذكر ، فلنرجع الى ما كنا نصدره في القول ، لتمامه فيما قد توقع عليه من الرموم أو الغرائب أو الصوافي فزرع فيه لا على ما أجاز فيها فشرع ، لكي يعمل به هيتبع ، ويكون حجة لمن بلغ اليه أو عليه فيما له أو عليه في موضع لزومه أو جوازه لمن رآه ، أو جاز له ، فالرموم لمن هي لهم في أصلها لا غيرهم ممن ليس من أهلها •

والقول فيمن تعدى عليها من الغير لا لشيء من الأسباب في زرعه لها ، أو لشيء منها كما ذكرنا فيما له ، وعليه في الزراعة لماله الغير ، لا على الواسع من الرضا ، ولا على ما جاز له ، فان هذا من ذاك •

والغرائب على من لا تجوز له كذلك ، لأن جوازها انما هو لأهل الفقر على رأى من أجازها لهم ، أو لبیت المال ، وليس لمن يكون من ذوى الغنى حق في مطلق ما أبيح فيها الا ما يدخل به في الجملة من جهة ما يكون له في بيت المال على الخصوص في جوازه له حال ثبوته ، أو يكون في موضع فقره •

والا فلا سبيل اليه ، ولن شاء أن يمنع من ليس له فيها أن

يزرع ، وعليه في موضع المقدرة على منعه مما ليس له في أصلها أو فرعها ،
وأن يحول بينه وبين ما زرعه على التغلب في زرعها •

ومهما أمكنه القيام بمصالح هذه الزراعة منها لمن استحقها على
معنى الاحتساب في موضع لزومه له لم يجز له أن يتركها في موضع
المخافة عليها من المضايح ، وله في موضع جوازه له على ما ييسر منها في
قول من أجاز هذا فيها ، وليس عليه أن يقوم بها من غيرها ، وإنما
ذلك اليه ان اختاره لمعنى الفضيلة ارادة به الله وللمسلمين ، ولا للمعونة
فيها على باطل ، ولا على سبيل الأثرة بها لنفسه من غيره ، الا في موضع
ما يجوز له ما لم يعارضه بالعدل فيها من هو مثله فيما لم يأخذه
بعد •

فيكون له لا لغيره الا ما زاد على ما يجوز له ، فانه لا بد له من
الخروج منه فلى موجب الحق الى من يبرأ بأدائه اليه ممن يحوله من
الفقراء ، أو يكون بمنزلة الحجة فيما له وعليه في قبضه منه لإنفاذه
فيما يجوز له فيه على ما جاز له ، أو لبيت المال على رأى من يجعله
له ، وللزارع حكمه على ما جاء فيه في موضع ما لا يجوز له ، والنظر
الى من يلى به اليه حتى النزول الى من يلى الحكم •

فيكون له لا الى غيره فيما بينهما به يقضى من الرأى الى ذلك ،
ومهما كانت في حين هذه الزراعة من ذوى الفقر ، فقد مضى من القدر

ما يدل عليها في موضع ما يكون بها قائم ، والا فانظر فيه من موضعه ،
وكفى عن اعارته مرة أخرى •

والقول فيما قد ترك من الصواغى فيئاً بين المسلمين على هذا في
زرعها لمن يجوز له أكلها في الأجماع ، أو على رأى من أجاز له ، لأنهما
سواء في حقه ، وعلى قول من لا يجيزها لمن يذهب ، الى أنها تجوز له على
رأيه ، هيكون والغائب في حق الغنى على حال •

في موضع ما لا يجوز له أن يأكل منها ، وما جاز في الأكل جاز ،
لا يخرج في المزاغة لمن يجوز له ، أو يمنع من جوازها ، لأنها من ذلك
فلا فرق فيما بينهما ، وما أثلفه منها فصار عليه ، أو بقى في يديه
مضموناً ، أو على معنى الأمانة ، وأراد منه التخلص الى من يكون له
به خلاص ، فالى الامام يؤديه ، أو الى من يكون بمقامه في الاسلام ،
من الولاء أو الحكام •

والا فالجماعة من المسلمين ، أو الى المحتسب على ما به من الثقة ،
لظهور أمانته وصحة عدالته في موضع جواز الاحتساب في القيام بأمره ،
والا فالثقة مع عدمه لهؤلاء ، وان لم يحتسب في ذلك على رأى من يجيزه
له فيما لزمه لا الى غيره ممن لم ينزل معه بمنزلة الحجة له وعليه
فيما يكون فيه النظر من هذا اليه ، وأن يتولى انفاذه على ما جاز له في
موضع جوازه فيمن يجوز له ، أو في مصالح المال جاز له على حال •

قلت له : وان كان هذا المال من الصوافى أو ما أشبهها فى يد من له على الناس يد فى فساد وجور على الفساد ، هل له أن يدفع اليه ما بقى فى يديه ، أو يسلم له ما عليه ، أو الى أحد من أولاته وأعوانه ، أو من يكون من اخوانه ، ويبرأ فيكون له خلاصاً ؟

وان لم يدر ما به يفعل من حق وباطل ، أو صح معه أنه وضع ذلك فيما لا يحل له ، وأراد أن يتعمل له فى جميع تمراتها ، وما يكون من غلاتها ، فهل يجوز له ؟ وان لم يجز فهل لمن دخل فيه على الجهل عذر ؟ وما الذى يلزمه ان لم يعذر فى ذلك ؟

قال : كأنك ترى هؤلاء الجورة والظلمة الفجرة والفسقة الكفرة ، الذين فى الآفاق مردوا على النفاق ، فلزموا المصاىى ، وعملوا بالمعاصى ، فجاروا على العباد ، وأظهروا فى البلاد أنواع الفساد •

وأدالوا مال الله بين الأدانى من السفهاء ، على سبيل التنتع فى مخالفة الفقهاء ، ومالوا فى قسمة الى اجابة داعى الشهوات ، فى كل حين ، فحوزوه بين ما تشتهى النفس ، وتستلذ العين ، وأهملوا كل تقى من الفقراء ، ولم يبالوا بعمد ولا خطأ •

ولا بقول الزور ، ولا بركوب المحجور ، فى واحدة من الأمور ، ولم يألوا جهداً فى جمع المال من الحرام والحلال ، فقالوا شططا ،

وكان أمرهم غرطا ، عمداً أو غلطا ، همج رعا ع ، صم عمى بكم ، فلا
استماع لما به يذكرون ، و لا اتباع لما به يؤمرون ، ولا اقلاع عما عنه
ينهنر فيزجرون ، و لامخالفة مما منه يحذرون •

كان على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ، وفي آذانهم وقرا أن يسمعه ،
وعلى أبصارهم غشاوة أن ينظروه ، فلا يقبلون نهياً ولا أمراً ، ولا
يزدادون الا كفراً ، سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون •

الا أن يكون باللسان ، مع تضيق العمل بالأركان ، على طول
الزمان ، أولئك أعداء الرحمن ، واخوان الشيطان ، وأعوان السلطان ،
على الاثم والعدوان ، فلهم اللعنة ، ولهم سوء الدار ، جهنم يصلونها
فهبئس القرار •

الا من رجع فتاب الى ربه ، من سوء ذنبه ، وان لما يلزمه الله
ولعباده مما جباه ، وعلى نفسه في تحريمه جناه ، والا غلابد من النار ،
لمن يموت على الاصرار ، فكيف يجوز ، لأن يكون لهم يد حق في مال
الله حتى يجوز لأن يتعمل فيما له من هذا يجمع ، وفيما يبقى في يديه ،
أو يتلف على ما لزمه فصار عليه •

والمراد أن يتخلص بما اليهم من هذا يدفع ، انى لأرى هذا من
الباطل ، فأنى يصح جوازه لفاعل من رأى نفسه أو من قول قائل ،

كلا لا سبيل هنالك لمن رame بعدل في ذلك ، وعلى من فعله في تحريم أن يؤديه في موضع القدرة ، والا فالغرم هو معلوم ، لأنه على هذا من أمره في عمله مأثوم .

أو تظن أن التغلب على المسلمين في مال الله تعالى مما يجيزه ، وإن أخذوه لا من حله ، وأبعدوه لا في أهله ، وجعلوه في غير محله ، لوجود عى ، ولتأبعة هوى ، وليس من الحق في شيء ، فمتى يصح له فيما عليه ، أو ما يكون بعد في يديه .

انى لأرى هذا في محل البعد عن الصواب على حال ، لأن ظهور الخيانة موجب لزوال الأمانة ، ولا شك فأين موضع العذر لمن رame في ظلم أو جهل ، أو علم بدين أو رأى في عدل ، عن ذى فقه في فحل .

فانى لا أرى له مخرجاً في ائمه ، من لزوم غرمه ، الا أن يصح معه انه وضع فيما به يبرأ في الاجماع ، أو على رأى في موضع جواز العمل له به ، وهم كذلك فيما له يأخذون ، وبه يأمر من لهم اليد عليه ، ومن أعانهم على شيء من الظلم ولو بمدة من دواة ، فهو شريكهم في الاثم ، وفيما فيه يلزم من الغرم .

فكيف بهذا بما زاد عليه ، ومن دلهم فذلك ولا بد من ضمان ما فيه الضمان ، بالاعانة والدلالة على ذلك ، ويجوز في موضع الاشتراك ،

لأن يؤخذوا به جملة وفرادى ، لأنه لازم لهم ، ومحكوم به عليهم فى أموالهم ، ان صح حضروا أو غابوا ، كما صح فلهزم فى حكم العدل من قيمة أو مثل •

وعسى فى التوبة أن تأتى عليه على قوله من يذهب الى أنها مجزية فيما أضيع من حق الله تعالى عن القضاء ، لأنها من الفىء ، فهى من ماله عز ذكره ، وجل أمره ، وعظم قدره ، توضع فى بيت المال لمصالح المسلمين فى اعزاز كلمة الدين ، فيكون فيها حق للفقراء والمساكين ، فى موضع جوازه لهما فى اباحة أو لزوم فى حقها •

وللغنى على رأى من أجاز له مثل ما للفقير من هذا فى موضع جوازه لهما ، وعلى ثبوته كذلك ، فيجوز لثلا يكون عليه فيما ظلمه منها ، فلهزمه من بعدها على قياد هذا الرأى ، عزم مكا أنه لا يبقى على حال معها اثم ، فى موضع ما يلزمه فى الاجماع ، أو على رأى فى موضع الرأى •

ويجوز له فى موضع فقره أن يبرأ نفسه مما يلزمه على رأى من أجاز له فى موضع فيما عليه حال جوازه لمثله ، كما أن له فيما فى يديه فى موضع ما يكون فيه النظر اليه أن يفرقه على ما جاز له ، أو يأكله من غير ما حرج عليه فى أكله ، وللغنى على قياد رأى من اباحة فى موضع جوازه كذلك •

ويعجبني لمن يلي أمرها من أئمة العدل ، أن يدع المبتلى في موضع الاختلاف في لزومه ، وما جاز له من الرأي أن يعمل به فيما أسلفه ، فلا يؤاخذ من بعد التوبة بما أئلفه ، وإن أخذ منه حكماً ، فلزومه فيه غرماً على رأى من يرى ثبوته عليه ، حتى يؤديه على ما جاز له فيه في موضع جواز العمل به له لزومه من حكم امامه ، فيما يكون لزومه في أيامه ، على هذا من أمره حال قيامه ، ولم يجز له في الزامه ، إلا أن ينقاد لأحكامه .

وإن كان في الأصل مما يختلف في لزومه ضمانه بالعدل ، فليس له في الاجماع ، على حال غير الاستماع ، والطاعة والاتباع ، ما به يقضى في هذا وما أشبه عليه ، لأن الأمر فيه اليه ، فلا سبيل الى رده في حال ، ما لم يخرج من الصواب على حال ، وليس له أن يعارض فيما تقدم على قيامه كون ضمانه ، ولو كان لزومه في زمانه ، فإن ذلك لا اليه ، وإنما هو لمن يلي به وعليه .

ومن القول الفصل فيما يلزم من الغلة والأصل ، وأن يلحق في غرمه ، كل في حكمه ، فيجوز عليه ما قد جاز فيه وعسى في الأمين ، أن يلحقه معنى الاختلاف في خلاصة به في الحين ، حتى يصح معه ما به يبرىء به أو لا في الحكم والثقة ، أحب الى ، فإنه مع وجوده أولى .

وبالأمون في موضع الضرورة على معنى الاطمئنانة كفاية ، وأما أن يؤديه في طلب الخلاص الى من يجهل ، فلا يدري ما به يعمل ، أو يجوز فيه أم يعدل ، فلا وجه لمن أراده الا المنع فيما يغيب عن علمه من انفاذه له فيما جاز ، وفيما لا يجوز بظلمه .

وإذا كان الأمر كذلك في مثله ، لعدم صحة عدله ، فكيف بمن يصح عليه ما يدل فيه على الخيانة ، أو تلحقه هنالك أسباب التهمة ، لعدم الأمانة لما به من أحواله يظهر ، انه على هذا من أمره الأجدر ، أن يقضى من الاجازة فيحذر .

وليس في أعمال السلطان الفاجر على مثل هذه الأعمال ، الخائن في حكمه لوجود ظلمه ، فدع عنك أمثالهم ، فليس منهم على ما فيه أنت من هذا بأمين ، وان أكثر من الصيام وصلى بالليل والناس نيام ، وحج الى بيت الله الحرام ، فزار المصطفى في كل عام .

فان ذلك كله ليس بشيء لأنه هباء ، فأنى يكون له من عمله الا العناء ، والكدر والشقاء ، لأن العلى العظيم الغنى ، لا يقبل الشركة ، فكيف يجوز عليه أن يرضى من العمل مشوباً صالحاً وحبواً وليس من شأنه أن يتقبل الا ما كان خالصاً لوجهه الكريم من كل ذى بال سليم ، وهؤلاء في الورى كما تسمع أو ترى ، فاحذر من أن تكون كذلك ، والله الموفق ، فينظر في ذلك .

قلت له : ان في هذا قول ما يدل على أنك لم تجعل له وجهاً ،
يخرج به الحق في معونة الجبار وأعوانه على الجمع لمال الله وغيره العشور
والخراجات التي يفرضونها على الناس في أموالهم وأنفسهم ظلماً لهم
وجواراً عليهم على وجه الاستحلال أو التحريم ، وألزمته فيه ما ألزمته •

فهلاً تجد له في الحق طريقاً الى الواسع ، فيأتى اليه من قول في
العمل به فيه مع بقاءه على ما هو به ، وعليه من الدفع لها بعد
الجمع ، فان تجد له رخصة فعره بها مخرجاً يدخل به عليه من بعد
الشدة فرجاً ؟

قال : نعم ان الله داراً خلقها فأعدها لأعدائه من خلقه ، وسماها جهنم ،
هى نار الله الموقدة ، التى تطلع على الأفتدة ، حرها شديد ، وقعرها بعيد ،
وطرفها عدة ، هذه واحدة منها ، فان ترددها فانهج بها تجددها فتلهج
بالغويل والزغير والويل والثبور •

وعند الوصول يكون الدخول ، وليس بعد الولوج من سبيل في
الخروج هى دار الخلود لمن طغى من العبيد ، طعامها الزقم ، وشرابها
الصدید ، عليها ملائكة غلاظ شداد ، كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا
فيها ، مقرنين في الأصفاد وتغشى وجوههم النار ، لا يزالون في ذل وصغار •

وأما غيرها في هذا فلا أعرفها ، فأدله عليها ، وله أصفها ، أو يريد

فيمما فيه يجاولنى أن أسوغ له أن يكون عوناً للظالمين ، على جمع ماشاءه من المظالم ، فأكون فى القول مخالفاً لله وللرسول ولجميع المسلمين ، أهل الاستقامة فى الدين ، لأن فى الكتاب والسنة والاجماع ، ما يدل على تحريم الظلم ، فى موضع الجهل والعلم •

فكيف لى أن أجزى ما لا مجاز لجوازه فى الواسع ، والحكم فلم يراجعنى فى طلب الرخضد ، فيسألنى أن أبدى له منها فى هذا ما لا أعرفه جزماً ، فأقطع به علماً ، أو أثبته حكماً ، الا أنه لا يجوز فلا سبيل فى الشرع الى اجازته فى أصل ولا فرع ، اذ لا يصح فيه الا أنه حرام فى دين الاسلام •

وعلى من ركبته فى دين أو رأى يجهل ، أو علم أن يرجع الى الله تعالى نادماً على ما أسلفه ، دائئاً بما يلزمه ، فيما بقى فى يديه أو أتلفه ، وفيما أبديته من البيان ، فى المحرم والمستحل ، فى موضع لزوم الضمان ، وما يدل على الوجه الحق ، لمن رام بالعدل خلاصه مما بقى فى يديه ، أو أفاته فصار عليه •

مالعى أن يكون فيه الشفاء ، لمن رام أن يعالج نفسه من هذا الداء بما أمكن فيه الدواء ، وكأنه فيما فيه يراجع به فى سؤاله مايدل على أن له بقية من الرغبة ، لأن يرجع فى أمره ، أو يبقى على حاله ، فيكون فى ضلاله من جملة أعماله •

ومن ثقل عليه كون النزوع ، ولم يكن له طلب في الرجوع ، فلأى معنى لا لفائدة له فيما يسأل ، ولما يرد أن يعلم فيعمل ، أو كان في نفسه أنه لابد له من أن يرتد الى ما كان فيه ، فيكون عليه ، أليس هذا يعد من السفاهة ، ولا بد من بلى في جوابه عند أهل النباهة ، ومن لم يكن من ذوى الفهاة ، لأن المتجاهل أقبح من الجاهل .

وان كان مراده لأن يخرج يعلمه مما دخل فيه فيلزمه في ظلمه ، فقد أبدينا له فيما أفدناه من الجواب في هذا اياه ما لا يحتاج في البيان الى زيادة برهان ، في الزجر له عن مثل هذا الأمر ، وبقي عليه لأن يسمع لما نهى عنه فيتبع ، فان كان في قوله صادقاً ، ولأهل الاستقامة في القول والعمل موافقاً ، فليدع ما فيه من الضلال مبادراً الى التوبة في الحال ، الى تعجيل ما لزمه أن يؤديه في النفس أو المال .

فان عز عليه لعدم القدرة له عليه فعجز ، فالدينونة بأدائه متى أمكنه فقدر عليه فيما سيأتى من الزمان ، بأى موضع لمكان ، أو يظن أنى أبيح له في أيامه ، ما أنهاه عنه لحرامه ، في دين الله فأحرمه مرة وأحلّه أخرى ، هذا ما لا يكون الا أن يشاء الله ربى ، وسع كلم شىء علماً .

وأرجو منه أن ينجينى مما ليس له من أربى ، وعلامة صدقه في الرجوع الى الله أن يرجع عما فيه بتركه ، وأن يدع عنه الطمع في غير

مطمع ، وأن يدنو من الأمائل ، فيكون بالمكان الأقصى من هؤلاء الأراذل ،
فإن السعد أن يكون منهم في غاية البعد ، فإن اضطره الزمان ، إلى قرب
المكان ، فالقول باللسان ، فإن لم يقدر غلابد من الجنان •

ولا تمدن منك عينا ، إلى ما متعوا به من الزينة حيناً فتغير بما
به وعليه هؤلاء الأباش ، من حسن الرياش ، وطيب المعاش ، وكثرة المال ،
ورفع القدر مع الرجال ، فإنه عنه من كشف عن بصره الغطا ، بالاضافة
إلى من رزقه الله الطاعة نزر من العطا •

لأنه على الحقيقة كأنه ليس بشيء ، أو ليس كذلك ولا شك فيه نأبه
حائل ، وعن قليل زائل ، فإن يكن من الحلال فحسابه طويل ، وإن لم يكن
من الحرام فمعذابه — نسخة — فعتابه غير قليل ، فكيف يرضى به عاقل
بدلاً من الأجل •

لقد كان ينبغي من طريق الواجب على من أعطى من الدنيا قسماً
وافراً ، أن يبذل له فيما يقر به من الله زلفى ، لعسى أن يعوضه عليه
في الآخرة حظاً فافراً ، وهؤلاء لما ارتفع قدرهم مع أرباب العمى عن
رؤية الحقائق اتضع ، سادوا فحادوا عن مرتكبات الطريق ، إلى جانب المضيق
حتى دخلوا من المهالك ، في أضيق المسالك •

وإن دعوا إلى الرجوع عادوا فزادوا كأنهم قد أمروا بما قد نهوا

عنه ، ولربما أورثهم العداوة لمن يعرفهم بما هم به من الغنى ، ويأمرهم بالرجوع عن البغى ، فى الرواح أو الغدو ، والظن فيه بأنه هو العدو ، عمى فى البصائر ، لخبث السرائر ، ولو أنهم نظروا فى حقيقة أمره وأمرهم لا يصروا أنه قد نصح شيئا به اليهم أفصح ، ولكنهم عموا عن رؤية الحق ، وسموا عن سماع الصدق ، أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور ، عن درك ما تؤول اليه العواقب فى الأمور •

يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ، وهم عن الآخرة هم غافلون ، لقد زل من مالأهم ، وضل من والاهم ، والله يقضى بالحق بين الخلق ، وغداً يكون الحساب ، ولا يظلم ربك أحداً ، ولن تجد من دونه ملتحداً ، فان رجع عن أمره ، فيدخل فى مصالح ما دخل فيه أهل الصلاح ، من القول والعمل الصالح •

فقد وجبت على ما ظهر منه له الولاية والمحبة والنصرة له على من عاداه ، وحرّم بعضه وشتمه وأداه ، وان لم يكن فى الباطن على ما أظهره فى حقه حتى يموت فى صدقه ، فهو من أهل السعادة يدخل الجنة مع من يدخلها من الناس والجنة ، وأن يبقى فى خمار الجهالة ، يرغل فى برد الضلالة ، باستحلال أو انتهاك لما يدين بتحريمه بدين ، داخلاً فى عمار أولئك المعتدين •

مختاراً له حتى يموت على ما به من الباطل بعد قيام الحجة عليه ،

— ١٣٦ —

فأبى أن يرجع فينبغى له أن يعذر لما يسمع من لسان من يقول فيه
بأنه ممن عصى الجبار ، فهو من أهل النار ، لأنه من عمل الفجار ، الموجب
في كفره ، لخروجه على دائرة شكره •

اللهم الا أن يجهل حرامه ، غيركبه ظنا بأنه من الحلال الواسع له في
دين خالقه ، لا في استئصال مع التوبة الى الله تعالى شرطاً فيما يدين به
لربه في الحال ، ان كان مخالفاً للحق في ركوبه على حال ، ان هدى
فيه بعينه الى هذا ، والا ففى جملة ما دان به من التوبة في الجملة
والدينونة ، بأداء ما يلزمه فيه من حق لزمه له •

وفي الجملة أن أعدم ما به يقدر على افراده في الذكر له من جملة
ما نواه ، فعسى أن يلحقه حكم الاختلاف على هذا من أمره في هلاكه ،
في موضع عدمه لقيام الحجة عليه بجبره ، الداعي الى زجره ، حال
ذكره ، والا فليس له في السلامة نصيب على هذا يوم القيامة ، ان مات
في وزره ، الذي حمله على ظهره بجهل أو علم في دين أو رأى لظن فيه ،
بأنه قد أجزى بعد قيام الحجة •

أو على تجرد من الاعتقاد لما يلزمه فيه من التوبة والدينونة ،
بأداء ما يلزمه متى علم فصيح معه ، وقدر عليه ، فان الظن لا ينغنى
من الحق شيئاً ، والظن في نفسه لجوازه لاحق بحكم التحريم في

حكمه ، لأنه غير مستحل ، وان ظن في ركوبه بأنه له ، فان ذلك غير
التدين فيه والمستحل •

وان كان أعظم حرماً ، وأشد اثمًا ، والجملة في حاله غير مجزية
فيما دان باستحلاله ، لأنه غير راجع ، ولا تأتب الى الله مما صار
فيه مقيماً عليه ، فالمحرم في موضع ما لا عذر له في ركوبه ، لما دان
بتحريمه هالك ، وعلى من صح معه يكون الحدث على هذا من ظلمه ،
فعلم الوجه الحق في حكمه ، وما يبلغ به في اثمه ، أن يبرىء الله منه
بعد أن يدعى الى التوبة ، فيأبى أن يرجع •

ومختلف في ايقاع البراءة عليه قبل الاستتابة ان كان له من قبل ولياً ،
ولابد في حقه من أن يستتاب في موضع القدرة من وليه على حال ، فان
رجع فتاب الى الله ، ودان بما يلزمه رجع الى ما كان عليه من الولاية
معه على رأى ، والا مضى على البراءة منه ، وليس على من لا يتولاه أن
يستتبيه ، وله ان شاء ذلك في غير لزوم عليه ، ولا الزام لنفسه
مما يلزمه •

والقول في هذا واسع ، فلنعرض الى ما هو بهذا الموضع أخرى ،
لأن لذكره مواضع أخرى ، ولكن قد مال بنا الأمر فيه ، لعظم ما به
في شغال الى هذا القدر من المقال ، في هذا المجال الفسيح ، وكفى في

حق من علم وقدر غيه على أن يحكم عليه بما به أنزل نفسه في حاله من المنزل ، والله أعلم ، فينظر في ذلك .

قلت له : فان كان قد زاد على هذا فأتى من المحجورات في زمانه ، ما قد أتاه عن رأى نفسه ، أو بأمر سلطان فأصاب في ذلك من الدماء والأموال ما أصابه بغير الحق على المحاربة لأهل العدل ، أو على غيرها من التعدي على الحق .

فقتل من الصغار والكبار ، غير واحد من العبيد والأحرار ، وهدم المنازل ، أو حرقها بالنار ، وقطع النخل والأشجار ، أو أتى على أصلها بالقلع ، أو ما دونه من اضاءة الفرع ، أو فساد الزرع ، الى غير هذا من الزنى وأكل الربا ، وأخذ الرشوة وشرب الخمر ، ونفخ البوق والزمور ، وضرب العود ، والدهرة ردق الطبول في أمثالها من الملامى .

حتى اذا هاق من غيه ، ونظر في حاله ، وتفكر في ماله ، ندم فتاب الى الله تعالى ، وأراد الخلاص من هذا ، فسأل ما الذى يلزمه فيجب عليه مستحلاً كان أو محرماً فعرفه ذلك ؟

قال : غفى قول المسلمين أن القتل على ثلاثة أوجه هي العمد وشبهه ، والخطأ وما دونه من الجراح وغيره من الجنايات على الجوارح ، وغيرها من الأعضاء في البدن مع الضرب على هذا الحال ، وعلى من بلى به على

أى وجه منها أن يعطى الحق من نفسه ، فيؤدى فيه ما يلزمه ،
ففيكون عليه فى النفس أو المال من دية أو أرش أو قصاص •

ولابد له فى طلب الخلاص ، من تأدية ما يلزمه على موجب الحق
فى القتل بالعمد من القود فيمن به يقاد فى العدل ، إلا أن يقع التراضى
على الدية ، أو ما زاد عليها فى الصلح على ما جاز خداء لنفسه فى موضع
ثبوته من ولية لجوازه فى حاله ، من غير ما خرج عليه فيما يبدله من
ماله لنجاته •

أو يصح له أنه قد عفا عنه حال جواز عقوه من دمه ، فيجوز
له ويبرأ فلا يلزمه شئ لو ارث ولا لولى ، لأنه دم فهو به أملك ،
ويخرج فى قول آخر أنه يبطل عنه القود فتبقى عليه الدية على رأى ،
لأنه يشبه المريض فى حله وعطائه ، وبرأته فيجوز لأن يلحقه فيخرج فيه
من الاختلاف فى ثبوتها ما قد خرج فيه •

وان أوصى له بها أو لغيره لم يجز له أن يقبض منه ، لأن ذلك
ما يدل على أنه قد رضى بها بدلا من القود ، وان لم تجز الوصية فى نفسها ،
فكيف فى موضع جوازها ، وعلى ثبوتها فيجوز له ، وتكون فى الثلث
مع غيرها من وصاياهم ، والقول فى الهبة والحصل والصدقة أو ما أشبهها
كذلك على رأى من يجهزها أولا •

فكله في ازالة القود على سواء ، لا فرق بينهما ، وان عفى عنه
الولى من بعده جاز له ، ولا شيء عليه الا أن يكون لله في ميراثه
شركاء ، ولم يتموه له ، فله من دينه مقدار ما يكون لهم فيها ، وان لم
يكن وارثه جاز في الدم نفسه ، وبقي على هذا من عفوه في موضع
جوازه دية لوارثه •

فان أبرأه الوارث على هذا منهما أو من الدم في موضع ما يكون
له جاز فصح ، الا أن يحيط دين الهالك ، فانه مما يختلف في ثبوته
منه ومن الهالك ، ولو عفا فقتل بجواز لأنه دم ، ولا حق له فيه لأهل
الحقوق •

وفي قول آخر : انما الدين انما استغرقه من ذلك ، وأن نزل فيه
الى الدية لم يكن لوارثه أن يبرىء منها في موضع استهلاكها في الديون ،
وما يكون لها على حال ، لأنها مما له •

ولا شك في الدين أنه مقدم على الوصايا ، فأولى ما به في ماله ان
تقدم عليها ، فان بقي منه شيء هبى في ثلث ما بقي من بعده جزماً ، وان
كانت في النص عن الله مقدمة ذكرى ، فانها مؤخرة حكما •

وان آل به الأمر الى الصلح على ماله جاز لأن يكون في موضع جوازه
على ما وقع عليه الاتفاق في حال من معلوم في الماهية والكيف والكمية ،

اذ لا يصح كونه في مجهول لا يدري في نفسه ما هو ؟ وكف هو ؟
وكيف هو ؟ من أنواع جنسه •

وان خلى من الشرط لايين في مكانه لأدائه ، ومتى لزمه فهو المطلق
في حضوره بما فيه من لزوم الخروج في تأدية لمن له في موضع وجوبه
عليه ، وان قيدهما شرطا ، أو بأحدهما فالشرط أمك ، الا لمعنى يجيزه
فيما دونه أو فوقه •

وان رد الى الدية فهي في ماله حالة ، وفي قول آخر : انها منجمة في
ثلاثة أعوام على ثلاثة أجزاء ، فيحل عليه الأول منها في حينه ، والثاني
لتمام الحول الأول ، والثالث يؤديه بعد الحول الثاني ، لتمامه في
موضع القدرة على تسليمه والا فنظرة لمن كان ذو عسرة ، والى وجود
ميسرة ، لأنه مثل الدين لا فرق بينهما •

وان لم يكن شيء من هذا أو ما أشبهه مما به يزول عنه القود ،
فأدى به الأمر اليه ، فليؤد لوليه الذي له عليه من تسليم نفسه
للقتل على يد من يكون بأمره من أئمة العدل ، لأنه من الحدود ، فينبغي
أن يكون بأمره لا غيره •

وفي قول ثالث : فيجوز بمن حضره من الأعلام فعذره ، ويكون فيه
على عدم من الامام بمنزلته في الاسلام ان اتفق لهما في شيء من الأيام •

وفي قول رابع : أنه يجوز بمن حضره من المسلمين ، والا فهو حق
لن له عليه ، فمضى أعطى من نفسه ما قد لزمه جاز لربه أن يأخذه
منه ، ولا لوم عليه في أخذه على ما جاز له ، لا له أن يأخذه كما له
حال الامتناع قسراً بلا نزاع •

فكيف يمنع من أخذه على الرضا حال بذله ممن له عليه بعد أن
أجيز له فيه أن يأخذه جبراً ، انى لا أعرفه مما يصح الا جوازه له ،
وان كان المذهب الأول مما يستحسن في موضع امكانه ، والثالث من الثانى
أرجح في برهانه ، والرابع من بعده في بيانه •

لأن أهل الصلاح في الدين ، أحق بالأمر من الأئمة الجائرين ،
والملوك الجبارين ، فكيف بمن يكون في فضله من علماء المسلمين أنه
الأجدر في الأحكام ، بانفاذ ماله أو عليه في الاسلام ، فان هذا سائغ
فيما معى ، لأن حضور أولئك ليس بزائل شيئاً في حقه في موضع
ثبوته ولا عدمه ناقضاً لشيء منه ، فضلاً من أن يزيله فيبطله ، وقد أدى
له ودعى اليه •

فان أخذه على ما جاز له ، فأى لائمة تلحقه فتصح فيه
لجوازها ، وأى مانع لمن أفاد نفسه اليه لأداء ماله عليه ، اللهم الا أن
يكون ممن لا يؤمن أن يأتى مالىس له فيه ، والا فلا من غير ما تعنيف
على من خالفه برأى رآه في هذا أولى •

— ١٤٣ —

لأنه موضع رأى لمن قدره فأمكنه ، وعلى من قدر عليه فى موضع لزومه له ، وان عفى عنه فأجره على من بيده أمره ، وان كان وليه فى دمه يتيما فينظر به حتى يبلغ ، فان عفى عنه ولى اليتيم جاز لأن يلحقه حكم الاختلاف فى أنه ينحل عنه القود ، أو يبقى على حاله •

وعلى رأى من يبطله فتبقى عليه الدية فى ماله ، وما أشبهه ممن لا أمك أمره فى حاله ، فعسى أن يكون ذلك كذلك ، ومن لم يكن له ولى فى دمه من عصبه ولا رحم فأمره الى الامام العدل •

وله فيه الخيار بين المال دية أو القتل ، فليختر أيهما شاء ، ولا حرج ، فان اختارها هى على نفسه فهى على حال من جملة ميراثه لجنسه على رأى من يذهب الى هذا فيمن يتوارث من الناس ، على رأيه بالأجناس ، من بعد وصية يوصى بها أو دين يصح عليه •

وان لم يكن منهم ، أو أنه لم يصح له من يرثه بالجنس على قياد هذا رأى ، ولا بغيره ، فهى كغيرها من ماله لبيت المال ، ويجوز لأن يلحقها حكم المجهول بما فيه من الأقوال ، لأنها من جملة أنواعه بلا جدال •

ويصح لمن رآه فى حال ، وان رأى قتله جاز له ، لأنه ولى من

لا ولى له ، وفى المرأة ترد عليه نصف ديته ان أراد ويلها قتله بها ، الا فى موضع الفتك ، فاته لا شئ له ، وان يكن أصاب فى القتل على التعاقب أكثر من واحد بغير العدل ، فانه يقاد بالأول من القتلى ، فانه بدمه أولى •

وما بقى فلهم فى ماله الدية ، لأن قتله غير مزيل لمن عليه من حقوقهم ، فان عفا عنه فالثانى فى الخيار فيما بين النفس والمال ، وعلى هذا يكون فى الثالث والرابع الى ما زاد على ذلك مهما كان فى حال ، فان المتقدم أولى فى دمه أن يقدم ، وليس لمن تأخر أن يقتص منه فيما بعده الا على هذا •

فان فعل فهو ضامن لما قبله ، فان كان فى ماله وفاء والا فلمن تقدمه أن يرجع عليه فيما يكون له من ديته ، أو ما بقى له منها ، وعلى قول آخر : أنهم شركائه فى دمه ما لم يحكم به لمن تقدم ، فان يقع التراضى على أن يقتله أحدهم والا فالوكالة لمن يقتله للجميع •

وقيل بالقرعة ، وأيهم خرج عليه السهم فله ذلك فى حق الجميع ، فان قتلته لا على هذا من المساهمة ولا على الرضا من جميع الأولياء فهو لما يكون لهم من ديته ضامن ، فان يكن فى مال المقاد وفاء لما يكون عليه ، والا فهو على القاتل فى ماله •

وان كان قتله هؤلاء على التعمد معاً فى ضربة واحدة ، أو أنه أبهم

— ١٤٥ —

الأمر فيهم فاعتجم ، وعز على حال أن يعلم فهم في دمه بالسواء ، وليس لأحد من أولياء القتلى أن يقتله الا بالرضا ، لأنهم فيه شركاء •

فان عفا عنه أحد من دم من يلي دمه بقى لولى الآخر ماله من القود عليه حتى يأتى على آخرهم ، أو يأتى أحدهم الا ماله عليه من القتل حتى استفاده في موضع لزومه بالعدل جاز له ، ومن بقى فليرجع الى ماله من دية في ماله •

الا أنه في موضع الاشتراك فيه بغيره من الأولياء في وليه ، أو بغيره ممن لهم شركة في دمه من الرضا أو الوكالة أو القرعة حتى سبب معنى ما جاء من الرأى والاختلاف بالرأى في الواحد مهما كان له ، غير واحد من الأولياء ، فان الجمع من القتلى والواحد على هذا سواء •

وان لم يتخذوا في الولاية فيهم كما في الواحد ، فيجوز لأن يخرج على قول ثالث في أكبرهم أنه به أولى ، وان اتخذوا في الجميع جاز لأن يلحقهم هذا الرأى ، أو غيما يكونون فيه على سواء •

فان قتله لا على ما يصح له جاز لأن يلحقوه في دينه بما يكون لهم فيها ، أو بقى لهم أن يجدوا في ماله وفاء بما عليه جزاء لما فعله ، ولا يرفع عنه الا مقدار ما يكون له ميراث من وليه ذلك ان ورثه ، والا فهو لوارثه ، و لاشئ له غيما عليه له •

وفي قول آخر : في وارثه لا شيء له ، لأنه قد اختار القتل على قوله ،
 الا أن الرافع له يقول فيه : أنه يحسب في ذلك أنه قليل به ، وعسى أن
 يكون من الظن في هذا الموضع ، وليس الظن من القطع في شيء ، لأنه
 مردد بين الأمرين ، وإن كان فيه ترجيح لأحد الطريقتين ، فلا مخرج له
 على حال ، من أن يدخل عليه معنى الاشكال •

ولا بأس بأن ذلك مما لا يجوز له في موضع صدقه ، وعلى حسن
 الظن لمن رفعه لقوة علمه ، ألا يكون في نظره مما تخرج من الصواب في
 الرأي ، لأنه لو كان كذلك لاحتج في اثباته الى أن يوضح فيه ما يدل بالحق
 عليه في موضع المخافة من العمل به ، لمن ليس له يد في الرأي يقدر بها
 على حسن النظر ، فيما يؤتى به في الأثر •

والشيخ أبو سعيد رحمه الله هو الذي أورده ، والعلة معه مجرداً
 من النفي له على رأى ، ومن الاثبات في قوله الأصله على المرء اذ لم
 يؤد عليه ، ولم يدل على ثبوته في لاحقه ولا قرينة ولا سابقة تدل على
 نكيره ولا تقريره ، في تصريح ولا ايماء في تلويح ، ولا خرج فيه ،
 ولا لائمة عليه ، لوجود حقه في موضع صدقه •

وعند التخاصم في مثل هذا يرجع الأمر الى الحاكم ، وأى شيء
 من الرأي يقضى به فيما بينهم ، فهو المسلم جزماً ، اذ لا يجوز
 غيره فيما تعلم •

وان وقع الرضا على الديات من الجميع ، أو ممن أرادها فرضى بها ،
فصار الدم مالا فيكون عليه لأن يؤديه على ما مضى من القول فيه ، الا
ما عفى عنه على ما جاز له فمن يجوز منه ، وبالمواحد من الأولياء
على عفو من الدم ، واختاره الدية ، يتهدم القود ، فينظر في كل واحد ،
وان سخط من عداه من الشركاء ، ولا بد له في موضع ما ينحل عنه القود
في الدم نفسه ، فيرجع الى الدية ، أو يعفى عنه من تسليمها ، فيبيرا منها
في الاجماع ، أو رأى في موضع الاختلاف بالرأى من أن يلحقه في الكفارة
قول يلزومها •

وقول بأنه لا كفارة عليه ، لأنه مما به على العمد يقاد في الأصل ،
فهو دم وانما أزال عنه القود كون العفو من القتل ، ويشبه العمد
كذلك في هذا كله ، لأن ما أشبه الشيء فهو كمثلته ، وفي قول آخر : انه
لا قود فيه فيكون على قياده دية ، ويجوز عليها لأن يلحقها حكم
العمد في توزيعها ما بين الأسنان من الابل وغيرها على ثلاثة أثلاث في
قسمها ، لأدائها من ماله في ثلاث سنين على هذا الرأى •

ويخرج في قول ثان أنها تكون بين العمد والخطأ على أربعة أرباع
في قسمها منجمة عليه في أعوامها ، فان عفا عنه من دمه في موضع جوازه
منه له أو الى من بعده على ما جاز له ، فيشبهه أن يكون بمعنى ما في
العمد يخرج من يقول فيه بالقود ، ويصح لأن يلحقه معنى الاختلاف في
لزوم الكفارة على قياده حال الرجوع فيه الى الدية •

ويجوز لأن يكون بمعنى ما في الخطأ من حكمه يخرج في غير موضع على رأى من يقول فيه بالمدينة على حال ، فيلحق في الكفارة معنى ما فيه من لزومه على قياده ، ولا بد منها فانه مما يدل على ذلك •

ومن قتل مؤمناً خطأ فلا بد له من تحرير رقبة مؤمنة في ماله ، ودية مسلمة الى أهله على خمسة أخماس في أجزائها ، فيكون على العاقلة غيماً تصدقه ، أو يصح له بشاهدى عدل ، فيلزمها في موضع لزومه أن تعقله منجماً عليها في ثلاثة أحوال الأداء كل ثلث في عامه بعد حوله ، وتوفيراً لماله ، فيكون فيها كأحدهم من غير ما زيادة ، على أربعة دراهم •

فان بقى منها شيء رد على أولها كذلك الى حيث ينتهى من عشيرته ، فيكمل لوفائها على هذا البرأى •

وفي قول ثان : أنه يوزع غيماً بينها على سواء •

وفي قول ثالث : غيماً يبقى أنه يكون عليه في ماله •

وفي قول رابع : في بيت المال ، وليس على وارثه أن يطلب في شيء من ذلك الى أحد من العشيرة ، وانما الجانى هو الذى يأخذها غيماً عليه ليؤديها اليه غيماً تعقله ، وما دون الثلاثة فليس بعاقلة ومختلف في الاثنين الا غيماً دونهما وان لم تكن له عاقلة ، أو أنه لم يصح له ما يدعيه من الخطأ بالحجة التى هى في المظاهر حجة من البيئة العادلة ،

ولم تصدقه عاقلته في دعواه الخطأ فيمن يلزمها أن تعقله لو صح له
فهي له في ماله ، ومن لا تعقله العواقل كذلك .

الا أن يصدق عليه بها ، أو بشيء منها وارثه على ما جاز له في
موضع ثبوته للجواز منهما ، والا فهدية من تأديتها ، أو ما يبقى منها في
موضع القدرة عليها كما يلزمه فيها .

وان كان ذو عسرة حال لزومها غالى ميسرة ، وان عفى عنه في هذا
الموضع من دمه ، فليس بشيء في الخطأ ، لأنه مال لا دم على حال ، وقيل
بجوازه في الثلث مع غيره مما أشبه من الوصايا في المال ، لأنها فيه
تكون على الخصوص لا في أرشيه .

وعسى في الهبة والمترك والصدقة والعطاء والنحل ، والبراءة أن يخرج
فيها معنى الاختلاف في ثبوتها ، لأنها في معنى المرض فهي كذلك ، ولا يخرج
لها في النظر عن ذلك ، ومن يصدق عليه من ورثته بشيء مما يكون له
فيها فهو له .

ومن لا يدري وارثه فقد مضى من القول ما يدل في دينه على أنها
تكون من أنواع المجهول ، فهي كذلك ، ويجوز لأن يلحقها في الرأي ما فيه
من الاختلاف بالرأي على حال ، لأنها نوع مال بغير اشكال ، ولا وراء

ولا جدال نعم ولا شك في ذلك بأنه كذلك ، وما دون النفس من جوارح
الانسان وغيرها من جميع الأعضاء ، وما يكون من الجنائيات في الأبدان •

فلا بد له في العمد من أن يعطى الحق من نفسه وباله ، فيؤدي
من له عليه المظلة في حاله ، ما قد لزمه له حتى يقتصر منه فيما فيه
القصاص على ما جاز لهما في موضع لزومه له بما أصابه في هذا
الموضع منه في جراح أو ما زاد عليه ، الا أن يعفو عنه من القصاص وحده
دون ما فيه من مال في دية أو أرش ، فيبقى في لزومه عليه الا أن يؤديه
إليه •

فأن يكن عن صلح لزوال ما وجب في الحق من القصاص في الحال
ما يقع عليه التراضي من المال ، فيكون الى ما فيه يجد من الآجال ، والا
فهو في هذا الموضوع في حال •

وعسى أن يجوز فيما زاد على الثلث في الدية أن يلحقه معنى الاختلاف
بتحريمه ان تعرى من الشرط في الصلح فيما فيه الاقتصاص ، أو يكون
مما لا قصاص فيه لمانع من جوازه من جهة الجاني والمجنى عليه
لفقد الشروط الموجبة فيه لابقاعه ، أو لوجود ما يقتضى في ثبوته لوجودها
كون ارتفاعه •

اذ لا يصح كونه على ما جاز بها الا على حال ، لأنها هي العلة

لوجوبه ، ومتى اختل منها شيء يبطل ، فكيف يجوز لأن يكون على ما جاز
بغيرها أو بشيء منها دون شيء مما لا يصح في وجوده ، ولا في دوامه
بغير ثبوته حتى يقع إلا به •

انى لا أرى هذا ولا أعلمه فأعرفه مما يجوز إلا بكمال شروطه ،
ومهما نزل بها اليه في موضع لزومه عليه ، فينبغي في أدائه أن يكون في
يد الحاكم أو من يقوم لعدمه بمقامه ممن يبصر عدل ما يدخل فيه من
الجماعة ، وقيل بالمنع من جوازه إلا بحضرة السلطان العادل أو الجائر ،
فإنه لا فرق على قوله فيما بينهما في جوازه •

وقيل بجوازه لهما في أدائه واحدة على ما جاز فيه ، لأنه حق
له عليه ، وعدم الحاكم المالك للمصر من أئمة العدل لا يزيله ولا يوجب في
حقه كون تأخيرته لغير معين من الأوقات في واحدة ، أو يصح أو يؤخر في
انتظار معدوم لغير أجل معلوم ، بلى على رأى من لا يجيزه إلا به •

ولكن الأولى به أن يجوز على يدى من يؤمنه من التعمد على الزيادة
فيه ، على ما يكون عليه بلا فرق بين صاحب الحق وغيره ممن ينوبه ، انى
لأرى هذا مما يجوز فلا يمنع ، إلا أنه مما لا يصح لمن رآه في الجروح
! لا بعد البرء من الجروح •

وعلى هذا فان مات على ما جاز لهما فلا شيء له ولا عليه ، لأن

— ١٥٢ —

هذا قد أدى ما لزمه ، وذاك قد بلغ الى حقه فأخذه على ما جاز له ،
ولم يتعد في أخذه الى ما ليس له •

وعلى قول ثان : ان عليه الدية ويرفع عنه قدر ما عليه من دية أو
أرث ، وما بقى فهو عليه في ماله •

وفي قول ثالث : فيما يبقى أنه يكون العاقلة •

وعسى في الأول أن يكون هو الأصح ، لأنه قد أعطى حقه فأخذه
من غير ما زيادة عليه ، فكيف يصح أن يكون على من أعطى الحق من
نفسه الحق على ما جاز له اثم ، أو أن يكون على من أخذه كذلك غرم •

اللهم الا أن يفرط عليه بما زاد على ماله في عمد أو خطأ ، فلا بد
له من أن يلزمه ، والا فالأقرب في نفسى الى أنه لا شيء عليه ، وان لم
يقتص حتى يموت على غير أخذ لما له في القصاص من حق عليه ، جاز
لوارثه من بعده أن يأخذه •

وفي قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله ، أنه ليس له أن يقتص في
شيء من الجوارح ، ولا في شيء من الجروح ، وانما له فيه الدية ،
وليس ذلك مثل النفس في قوله ، وان وهبه لغيره فكذلك في المنع من اجازته
في الانتقال من الدم الى المال •

— ١٥٣ —

وعلى رأى من يذهب الى جوازه فى موضع القود بالنفس على النعمد
بقوله : دمي لفلان ، فعسى فى هذا أن يكون على قياده كذلك فى حياته ،
كما أن ذلك على رأيه كذلك فى مماته •

والمرأة ترد عليه فيما جنى عليها من هذا نصف ما يكون له
من دية لعضو أو أرش لجراحه ، فان ثوى من ذلك غمات فى ثلاثة أيام
لزمه فيه القود •

وفى قول ثان : الى سبعة أيام •

وفى قول ثالث : مادام ثاوياً •

وفى قول رابع : ما لم يميت من صرعه •

وفى قول خامس : ما لم يداومنها •

فاذا دوى فالدية ، ولو كان فيما دون الثلاث فى رأيه ، وعلى كل رأى ،
فاذا جاز ما قد حده فى قوله بطل قوده ، فيرجع الى ما يكون له فيه
من أرش أو دية ، وان عفا عنه من جراحه أو ما أتلغه من جوارحه ، ثم
أودى من فيما أصابه ، فلوارثه الدية ، لأنه لم يبره فى نفسه •

الا أن يبرئه من تلك الجنابة ما يحدث منها ، فانه يبرىء والا فهى
عليه ، وان نزل الى الأرض أو الدية فأحلها منها ، أو أبرأه فى موضع المخافة

عليه من الموت في حاله لما قد عرض له من الأسباب الموجبة لما به من المرض ، جاز لأن يلحقها معنى الاختلاف في ثبوتها ، وما أشبه ذلك فهو كذلك .

وان لم يكن كذلك جاز له ذلك ، ولا شيء عليه لو ارثه من بعده ، وان أوصى له به فهو من جملة الوصايا في الثلث ، الا أن يقول بحق عليه له ، أو من ضمان لزمه له ، أو ما أشبه هذا ، فيكون به رأس المال ، ويشبه أن يخرج فيما يشبه العمد معنى الاختلاف في أنه في هذا والعمد سواء .

أو أنه يكون مالا في دية أو أرش لقصاص فيه ، فاني لا أرى له مخرجا من أن يلحقه في الشبه معنى ما في النفس من الرأي جاء فصح في ثبوته رأيا ، من قول المسلمين فيه ، وعلى رأى من يذهب الى القود في القتل ، ففى ما دونه مما فيه القصاص في الأصل كذلك في حكم العدل .

وعلى رأى من يقول فيه بالدية ، ففى هذا يكون الأرش أو الدية لما أصيب من الأعضاء وغيرها من البدن كما له في العمد ، وعلى رأى آخر فيما بين الخطأ والعمد ، ولا قصاص في الخطأ ، وانما فيه الدية والأرش على حال .

ولا نعلم فيه من قول أهل العلم في شيء ، الا أنه يرجع الى المال ، فيكون على العاقلة فيما صح له ، فبلغ ربع خمس الدية الكبرى ، وخمس من الابل .

وفي قول ثان : انها لا تعقل الا ما زاد على ذلك .

وفي قول ثالث : انها تعقل نصف عشر الدية من الذكور والإناث .

وفي قول رابع : يروى عن الربيع رحمه الله ، على أن الدامية على أدنى الناس اليه ، والباضعة يرفع الى من فوقهم ، وعلى هذا يكون فيما زاد حتى تبلغ الى الثلث من الدية ، فيكون على العشرة كلها .

وعلى كل رأى فان لم تبلغ الى ما في قوله ، أو أنه لم يضح له ما يدعيه ولم تصدقه العاقلة فيه ، فهو في ماله فان مات من ذلك ، فالقول في الدية كذلك ، وان عفا عنه من دمه فهي عليه ، وليس ذلك من عفوه بشيء ، وان أحله أو أبرأه مما لزمه أو تصدق به عليه في ثوابه حتى يموت على ما به ، أو في موضع ما يجيء ويذهب في الذي به مما أصابه ، جاز له في هذا الموضع دون الأول ، فانه ما ليس له في ذلك .

وقيل بجوازه فيه ، وان أوصى له به فهو في الثلث على حال لا في جملة المال ، وقد مضى من القول فيه ما يدل عليه ، لأن هذا وذلك في هذا على سواء ، وكله فيما فعله عن رأيه بيديه في هذا كله .

وبقى ما قد أتاه من هذا بأمر السلطان على البغى والعدوان بأنهما فيه شريكان ، والخيار فيما به يقاد لوليه بين الأمر والمأمور ، وأيهما شاء أن يقتله جاز له .

وفي قول ثان : انه يقتل المأمور القاتل ، فان لم يقدر عليه فالأمر •
وفي قول ثالث : على العكس من هذا لأن فيه بأنه يقتل الأمر ،
فان فاته فالقاتل •

وفي قول رابع : ان على المأمور الفاعل القود ، فان لم يقدر عليه
فعلى الأمير الدية •

وفي قول خامس : إن على الأمير القود ، فان عز فلم يبلغ اليه ، فعلى
المأمور الدية •

وفي قول سادس : ان الأمير لا شيء عليه فيما به يأمر من هذا
وما أشبهه الا التوبة •

وعلى قياده فكأنه يلزم الفاعل فيكون عليه ، اذ لا يصح أن يكون
دمه طلى فيذهب في غير شيء باطلا •

وفي قول الشيخ أبي الحسن رحمه الله : ان على الفاعل الدية والمكفارة ،
قدر على الأمر أو لم يقدر عليه ، ولا فرق في هذا بين الاكراه من
الجبار وغيره من الاتباع لأمره على سبيل الاختيار ، فانه مما لا عذر
فيه لمكره وان اتقى من ليس له ورع ولا تقى ، وخالفه على نفسه ان
خالفه ، فأنبى أن يفعل ما به يأمره فيقتل ، فليس له في التقية عذر لمن
رامه بها في مثل هذا ، ولأوليائه فالقود به الخيار •

في قول الشيخ أبي معاوية عن أبي زياد رحمهما الله : بين المأمور أو

الجبار ، فمن شاء منهما جاز لهم قتله ، وقيل انه يدراً عنه القود بالشبهة •

وفي قول أبى المؤثر رحمه الله : يقتل ولا عذر له في النقية ، وقيل في موضع المخافة على نفسه ان امتنع مما يأمره به أنه يكون القود على الأمير ، وان لم يكن كذلك ، فالقود على الأمور الفاعل ، ويشبه أن يلحقه في هذا الموضع من الآراء ما قد لحقه بالأمر في غير موضع الجبر •

ويعجبني ألا تكون للمكره في ارتكابه لمثل هذا عذر في الإكراه ، لأنه مما لا يتقى بمثله ، فيعذر لوجود عدله ، أو يجوز له أن يفدى نفسه بغيره ، كلا فهو المأخوذ لحرامه في الإجماع بما به من حد في حق لغيره من العباد ، ولا بد منه ، لأنه لله تعالى ، فيدراً عنه بالشبهة ، وان كان لله كل شيء ، فان هذا في حقه مما قد جعله لخلقه •

ولولا ذلك لما كان لهم فيه عفو ولا اختيار بين القود أو المال أو العفو عنهما ، أو البراءة له منها على حال ، وقد صح فيما أجمع عليه ، على أن هذا لهم حقاً فيما صح على من صح عليه ، لمن صح فيه ، ولم يصح أن يكون هنالك من موضع الشبهة في ذلك حتى يصح ، لأن يدراً بها عن صح الأمر من به أمره أو جبره عليه لعدم الاحتمال الموجب في حكمه لوجود الاشكال •

فأين موضع الشبهة وليس فيه إلا أنه حرام من دين الاسلام حتى يدراً بها عن ركبته بظلم في جهل أو علم ولا شك في القود على القتل ،

انه على القائل نفسه في الأصل ، فكيف يصح زواله الأمر من ليس له فيه أمر ، أو يجبر من ليس له جبر .

ولما يجز أن يسمع في ذلك فيتبع ، لقد كان ينبغي لن قدر ألا يعجل حتى يكرر في مثل هذا النظر ، فأتى انما أوردته لا في معارضة لن رأى به الشبهة ، فذهب الى اسقاط بها عن خصومة له في قوله ، ولا في حكومة ، ولا في دعوى على رأيه بأنه قال في الرأي .

قال : ولكنى أحببت في هذا الموضع أن أذكره تنبيها لأولى الألباب ، عسى أن ينظروا فيه يفكروا لعلمهم أن يروونه موضع شبهة أولا ، أو ان الأمر من المأمور بالشبهة أولى ، فانه موضع رأى ، وعلى المبتلى أن يعدل شيئا أراد به أن يعمل ، الى ما يراه أعدل .

ولابد له من أن يبالغ النظر في مثل هذا الموضع ، لأنه مناط بالأرواح وما دونه مما فيه القصاص ، فهو متعلق بالأشياء ، ويلحقه معنى هذه الآراء في الأمر والمأمور ، في موضع الانتهاك المحجور ما دان بتحريمه من الأمور .

وما لا قصاص فيه على حال ، أو كان مما يقتص به ، فنزل الى الديات أو الأروش بدلا من الاقتصاص ، جاز لأن يلحقها في لزوم ما يلزم منها حكم تلك الآراء المتقدمة يذكرها فيما في العمد وشبهه ، فان للخطأ حكمه ، وليس هذا من ذاك ، لأنه مال على كل حال ، ولا مخرج للمأمور من لزومه .

وان أشركه فيه الأمر له على رأى ، فصار على كل منهما أن يؤديه حتى يصح معه أنه أدى فيه شيئاً مما قد لزمه ، والا فهو عليه ، وان أمره بغير من أراد غلطاً فيشبهه ألا يتعزى من أن يجوز فيه أن يلحقه معنى الاختلاف في أنه مما يشبه العمد ، أو أنه يكون من الخطأ في حق الأمر لا الفاعل ، لأنه أصاب في عمده ، من أراد قصده •

وان تعمده بالفعل نفسه على من أراد غيرَه في القتل ، جاز عليه في غلطه ، لأن يلحقه حكم ما في الأمر له على هذا يخرج فيما فيه من قود على قول من يقول به في خطأ العمد، أو دية أو أرش في موضع الاتفاق عليها، والاختلاف بالرأى فيها فيكون عليه في اجماع أو رأى في موضع الأمر ، وصحة كون الجبر ممن له التغلب في زمانه ، لظهور سلطانه على الفاعل في المفعول من مجروح أو مقتول ، أو ما بينهما مما زاد على الجراح في الفعل ، ولم يبلغ به الى القتل •

وان لم يكن له في أمره يد عليه لقوة ظاهره في جبره ، فالأمر فيما يلزم فيه راجع اليه ، لا الى الأمر ، الا أن يكون المطاع في قومه ، فانه مما يختلف في لزومه ما يكون فيه من مال في نفس أو مال ، فألزمه قوم دون آخرين على ائمه ما يحق في غرمه الا غيره مما زاد عليه •

وقيل بالقود فيه ، وأن لم يكن كذلك فلا شيء عليه الا التوبة •

وفي قول ثان : ان عليه التوبة •

وفي قول ثالث : ان بلغ كل ذى حق الى حقه ، والا فلا يراه له من ذلك .

وفي قول رابع : ان أقر الفاعل لزمه ولم يكن على الأمر الا التوبة ، وان صح بغيره فكذلك على قياده ، والا فهو على الأمر ، لأنه في كونه بما قد كان منه من الأسباب في ذلك .

فلا بد على كونه بأمره من لزومه في غير قود ، وليس في شيء منها ما يدل في الرأي على خروجه من الصواب في النظر ، الا أن الأول أكثر ما فيه يخرج لأن غير المطاع ، ومن ليس له على المأمور يد في سلطانه يقدر بها عليه أن لو خالفه ، كأنه ليس بشيء في معنى الغرم لا فيما يلحقه به من الاثم ، فانه مما يكون فلا بد من زواله عن نفسه بالتوبة في حاله .

اللهم الا أن يأمر أحداً من صبيانه ، أو من لا عقل له ، أو من يكون من غلمانهم ، غالقصاص عليه فيما به يقتص منه ، والا فالدية والأروش في ماله .

وفي قول آخر : أن لا قول عليه ، وانما يلزمه ما يكون فيه من أرش أو دية ، ويلحق في العبد على أمره له ما قد لحقه من الاختلاف في جواز قتله ، الا أن عبد غيره كعبدته في مثل هذا سواء ، لا فرق بينهما على رأى فيه .

وفي قول ثان : ان على العبد في رقبته •

وفي قول ثالث في هذا أنه بمنزلة الحر ، فيجوز عليه ما قد جاز فيه •

وفي قول رابع : أنه لا قود عليه ، وما دون النفس في القصاص على رأى من يوجب في الموضع ، فان بقى الحر من بعده شيء فهو في رقبته •

ويعجنى في البالغ من عبده أن يكون معه بمنزلة الأمير في قومه ، فيجوز عليهما مما قدمنا الاختلاف بالرأى فيهما في موضع ما يكون له فيه يد في قدرة عليه ، والا فهو كعبد غيره ممن ليس له طاعة ، ولا بد عالية على أمره في حاله ، فان الفرق بينهما ظاهر المعنى لمن عرفه •

وان قيل بأنهما سواء ، لأن من لا يقدر على جبره ، ولا له طاعة في أمره يشبه أن يكون فيه لاختياره لا لغيره ، وان كانت الأسباب ما قد كان من الأمر له ، فان له القدرة على الامتناع ، وعدم الاستماع ، لترك الأتباع •

ومن كان كذلك فعسى أن يكون فيه الأدنى الى أن يلزمه وحده فيكون عليه ، وغير البالغ من العبيد في ذلك ومن له الطاعة عليه لا كذلك فيما يلزم على الاختلاف في الأمر من قود أو أرش أو دية ، ويجوز لأن يخرج في صبي غيره مثل ما يخرج في طفله من الاختلاف في قوده به لأمره له فيما يكون فيه من دية أو أرش ، فان ذلك مما يلزمه فيكون في ماله •

وفي قول معاوية : انه لا قود على الأمر له ، وانما عليه الدية في ماله وقيل بالقود في هذا الأمر لا على غير البالغ من حر ولا عبد في عبد ولا حر على حال ، وان أغرى به دابة أو لغيره فسلطها عليه فكذلك .

وفي قول آخر : انه لا شيء عليه في دابة غيره ، ولا فيمن لا يعقل بين لى على حال فرق ما بينهما في نفس ولا مال ، والقول فيما دون النفس مما فيه الاقتصاص واحد ، وما رجع الى المال ، أو كان في أصله دية أو أرشاً على حال ، فهو كذلك في ماله ، ولا قصاص في كسر ، ولا فيما زاد على الفصل ، وانما يأخذ به المجنى عليه من الجاني ماله من دية على قدر ما يكون له من تلك الجارحة .

وليس عليه في عبده الا أن يعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين . وفي قول آخر : انه لا يجزيه الا أن يعتق مثله في القيمة ، أو في عبد غيره ، والقيمة مع التحرير ، وقيل لا عتق عليه ، وأما أن يقتل فلا يجوز الا في موضع الفتك .

ومختلف في جواز الاطعام في كفارة القتل لمن لم يجد الى العتق سبيلاً لفقره ، ولم يقدر على الصوم لعجزه ، فقتل بجوازه ، وقيل بالمنع وعلى هذا فيكون عليه من الدين حتى يمكنه أن يؤديه فيقدر عليه ، والقيمة على لزومها فلا يجاوز بها الحر في الحكم ، فان من قول أهل العلم في موضع التساوى بينهما في هذا لابد وأن ينقص من ثمنه ديناراً .

— ١٦٣ —

وفي قول ثان : ديناراً أو دينارين •

وفي قول ثالث : ولودرههم •

وفي قول رابع : ولودانق •

وفي قول خامس : عشرة دراهم في الذكر وخمسة في الأنثى •

وما دون النفس من الجوارح والأعضاء ، وما تكون به الجراحات في أطرافه أو في شيء من يديه ، فعلى مقدار ما يكون للحر من ديته يكون له من قيمته يوم الحدث ما صح فأدرك معرفة •

وفي قول آخر : يقوم مرة صحيحاً وأخرى جريحاً ، فيكون فضل ما بينهما لمولاه ، فان أتى على ثمنه بما فيه لمن جنى عليه ، وقيل لربه ، وماله يكون لما به ، وان لم يصح فيه القيمة يوم الحدث الواقع به فالقول في مقدارها الى الغارم •

وعسى في تقويمه يوم الحكم أو الأداء لما فيه من الغرم ، وان تأخر بالزمان في موضع ما لا يَحْتَمَل فيه كون الزيادة والنقصان ، لأن يخرج في الرأي من العدل ، والمدير على قتله تلزم فيه المدبرة أجرة مثله ما دام حياً •

وفي قول ثان : قيمته مدبراً •

وفي قول ثالث : أجرته في كل شهر لسيدته حتى يموت المدبر له .

وليس في موضع ما يلزمه القود في النفس ، أو شيئا دونها مما فيه القصاص بالاجماع أن يكتمه في موضع خفائه من أربابه ، ولا أن يمتنع من تأديته إلى أصحابه ، لأنه مما يلزمه لهم ، فكيف يجوز له أن يخفى ما عليه أن يظهره ليعفى عنه ، أو يأخذ به على ما جاز فيه أن يحكم به عليه ، إذ لا يمكن أن يبلغ إليه في عدله ولا باظهاره للأهله .

وان وقع الرضا بالمال لم يجز له أن يمتنع من بذله روماً للقصاص على حال ، وليس عليه شيئا لا قود فيه أن يظهره ، وأيما يلزمه أن يؤدي ما قد لزمه من دية أو أرش .

وما اختلف في قوده به جاز له أن يعمل فيه برأى من لا يراه لازماً له ، ما لم يحكم به عليه من يلزمه حكمه في موضع جواز العمل له به في الرأي ، لأنه موضع الرأي حتى الحكم فيه ممن له أو عليه .

وقد طال بنا الخوض فيما لا مطمع لنا في استيفاء أقله ، فكيف بأكثره أو به كل ؟ ! فالأولى أن ترجع بالقول إلى ما فيه وقع ، فأتاه على الضلال من الدماء والأموال في المحاربة منه لأهل الحق على الامتناع من أداء ما عليه ، أو ترك ما ليس له ، ثم رجع فتاب إلى الله تعالى من قبل أن يقدر عليه ، فيؤخذ منه ، أو أعطى الحق من نفسه كما يلزمه بأنه ليس عليه شيء من جميع أصله على البغى في تحريمه حال جربه .

وفي قول ثان : ان ذلك على الخصوص فيما يكون من أحداثه عند
التقاء الزحوف في القتال الواقع بينه وبين أهل العدل ، لا على كل حال ،
فانه مما يؤخذ بما يكون على غيره •

وفي قول ثالث : في هذا أن اهداره انما يكون على الجماعة اذا
لم يصح على أحد بعينه من الجملة •

وفي قول رابع : ان الجماعة والواحد سواء ، وعسى في هذا أن
يكون داخلا في حمل ما قبله من الثانى والأول ، الا ما نراه من التعريف
في عموميه بما به من البيان ، فهو ما يصلح لأن يطابق في بيانه كل واحد
منها ، فيكون معه في مكانه •

وفي قول خامس : انه يؤخذ بجميع ما يكون من أحداثه في محاربته ،
كما يؤخذ بهما فيما قبلها الا عفا عنه على ما جاز له ممن يجوز
عفوه في الحكم أو الواسع على رأى ، أو في الاجماع ، والا فهو عليه حتى
يخرج منه في يومه بما يوجب البراءة من لزومه ، على قياد معنى هذا
الرأى ان صح لمن رأى •

الا أنه غير بعيد من الصواب في الرأى ، الا أنه في مقابلة الأول من
جميع جهاته ، وما بينهما في أوصافه ، فليس الا من أحد أطرافه ، لا على

العموم لما بها من الخصوص في ايجابه ونفى لزومه ، وكلها من قول المسلمين في هذا ، وليس في شيء منها ما يدل على عدم صوابه .

غير أنى أرى من يذهب الى أنه فيما أفاده لا شيء عليه أكثر ما يخرج من قولهم فيه ، وما بقى في يديه فهو على أصله ، ولا بد فيه من تسليمه الى أهله ، أو الى من يرجع اليه بعدله ، وما به امتنع من حقه زمه أو حد في انتهاكه لما دان بتحريمه المقتضى في حاله لنفى استحلاله ، وعدم كون انكاره لوجود اقراره ، فلا سبيل الى اهداره .

وفي قول أهل الحق على حال في نفس ولا مال ، لأن المحاربة على الامتناع من تأدية الواجب في نفسه أو ماله ، غير موجبة للسقوط في قولهم على هذا من حاله .

خلافا لمن قال به بعد الافادة من أهل الخلاف في الدين باديء الرأي سفاهة ، لا يجوز لأن يكون له في العدل مجاز فيما قد لزمه ، غلبى أن يعطى فيه الحق من نفسه ، وامتنع فغناصب في حربه على ذلك بغياً على من أراد أن يأخذه ، كما لزمه أن يؤديه اليه لأنه مما أصابه في الأصل في غير محاربة لأهل العدل ، فكيف يجوز .

فيصح لأن يزيله الامتناع ، في رأى أو اجماع ، انى لا أراه مما يصح لأنه مما يأتى لعمومه على جميع الواجبات من الحدود والحقوق

غيزيلها ، ويكون سبيلا الى بطلانها ، ولكنه لا يصح فائه لا يحيلها ، وان جاز في الرأي لأن يخرج فيما أصابه فيها ، ما قد جرى من الاختلاف بالرأى في لزومه فيما قبلها في موضع التحريم ، ولا فيما بعدها على ذلك •

وكفى بالكتاب العزيز دليلا على أنه لازم له ، ومأخوذ به لمن له عليه حتى يؤديه اليه ، كما يلزمه في نفسه من حق في قود لقتل أو ما دونه من قصاص في عدل ، أو في ماله من دية أو أرش ، أو ما يكون لزومه في زمانه ، لجناية منه على مال غيره فصار في ضمانه •

كما يلزمه في غرمه بالعدل من قيمة أو مثل على حسب ما ذكرناه أولا فيما يكال أو يوزن أولا ، فان ما خرج عنهما بالقيمة أولى الا ما اتفق فيه علي ما جاز من الرضا ، والا فالرجوع الى الثمن فيما لا يدرك فيه من أنواع المال وجود الأمثال •

وفي هذا ما يدل في المنازل على هدمها أو حرقها بالنار أنها يرجع بها الى القيمة فتقوم جزية وعامرة ، كما هي به من العمارة يوم خرابها ، فيكون عليه فضل ما بينهما لأصحابها ، وكذلك فيما به أو عابها غراما لما أصابها وما أشبهها من شيء •

فعمى ألا يكون له في مثل هذا مخرج من ذلك ، فافهمه فان التشبهة في الشيء داع فيه الى أن يكون في حكم ما أشبهه من شيء في جميع ما يجوز

في الرأي أن يؤدي اليه ، وان لم يفرد بذلك فحكمه دخل عليه ، الا ما خص
بدليل شرعى لا حظ فيه للنظر معه ، والا فهو كذلك •

وأما قطعه من النخل وقطعه ، غفى قول موسى : ان عليه أن يفصلها ،
أو أن يعطيه أخرى مثلها نخلة يأكلها غلة حتى يدرك •

وفي قول أبى بكر الموصلى : ان عليه قيمتها من غير ما أرض ولا ماء •
وفي قول مبشر : انه ينظر الى فسولة الأرض ، فيعطى من هى له
مثل ما يأخذ الفاسل نخلا من مال من قطعها وله أرضه وماؤه ، وان قلعها
فكذلك على قياد رأيه لأنه من ذلك •

وفي قول أبى معاوية : انها تقوم بأرضها ، ثم ينظر من بعد قيمة
الأرض ، فينقص عنه من الجملة ، وتبقى قيمة النخلة عليه على معنى
ما قاله في مثل هذا ، كل واحد من هؤلاء •

والقول في الشجر كذلك ، لأنه مما يشبهه في النظر ، وان لم نجده بذكره
مصرحاً به في الأثر ، غفى القياس ما يدل عليه بغير البأس ، خلافاً لمن
يدعى من الناس في المختلف بالرأى فيه بأنه لا يكون أصلاً للقياس ، يمنع
من أن يقاس عليه ما أشبهه أصلاً ، وما دونهما ، فالقيمة فيه لما أنقصهما
في أصل أو فرع ، من أرض أو كسر أو قطع •

فان بلغ بها الى ما لا يكون لأهلها فائدة ، فالترك لأصلها فهو من

اتلافها ، والغرم فيه لكها ، ومختلف في جواز جزه أو أخذها لمثلها ، فحقك بجوازها ، وقيل بالمنع من ذلك •

وعسى في جذوع النخل وساق الشجر أن يلحقهما مع غرم الكل منهما معنى الاختلاف في أنهما يكونان لربهما في الحكم ، أو لن جنى عليهما بالغرم لن صح القياس لهما بما جاء في العبد في موضع لزوم قيمته ، أو كأنهما لا يبعدان في التشبه من أن يلحقها معنى ذلك •

وما أثلفه من الثمار ؟ قيل ان يدرك على رموس النخل أو الأشجار ، فالقيمة كما يكون له مقدار إلا أن يترك الى ما أريد به في الأغلب على ربه فيه من أكله أو بيعه قبل انضاجه أو بعده على أصح ما فيه يخرج في النظر ان صح •

وفي قول محمد بن المسيب : في العذوق بمثلها ، ويلزم من ثبوته أن يكون في غيرها من الشجر في ثمرها ، كذلك لخروجه عن الكيل والوزن في وقوعه على قياده ان صح لكن القول بالقيمة أرجح •

وما اتخذ من أنواع الشجر للخشب فالفرع منه هو عين الغلة ، والقول فيهما واحد مهما أضيع من قبل أن يبلغ الحال الذي يصلح فيه للقطع ، ويجوز شيئا يبقى من هذا لأن يلحقه حكم ما في الأصل غرم الكل من الاختلاف في أنه يكون لربه أو لغارمه على الخطأ أو العمد من ظلمه •

والذى فى نفسى أنه لربه ، لأن ماله لم يزل عنه الا أنه لابد فيه من أن يقوم فينقص من القيمة الا أن يقع التراضى على غيره ، وما رجع ما بين القيمتين على حال ، فهو لمن له المال ، ولا يبين لى فيه موضع الجدل •
وعليه فى فساد الزرع من قبل أن يصلح للحصاد قيمته على نظر العيول فيه يوم اتلافه •

وفى قول ثان : ان عليه مثل ما يأتى من الزرع فى ذلك الموضع جبنا أو قيمته •

وفى قول ثالث : ان عليه ثمن مثله •

وفى قول رابع : بالأوفر من القيمة له فى حاله ذلك حال قيامه متروكاً للثمر ، أو التفقة والسقى ، أو العنا فى ذلك مع البذر ، فيحكم لمن له عليه بالأكثر منهما على قوله ، وما أشبهه من كل مزروع للثمرة ، فهو مثله وإن جالسه فى النوع ، فان حكمه على سواء ، لعدم الفرق بينهما فيما أرى •

وان لم يبلغ به الا الى التقص عما به فى الأصل لزم غرم الفضل ، وما زرع لغير الثمرة ، فان رجع الى حاله ، فهو بمنزلة العلف فى القيمة ، فان بلغ الحد الذى به ينتهى اليه فى الغالب على مثله فى تركه ، والا قدر فى حاله لأن يكون فى قيامه متروكاً الى ذلك ، وما لا يرجع مما لم يرد به الثمرة قوم عليه كذلك ، لمعرفة ما يكون له من القيمة فى بيعه يوم لزومه •

وفي قول آخر : ان عليه فيما أثلفه ولم يصير اليه قيمته بعدل
السعر يوم الحكم أو لإدعاء لما له من الغرم مقداراً في حاله يوم وقوع
الحدث في ذلك على نظر من له بالقيمة من العدول نظر فيما صح فأدرك
حكمه لقيام الحجة به من اقرار أو بيينة *

وان خفى علمه ولم تقم به لمعرفة القيمة صحة في اقرار من محدثه ،
ولا شهادة لجهل من تقوم به الحجة بالأصل ، فالقول في مقدار الغرم راجع
الى الضامن في الحكم ، الا أن يرضى بما يدعيه ربه فيه ، ولكن
لا بد لمن يرجع القول اليه من اليمين في موضع الطلب في الحين ، لما
يكون له عليه في ذلك منها ، اذ لا مخرج له عنها من غير ما غرق في
هذا بين ما يكون فيه القيمة أو المثل في موضع لزومه بالعدل من المنازل
والنخل والأشجار والزروع والأمتعة والثمار وغيرها من جميع الأشياء كلها *

فيدخل فيه الحيوان حتى العبيد من نوع الانسان ، وما يتعلق
بالأروش في الجراجات الى غير هذا في موضع ما يخفى على أهل المعرفة
بالقيمة من ذوى العدالة معرفة أصله ، الذى هو القاعدة لما يبنى عليه
في حكمه ، مقدار غرمه *

لأنه لا سبيل فيه الى الرجوع به لمن في تقويمه يرجع به اليه لا على
بيان ، ولا صحة لبرهان من بيينة ، ولا اقرار بلسان ، فكان الأولى به

على هذا أن يكون كذلك مع الايمان في موضع لزوم الضمان في الاجماع ،
أو على رأى من يلزمه في موضع الرأى في ذلك •

وعسى فيما لا يحتمل فيه كون النقص أو الزيادة بعد أن وقع به
المحدث على حال أن يجوز على بقاءه في ثمنه لمعرفة ماله أن يكون على
ما به ، وعليه في الحال لأداء ما يكون فيه على من بلى به في موضع ركوبه
لما دان بتحريمه في الشيء نفسه ، أو في جملة ما به يدين لربه •

فإن المستحل لا شيء عليه من بعد التوبة على حال في نفس ولا مال ،
الا ما بقى في يده ، فإنه لأهله وعليه الرد فيه على الأشهر من القول والأكثر ،
لا على الاجماع لقول من يسوغ له ذلك فيجيزه له من غير استثناء
عليه في شيء من أنواع المال ، الا ما ذكره ، بعض استرقه ظلما من
عبيد أهل القبلة على الاستحلال أنه مما ينبغي له رده •

ولا معنى للفرق في هذا فيما معنى ، فأراه مما يخرج على معنى
الصواب في الحق ، لأن في الجزء ما يدل على الكل ، فإن جاز له في شيء
فجميع حل ، وإن لم يجز له فالرد عليه لما يبقى في يديه عموماً لا في
شيء دون غيره ما عرفه ، فإن في هذا الموضع في الزنى أقول بأنه من
الفواحش الكبار من جميع ما أتاه من العبيد والأحرار •

ولا تعلم أن أحداً من أهل الاقرار يدين بتحليله في انكار لتحريمه

فى شىء من الديار ، فهو متهكة فى دين ، ومنقصة فى شين ، فكيف يصح أن يرضى به من المخازى كريم ، ولا شك فى فاعله بأنه فى نفسه لثيم •

ولئن دخل فى البعض فى الفروج من جهة الاستحلال فى التزويج لما لا يحل فى دين المسلمين على حال ، فإنه مما قد أجمع على تحريمه بالنص فى الجملة من يعرفه أجمع ، وأنه لو اُحد فى اسمه ، وإن تنوع بالأشخاص فى حكمه من جهة الزانى والمزنى به ، فإنه مما يختلف على كونه من حرمتها فيما به يلزم من حق فى غرم أو حد فى حكم •

فإن البالغ غير الطفل والمجنون لا كصاحب العقل ، ومن يحرم لعارض فى الحال يمكن فيه كون الزوال ، لا كمن لا يحل لذاته على الأبد ، وإن طال به الأمد والعبيد من الرجال ، لا كالأحرار فى كل حال •

والحرائر غير الاماء ، فكيف يصح أن يكون على سواء من كل وجه فى النساء ، والمحسن فى نفسه بالتزويج غير البكر ، وما أحمل فى الذكر ، فقد صرح به فى السنة والاجماع تفصيلا ، وفى رأى بالقياس كذلك تأويلا •

ولئن وقع الاتفاق فى شىء من الخصال ، فقد وقع الافتراق فى أخرى على حال ، لما بينهما من التفاوت فى غير واحدة من الأشياء ، تارة فى اجماع وأخرى فى اختلاف بين الفقهاء ، وربما يكون من جهة الإنكار الموجب لنفى الاقرار •

وعلى من يلي بشيء من هذا في ظلمه في موضع جهله أو علمه ، أو كان مما يلي الأمر في حكمه أن يأتى كل شيء في محله ، أثلاً يخرج به عن حله الى مالا يسع في علمه أو جهله ، فإنه فما يتفق في مواضع ، ويفترق في أخرى •

ولا عذر لمن فرقه في موضع الاتفاق ، ولا لمن جمعه في موضع الاشتراق ، اذ لا يجوز في شيء الا أن يودع في مكانه الذى فيه يوضع ، فان عكس في شيء من هذا وما أشبهه ضل فانتكس ، ولم يكن له من الهلاك نجاة ولا فكاك ، الا بالتاب الى الله تعالى من اثمه ، والدينونة في ظلمه بماله من غرمه كما يكون في حكمه •

فان البالغ من النساء لا شيء لها على من زنى بها على الرضا في صحة عقلها ، وللمستكرهة صداقتها ، وقيل صداق مثلها في هذا الموضع بالجامعة على الاكراه والممانعة •

وعسى في المس أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه به على هذا ، والا فالمطاوعة منها في موضع جواز أمرها موجبة لزوال مهرها ، وان تكن بين الحالين فهي على الأغلب في ثبوته وزواله من الأمرين •

وان يقع التساوى فيما بينهما فهي على الاشكال في موضع الاختتمال ولزومه أحق على حال ، ولا سيما في موضع العذر من اظهار الامتناع ، وعلى

رأى أو فى اجماع ، لأن الرضا فى الأصل معدوم حتى يصح وجوده بما يدل عليه ، فيصح فى الحكم بما لا شك فيه ، وعنده به يزول ما كان يجب على الكراهية لها من العقر فى الاتفاق من أهل الذكر على ما جرى به الرأى فى المهر •

على هذا اذا كانت من الأحرار بلا غرق بين أن يكون من أهل الشرك ، أو من ذوى الاقرار كيف ما يكون الزانى بها ، وعلى أى حال يكون من بالغ أو صبي حر أو عبد أو مشرك مقرر ، عاقل أو مجنون أو معنوه ، فكله على سواء فى موضع الرضا •

الجواب : فى موضع الجبر قد مضى فى لزوم المهر به محملاً ، والمصيبة لا رضا لها ولا مطاوعة منها غلها عقرها ، لأنها لا تملك أمرها ، والمجنونة والأمة ، والسكرى والمعتوه كذلك ، ولا غرق بينهم فى ذلك الا فى مقدار ما يجب فى الوطاء من المهر ، فى موضع المطاوعة أو الجبر •

فان للحرمة من هؤلاء صداقتها على ما جاء من الاختلاف فى مقداره فيما تقدم ذكره سابقاً ، ولولى الأمة من العقر على هذا الفرج البكر ، مثل العشر من ثمنها فى نظر العدول فيه مقداراً به •

وفى قول آخر : مثل خمسة ، وقيل فى المطاوعة من البوالغ أنه لا شىء لها ، ولكنه قل ذكره ، وعسى ألا يبعد فى الرأى من العدل ، أن لو قيل فيه بمهر المثل ، لأنه مما جاء فى الثيب على رأى من قال به فيها •

وفي قول ثالث المطاوعة منها والاكره سواء على قياده ، فيخرج
فيها من الرأى ما قد خرج بها في موضع الجبر لها •

وفي قول رابع : ان عليه في المطاوعة لمولاهما مقدار ما أشغلها عنه
لا غيره في قوله على أى حال تكون غيه للكبيرة من الاماء أو الصغيرة من
اقرار أو شرك في انكار ، فان وجود كفرها غير موجب في حكمها لزوال
عقرها ، لأنه من الاماء في عقر ، ثأنى يبطله كون كفر في أمة أو حرة
مشركة أو مقرة •

انى لا أعلم الا أنه لازم في موضع لزومه على الحر البالغ العاقل في
ماله ، والصبى على العاقلة ، لأن غير البالغ خطؤه وعمده من الخطأ ، ومن
لا عقل له كذلك ، وعلى العاقلة في مثل هذا من جنى منهما أن تعقله عنهما
قل أو أكثر فهو عليهما •

وفي قول ثان : حتى يبلغ المقدار الذى يلزمها ، والا فهو عليها •

وفي قول ثالث : في هذا وما أشبهه على رأيه فهو لغولهما •

وفي قول رابع : أنه لا شئ عليهما ، لأن القلم مرفوع عنهما •

وفي هذا ما يدل في المعتوه والأعجم والمجنون حال زوال عقله ،
على أنهم مثل الصبى في هذا فيما يجوز أن يخرج من الاختلاف بالرأى

في عدله ، على لزومه ، لأنهم في شبهه ، بالأولى بهم لزوال التعبد أن يكونوا
فيه كمثله ♦

وعلى رأى من يذهب في هذا الى لزومه بهما ، فيكون قوله على
عاقلتها ، فان لم يكن لهما عاقلة فهو في أموالهما ♦

وفي قول آخر : انه لا شيء عليهما ، وعسى في مقدار ما ينبو بهما على
أقل ما يكون معها مقدرة ، أن لو كانت في الحال موجودة أن تبقى عليهما ،
وعلى المملوك في رقبته صغيراً كان العبد أو كبيراً ، وعلى مولاه ان لم يأمره
بما أتاه شيء من جنایاه ، وانما له أن يقدمه بجميع ما فيه ♦

وأما أن يلزمه في ماله أكثر من ثمنه فلا أعرفه فيما يصح ، الا أنه
يبقى في الرقبة على حاله ، وقيل أن فداه بما فيه والا فهو يحدثه لمن
جنى عليه ، وان بيع في ذلك لا على هذا ، فله ما بقى ، لأن الزيادة له ،
وليس عليه من النقص شيء ، ولا من اقراره دون أن يصح عليه بغيره ،
لأنه لا يصدق في ربه فيما يدعيه في نفسه من هذا عليه ان لم
يحسده فيه ، لأنه يؤدي في حاله الى اتلاف ماله لما به من زواله ♦

فكيف يجوز على المولى في غير صحة تقوم به من حجة هي في الظاهر
حجة هذا مالا يصح فيه أن يجوز عليه ، والعبد أدري في نفسه
بأمره ، ولا يزول عنه مالزمه لدفع مولاه ما لم يصح فيه كلا فهو عليه ♦

ويلزمه أن يؤديه من بعد أن يحرز متى ما قدر أن يخرج منه بما يكون له به براءة في التوسع أو الحكم في قول أهل العلم ، فان مات من قبل الخلاص ، فإله أولى بعذر من رجوع صادقاً إليه ، فمعجز عن تأدية ما عليه ، من غير توان في تقصير ، ولا قليل ولا كثير •

وان أعتقه من بعد ما صح معه ما جناه ، فأولى بالحدث في غرمه أن يرجع به على المولى على رأى من يقول فيه أنه يرجع إليه ، فيكون عليه • وفي قول ثان : ان عليه مقدار القيمة ، وما زاد عليهما هيتبع به العبد •

وفي قول ثالث : على العبد لا على مولاه شيء من ذلك ، وان أعتقه من قبل أن يعلم به ، فيصح معه فلا شيء عليه ، والعق ماض على حال كيف ما كان في علم أو جهل الا في موضع استغراق ، فإنه مما يختلف في ثبوته بالرأى في قول غير ذى هزل •

وان يقع التكرار في الوطء الاستكراه في عدة من المرات وما أشبهه في الجماع منه لها على وجه الجذاع لدعو التزويج كذباً وتصديقها له حتى قضى منها أربعاً ، أو يكتنهما من بعده ما أوقعه بها من الطلاق في موضع البينونة أو الرجعى من أنواع الفرق ، على ما به لخفاء عليها ، أو يصح معها فيدعى في كذبه الرد ، فإنها على هذا كله وما أشبه لها من الرضا في شيء ، وان رضيت في نفسها في موضع جهلها بما أحدثه ، أو لظنها به في حالة صدق مقاله •

أو تكون ممن لها رضا في نفسها لها ، ولها مطاوعة منها في اجماع أو رأي في موضع الرأي العدل بملكة أو غفقد عقل ، فان عليه في التكرار على عدد المرات ، لكل واحدة من الحرام صدقاً •

وفي قول ثان : أن ليس عليه الا صداق واحد فيه •

وفي قول ثالث : مادام في عكوفة عليه لازماً لها في وطنه اياها عادة على ذلك ، فهو بمنزلة المرة الواحدة ، فان نوى تركها ثم رجع اليها فوطئها تعدد عليه على حسب ما يكون من ذلك فيه •

وفي قول رابع : حتى يؤدي فيه الصداق وما لم يؤديه فليس عليه من تعدده شيء ، وانما يكون بمعنى الواحدة في قوله •

وعسى في موضع الجهل بوقوع من بعد التزويج ، أو المانع من الوطء في الحال لمعنى في الفراق أن يلحقه معنى هذه الآراء كلها في الصداق ، فكيف مع العلم أنه لأجدر ، وفي موضع الاستكراه على ما أشبهه في حرامه فأظهر ، لأن يتعدد عليه بتعدده •

وان لم يخرج من الاختلاف في لزومه كذلك على هذا من أمره في ذلك ما لم يتركها فيؤدي اليها صداقها ، الا أن الوطء قد يكون من بعد الوفاة ، فيلحق في الشبه بالاكراه في الحياة ، اذ ليس بعد الموت من رضا فيلزمه ما فيه ، لأن حرمة الميت كحرمة الحي •

الا أن تكون زوجته فعسى ألا يتعري من أن يلحقه في صداقتها معنى الاختلاف في لزومه مرة أخرى ، وان صرح فيه بأنه لا شيء عليه ، فان بثوته أخرى ، لأنه في الفراق من أنواع مالا رجوع معه ما بقى في الدنيا ، فهي هذا والأجنبية سواء ، ولزومه أدنى فيما يقع لى في النظر لا في نفى لما به صرح في بثوته من النفى في الأثر •

لأنه موضع رأى الا أن الوطء في الدبر على حرامه مما يجوز لأن يلحقه معنى ما جاء في القبل من لزوم المهر به في موضع لزومه للموطأة هنالك على رأى من يقول فيه بأنه حكمه كذلك •

وفي قول آخر : لا عقر له في الحكم ، ولا فيه شيء من الغرم الا ما به يحدث في المواضع من الجروح ، فيكون لها في موضع ما يكون على الخطأ في الجروح أرش ما به أصابها من دية لجرحها ، والذكر في هذا كالأنتى ، لا فرق بينهما فيما فيه على مقداره ، يلزم من دية في حر أو قيمة في عبد •

وان يرضى على نفسه بالوطء في دبره بعد أن صار المالك لأمره ، فأراد وأذن به فلم يبال بحجره ، فانه لم يأذن بعقره ، فكيف يجوز فيه ألا يلزمه له ، وغير مأذون بجواز مالا يجوز في موضع الاذن ، دع ما لم يأمر به في نفسه ، أو يكون بحال ، ومن الا يملك أمره في الحال ، انه لأخرى أن يكون عليه •

وعلى قول آخر في من يملك أمره ، فكأنه لا شيء له في القياس له
بغيره مما أشبهه ، فزاد عليه فهو جدير بذلك ، لأنه أباح من نفسه
ما ليس له ، والأول أوجه ، لأنه يلزمه له في هذا ، كأنه أشبهه •

الا أنه فيما يبلغ الى ما يلزم العاقلة فيه فيكون عليها في موضع الخطأ
ان صح له في غير عمد ، والا فهو في ماله كما لو كان في عمد بعد أن
ينزل فيه الى المال بدلا من القصاص على من يلزمه فيه بعمده ، أو
يكون ممن لا قصاص له معه على حال •

فان العاقلة لا تعقل عمداً في قول أهل العلم ، ولا عبداً أو لا اعترافاً
حتى يصح بشاهدي عدل ، الا ما صح من الجنايات على من لم يبلغ الحلم
أو ما أشبهه ممن لا عقل له ، فانه مما يلحقه الرأي فيجوز عليه
ما قد مضى من القول فيه ، وعلى من بلى في عقله بركوب مثله أن ينظر
في أمره في موضع لزوم التعبد عليه من بعد التوبة الى الله فيما يلزمه في
الاجماع ، أو على رأى في موضع النزاع •

ليحمل فيه بما أبصره من ذاته أو بغيره أعدل ، أو يختار في موضع
جواز الاختيار ، ما يكون في الاحتياط له أفضل ما لم يمنع من هذا
مانع في حكم أو ما أشبهه ، فيرجع فيه الى من رجح اليه ، ولا بد في
التوبة مع الندم الباعث على رومها في الحال من أن يظهرها بالاقبال في

موضع القدرة ، لأنه من أفعال الجوارح ، فهي في كفره من نوب جهره ، ويجزيه في موضع العجز لوجود عذره أن يضمها في سره •

وأن يجزم في قلبه الغرم على ألا يعود الى مثله ، ولا الى شيء مما لبس له في تركه أو فعله لله تعالى لا لغيره من خلقه ، ما بقي في دهره ، وأن يخفى على من يطلع في أمره على أمثال هذا من وزره ، فلا يصرح به على نفسه في عمدته لذكره ، ولا سيما عند من يلي أمر الحدود فيقيمها على ما جاز له في الواسع بعد قيام الحجة ، أو في موضع لزومها •

فإن البالغ العاقل من الأحرار ، فمن يؤخذ في مثل هذا بالاقترار في موضع ما يكون على الاختيار تعدد أربع مرات على رأى فيه ، لا لقول من يوجبه في المرة الواحدة في الحدود ، كما يؤخذ بالأربعة من الشهود العدول في جميع من به ربي على الرضا أو الكراهية من البالغ أو الأطفال ، فالذكور والانات على أى حال يكونون فيها ، فيجد كما يلزم في الحكم من جلد أو رحم ، ان لم يرجع عن اقراره حتى يقع أو الصد مع استكمال شروطه في كل منهما •

ولابد على حال في النساء والرجال من البكارة من لوازمه للحر في الجلد والحصانة من لوازمه في الرحم في موضع الحكم مع ما يقتضى من لوازمه في العبد مهما صح عليه بغيره ، فيكون في حده على النصف من الحر في جلده لا في غيره من الرحم ، فإنه مما لا يصح فيه لعدم تحريره ،

ولا بغير البينة عليه ، فان اقراره ليس بشيء في الحكم على حال ، لأنه
نوع مأك •

فكيف يصح جوازه على المولى بعد أن صار في منزلة الدعوى ، انى
لا أعلمه مما يصح جوازه فيه حتى يصح بغيره ، ومهما صح عليه في
زمان لا على احسان ، لم يجز فيه لعدم التحرير الا ما جاز عليه
التعزير ، الا أن هذا كله من الخصوص على شروطه ، وبقي في موجباته
من لوازمه على العموم شرطاً في الجميع كون البلوغ والعمد ، وصحة
العقل ، وعدم الاكراه لوجود الاختيار في العبيد والأحرار •

فان غير البالغ لا حد عليه ، ومن لا عقل له كذلك فيه ، وان وجب
على من زنى من البالغ بهما ، فانه لا يجوز أن يجب في ثبوته عليهما ،
ولا على أحد منهما ، لارتفاع القلم عنهما ، وانما يصح أن يلزم من
بلغ الحلم ، وصح عقله فسلم ، لنزول بنية التعبد عليه دونهما •

فالزاني على هذا يلزمه بجميع من به يزنى من طفل أو بالغ في
عتوه أو جنون أو عقل ، من حى أو ميت في هداية أوعى ، عن طلوع من
معقولة ، أو كره في آدمى أو غيره ، مما يلزمه به في غير شبهة ، والمزنى به
يلزمه على الرضا في نفسه بالبالغ أو ما أشبهه لا غيرهما ، فان ذكر
الصبي والأصبع سواء ، لا فرق بينهما •

فكيف يجوز في الحد أن يلزم به أحدًا من الرجال أو النساء ، انى لا أعرفه في هذا الموضع ، الا أنه لا يلزمه ، ولا يلزم به خلافاً لمن لا عقل له من بالغ أو ما أشبهه من وجه آخر ، فانه يلزمه في موضع لزومه على من يلزمه ولا يلزمه ، والمخطيء في حاله ما نواه من حاله ، أو على العكس فيما بينهما في هذا وما أشبهه مما أراده من المباح أو غيره في قصده ، فأخطأ فيه بغير لا بعمده .

فانه مما لا يجوز عليه في الحد أن يكون به فيه ، وقد تحول من دونه شبهه فيزول ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات على حال ، والمخطيء في هذا مخطيء في ائمه ، لوجود ظلمه على رأى لا في اجماع لقول من يقول فيه بأنه لا اثم عليه ، ولئن جاز لأن يلحقه حكم الاختلاف في هذا ، فرجع الحد عنه قطعاً أولى من العذاب في الدنيا بالرجم أو الجلد ، لأن هذا كأنه من العمد في غاية البعد .

فأنى يصح أن يكون في عذابهما على سواء في حالتى العمد والخطأ ، انى لا أعلمه وان تساويا في الفعل نفسه خالفهما فيهما من جهة الارادة ، لأن المخطيء في هذا انما قصد في نفسه الى ما قد أبيح له فأخطأ بغير ما أراده ، والمتعمد لارادته المحرم متعمد فيما — نسخة — بما رame من الأمور ، بغير المحجور ، فوقع به على ظلم في جهل أو علم .

فكيف يجوز أن يكون له عذر في الجهل مع معرفة الأصل الموجب

لحجره عليه في دين أهل العدل ، انه لقمين على هذا من فعله بعد البلوغ في عقله ، بأن يؤخذ به كما يلزمه حداً في موضع لزومه رجماً أو جلدًا الى غيره ، لعدم خيره من تعزير أو قتل يستحقه في مثل هذا الفعل ، فيمن نسبه دنى ، أو بعد فناء •

ولا حرمة له في انتهاكه للفروج المحرمات على حال ، ولا رحمة الا أن يندفع فيه عنه بقدر موجب في حقه لشبهة ترفع عن نفسه بها ما قد نزل به ، فتدفع ، فان غيما بين المحصن من الخطأ والعمد شبّهات ، لا بد وأن يدرأ بها الحد ، والا فهو واقع ماله من دافع ، بعد قيام الحجة بما يلزمه فيه عند من يلي العدل من أولى الأمر ، حكم هذا الأمر في المزنى به في القبل أو الدبر ، من الأنثى والذكر ، من غير ما فرق بين الحى والميت في ايمان أو كفر ، من مملوك أو حر •

في هذا الشيء يدل عليه بحق في اهدار الحد يشبهه في هذه الدار ، ولا في لزومه بالعمد ، الا في زوجته الميتة فعسى في عمده أن يلحقه معنى الاختلاف في وجوبه لذلك بها عليه ، وان قيل بأنه لا حد عليه ، فقد قيل فيه بالحد ، وقيل بما دونه من تعزير •

وما جاز لأن يلحقه مع الزوجة لم يصح الا أن يجوز فيه مع المملوكة التي كان يطؤها على ما أجاز له منهما بالتزويج أو التسرّي بها في حياتها ، واذا جاز لأن يدرأ عنه في أمة غيره بعد موتها لشيء من

الأنساب في الحياة الا ما تقدم من الزوجية بينهما ، جاز في أمته التي لا يطؤها في حياتها ، لأن تكون على كونه من بعد الموت في هذا أظهر ، فهو به أجدر ، لأنها مملوكة في الأصل •

والوطء في تسريه بها بما قد أبيح له غيها بالملك في بعد الاستبراء لا قبله ، فان تعجل فيه على غيره في موضع لزومه منع منها وطأ في غير جلد يلزمه بها ، وليست المرأة كذلك مع عبدها اذا هي في عمدتها مكنته من نفسها ، فانه يكون عليها كما يلزمها في حدها من رجما أو جلدتها الا في موضع الظن منها لحله وجوازه فعله ، فانه تعزز بما دون الحد •

وفي قول آخر : ان هذا مما لا عذر لهما فيه ، وعليهما الحد ، كما يلزمهما ، وفي هذا ما يدل على العكس من الرجل في أمته ، فانه لا حد عليه بها ، الا أن تكون ممن يطؤها أبوه أو ابنه ، فانه يلزمه في موضع علمه حد الزاني على رأى في ذلك •

وفي قول ثان : انه يقتل بالسيف ، لأنها مما لا تحل له على حال •

وفي قول ثالث : انه لا حد عليه في موضع الجهل بحرامها ، وظن الجهل الا أنه يحتاج فيه الى مراجعة البصر ، عسى ولعل أن يرى فيما قبله ما يدل على أنه أقوى من هذا في باب النظر ، لأن العمى عن رؤية الفرق

يبين الضلالة والهدى ، غير موجب لعذر الجاهل فيما يركبه من الباطل في مثل هذا ، بل الأولى أن يؤخذ به في الآخرة والأولى •

وان لم يعلم من قبل فلا لوم عليه فيما لم يحطه من نفسه خبراً ، ولم تقم به الحجة عليه عذراً في قيامها به أو نذراً ، دع ما وراءه من العقوبات على ذلك في العاجل أو ما بعد الآجل ، لأن ذلك لا من قدرته ، فكيف يجوز فيصح أن يؤخذ به •

وان لم يكن في ظاهر الأمر كذلك من وطء أبيه وان علا أو ابنه وان سفل ، فهو في ائمه على ما مر في حكمه من ادراء الحد عليه في الاجماع عليه من قول أهل العدل ، الا أن تكون مربوطة في قيد بعل أو لغيره فيها شركة بعدل ، فيجوز لأن يلحقه حكم الاختلاف في لزومه له في ذلك بهما ، لا فيما يكون خالصاً لغيره ، فانه مما لا يصح فيه من القول ، الا أنه عليه الا أن يكون عن رأى ربها واذنه في موضع ما يكون الحد المالك لأمره •

فانه مما يجوز على وزره لأن يلحقه حكم الاختلاف في ثبوته وهدره ، والا فهو له لازم ، ولما يكون لها من العقر في موضع الاجماع على لزومه عازم ، أو على رأى من يوجبه في موضع الاختلاف بالرأى ، وما جاز عليه من العقوبة في حياتهما ، جاز لأن يلحقه في مامتها لقرب ما بين الأثرين ، وصحة الحرمة في الحالين •

غير أنه في الزوجة المملوكة ، وان جاز لأن لا يتعري من الاختلاف في لزومه بالوطء لهما بعد الوفاة منهما أدنى في نفسى رأى من يذهب الى وجوبه ، لانقطاع العصمة في التزويج ، وزوال الملكة المقتضى في الاجماع لعدم ما أبيح به له فيهما من الجماع •

فكيف بمن لا عصمة له معها من الحرائر ولا ملكة له فيه من الايماء ، انى لآرائه مما لا يبعد أن يلزمه في الجميع لعدم الفرق في هذا بالحق بين من تكون مملوكة أو حرة ، مشركة أو مقرة ، زوجة أو لا ، فلزومه أولى ما جاز لأن يلحقه في علمه بالأصل الموجب في العدل للحرمة اسم الزانى •

وان جهل حرمة ما فعل ، ولا شك في أمر المولى لمن يأمره أن يزنى بمن يملكه من الايماء أنه ليس بشيء لأنه مما ليس له ، فكيف يصح لأن يكون في الزانى لأمره ، مع عدم عذره موجباً في الحد لهدره في حق عالم ، والأمر في نفسه نوع باطل •

أليس الأوجه فيه أن يكون وجوده كعدمه ، لا فرق بينهما ، فعدع في جوابه قول نعم ، فان بلى في هذا الموضع به أولى ، وبعد الموت غأربى ، لارتفاع الملكة وانقطاع الزوجية ، وكون التحريم فهو به أحجى ، لأنه يلزم به اسم الزنى ، وعلى فحشة فيما بين الأحياء ، فكأنه في الميت من الحى أوحش على حال وأفحش •

فينبغي في هذا أن ينظر حتى في الزوجة والمملوكة من بعد وعاتهما ،
فانه في الفرق أتم بينونة من الطلاق ، فهي في ذلك والأجنبية على
سواء في جواز البضع ، لأنه شيء مقطوع لا يرجى معه في دار الدنيا
رجوع فكأنها في الشبه على حال بمنزلة البائن في الحال لعارض موجب
في لزومه لحرامهما على الدوام في دين الاسلام . زيادة على غرقها على
البائن في طلاقها .

لأنها لازم لحبرها في الساعة الى أن تقوم الساعة ، فذلك في أمرها
على أنه ممتنع الرجعة الى الحل ، كما كانا عليه من قبل ، لبقاء الحجر
ما بقى الدهر ، لا ينفك منك أبداً ، فتخرج عنه ، فكيف يصح فيه نفى
المزيد على البائن من الطلاق في الأحرار والعبيد مع ما يمكن في هذا ،
لأن يحول يوما على حاله فيزول ، لأنه عارض ممكن الزوال ، فلا يجوز
أن يقضى في زواله بالمحال البرهان حتى تنكح زوجاً غيره في القرآن .

وقد ثبت على الواطىء في المدة لمن يطلقها في موضع البينونة بالعمد
لزوم الحد ، وعلى الاختلاف في الرجعى على ما جاء فيه من رأى ،
فلزم من جوازه مع البينونة على حال أن يكون في غرقة الموت على
ما أراه أدنى ثبوتاً ، وأظهر وجوباً لأنه في غرقها أتم من الثلاث في طلاقها ،
نهي في هذا كغيرها ممن لا تعلق له بها ، الا ما بقى له معها من النظر

اليها والمس لها في غسلها من غير ما يشتهى في ذلك لما تقدم من أسباب الزوجية لا غيرها لأنه من بقية •

ألا ترى أن له أن ينكح أختها ، أو ابنة أختها ، أو عمتها في الحال من غير ما تأخير الى وقت آخر على حال ، الا أنه على هذا يؤمر أن يتولى طهرها استحباباً في غير الزام ، ولا مخافة من موافقة به الحرام • وليس كذلك مع الطلاق ثلاثاً ، لأنه هنالك مما يختلف في جوازه على ذلك ، وفي هذا ما يدل على كون البينونة الموجبة في الوطاء ، لرأى من يقول بالحد تقريباً له من الصواب في النظر •

ولعل من نفى في رأيه أنه يلزمه بما أبصره لتقديم الزوجية موضع شبهة فأهدره ، الا أن احرامها مما لا شك فيه ، فأين موضع الشبهة لمن رامها ، ولا شبهة انى لا أراها مما يعز في الطلب على من يدعى صحة وجودها في غير تخطية له ، ولا تكذيب في دعواه ، الا أنه تصديق في كل وجه ، كأنه مما يحتاج في مثل هذا لموضع من الرأى الى بيانها ، بما تدل على صحة برهانها •

والتي في العدة من غيره لا بد وأن يلزمه الحد بالوطء منه لها ، وإن كان عن تزويج بها ، وعليها مثل ذلك في موضع العلم ، وموجبة الحرمة منهما ، وإن جهلا التحريم فلا عذر لهما ، الا أنهما موضع النظر لجوازه مما يختلف في ثبوته على من جهله ، وظن في نفسه حله •

فقليل بأنه يدرك عنهما فيوديا فيه بما دونه ضرباً لهما •

وفي قول آخر : بالحد ، لأن هذا مما لا عذر فيه ، وما جاز من
الرأى لأن يلحقهما في العدة من غيره ، جاز لأن يخرج في العدة منه في
موضع البينونة ، كذلك فيهما أن لم أقرب من ذلك ، والا فلا فرق بينهما ،
الا أن نقى في هذا تميل إلى الحد ، لعدم صحة العذر بالجهل ، في
موضع العلم بالأصل ، فرجحته لما يدل عليه في النظر من الأدلة في الأثر ،
لثلا يبقى في ركوبى المحجور عذر لمن رآه به في شيء من الأمور •

وعسى في قول الشيخ جابر بن زيد رحمه الله ، لقد أحسن عبد الملك
وأجاد حين بلغ إليه ما قاله ، وبه قضى في قتل من تزوج فوطىء من نكحه
أبوه للعلم بحرامه ، أو الجهل فقال : أتزوجت بأمر لا جهل ولا تجاهل في
الاسلام ، ثم أمر به فضرب عنقه ان يكن كذلك •

فقال فيه الشيخ هداة الله ما قاله تصويهاً له في القول والعمل ،
لأنه بما يعمهما ، اذا لم يقع الاستثناء في نفس الثناء عليه فيهما لشيء منهما
وهذا كأنه من ذاك فيما يخصه في الحد من رجم أو جلد من غير
ما تهوين في ظن من قال ، أو عمل بغيره مما يخالفه من الرأى في موضع
الرأى ، فانه مما لا يجوز فيما جاز من هذا وغيره •

الا أن التجاوز في موضع الاختلاف بالرأى عما ثقل من الرأى إلى

ما خف في مثل هذا مما لا حرج فيه على من عمل به ، لأنه مما لله تعالى وحده ، لاشريك له من خلقه ، والعفو والمغفرة من صفاته ، فهو المولى العفو الغفور ، لعبده المذنب العاصي الكفور ، مهما رجع اليه بصدق الرجعى في اقباله عليه .

والكره على الزنى ممن له القدرة عليه مجبور ، ولا تقول في المفعول به على الغلبة ، الا أنه معذور ، لأنه في نفسه مقهور ، وانما يجوز لأن يختلف في الفاعل على الجبر ، فيلزمه الحد ، أو يدرأ عنه بالشبهة لمعنى القهر ، لا في ما يكون فيه من الاثم ، ولزوم ما فيه من الغرم ، لأنه في فعله بما لا يبقى في الغير بمثله .

وقد مضى من القول فيما يرجع به الى المال ، الا أن يكون المفعول به هو الذى أكرهه على الزنى في نفسه أو في أمته ، فانه لا شيء له ، اذا كان بحال من يملك أمره ، الا أن يفرض عليهما في الوطء بما لم يأذن له به من الموجبات في الحكم لشيء من الضمان في دية أو أرش أن لو كان على غير هذا من جبره على الفعل المحرم ، أو أمره .

فقد مر فيه القول ما يدل عليه فيما يكون به من حق أنه مما يختلف في ثبوته على الفاعل بهما في أمثال هذه الرذائل ، الا أن في هذا ما يدل على الجبر أنه مما يكون تارة فيهما ، وأخرى في أحدهما ، فينبغى في الواجب على

هذا أن يعطى كل واحد منهما حقه فيما له أو عليه به يقضى في موضع الاكراه أو الرضا ، من فاعل أو مفعول به ، اذ لا يصح في حكمهما أن يجمعها في موضع الافتراق ، ولا أن يفرقا في موضع الاتفاق ، ولا أن يكون في موضع الاجماع * كما يكون في موضع الرأى *

وان جاز لأن يقضى عليهما برأى في موضع الاختلاف بالرأى ، فانه غير الاجماع ، اذ يجوز فيه غيره لمن جاز له ما لم يقع الحكم ممن يصح منه ، على من يصح عليه ، فيصح لجوازه فيه *

وليس الاجماع كذلك ، لأنه من الدين ، فلا يجوز خلافه برأى ولا دين ، ولاضطرار في موضع نزول العذر به في الاجماع ، أو على رأى في موضع الرأى لمن يجوز له غير الاختيار ، والخطأ كالعمد في لزوم الحد ، والجهل غير العلم ، وان كان لا عذر فيه لمن رام به النجاة من الاثم ، والضمان شيما به يكون في الغرم *

فقد يهدر به غير واحدة من العقوبات في الدنيا عفواً من الله تعالى ، ومغفرة له في حقه ، لا غيما يكون لأحد من خلقه ، ولا شك في المتجاهل أنه أحرى من الجاهل ، فهو في اقدامه على ما ليس له أشد جرماً وأعظم اثماً *

لأن من أراد الحق فأخطأ بغيره من الباطل ، لا كمن أراد الباطل

فأصابه في ركوبهما لما يكون من المحجورات في الدين ، وإن كان لا عذر فيه لهما ، فإن العالم في ركوبه المحارم أقبح حالا ، وأراداً مثالا ، والمخطيء في الشيء غير المتعمد لظلمه ، والناسي كالذاكر في حكمه ، إلا فيما يكون فيه على سواء لعلّة موجبة له عن أدلة ، والجزاء من ذلك في الأجرة ولا فيما قبلها •

والمستحل غير المحرم ، لأنه في دينه لركوبه ما ليس له كأنه معارض في القول والعمل لربه ، والمحرم إنما خالف في العمل وحده دون القول ، فبان لهذا فيهما ، بأن من دان أبلغ في كفره على هذا من أمره ، إلا أنه لا يؤخذ على حال ، بما أتلفه على الاستحلال في نفس ولا مال ، إن صح له فيما عليه من ذلك •

وفي قول آخر : في هذا أنه يؤخذ بعقر ما استحلّه من غير أهل دينه على وجه السبى لأهل القبلة في الحرائر والاماء جزماً لا بغيره من الحد •

وينبغي أن يكرر في هذا الرأي النظر ، عسى أن يرى فيه بأنه من جملة ما يهدر عنه فيما يصح له ، وعليه فيه كون الاستحلال ، إلا فهو المأخوذ بما لزمه على كل حال ، لأنه في الأصل على حكم التحريم في حاله حتى يصح كون استحلال هذا مالا أعلم في حينى أنى أعلم في هذا غيره •

ومن عجبى يوماً أن قوماً ممن تلبس بالضلالة لعمى عن جهالة ، أو
لهوى أظهروا من أنفسهم دعوى إباحة الأدبار من النساء في النكاح ، وفي
الكتاب والسنة والاجماع ما يدل على أن اللواط من السفاح ، فكيف يجوز
فيصح لأن يكون من المباح في زمان ، لا لبيان يصح عن برهان يدل عليه ،
فيصح فيه ، انى لا أعلمه بدليل من حكم تنزيل ، ولا في خبر ، ولا اجماع
ولا أثر ، ولا قياس عن رأى ذى بصر ، عن أحد من أهل الإلباب على
حال ، الا أنه في الصغار من العبيد والأحرار ، من الفواحش العظام في
دين الاسلام •

وعلى من أتاه بعمده في أحد من النساء أو الرجال ما يكون به من
حده حال ، يلزمه قتاله بالسيف ، على رأى من يقول به فيه ضرباً
لعنقه ، سواء كان بكراً أو محصناً ، فلا فرق بينهما على قوله في ذلك •

وفي قول ثان : أنه يلقي من على رأس جبل ثم يرمى بالحجارة قذفاً
له حتى يموت ، لا غاية له الا ذلك •

وفي قول ثالث : ان عليه ما على الزانى من جلد البكر ، ورجم المحسن •

وفي قول رابع : ان البكر يجلد ، والمحسن يلقي به من فوق جبل أو
جدار ثم يتبع بالحجارة ، وناكح البهيمة كذلك •

وقول آخر : الا أن يكون له ، ولكنى لا أبصر وجه الفرق من

أى وجه ، ولا بين الزوجة وغيرها وان قيل فيهما باهداره عنهما ،
فانى لا أعرفه الا أنها في الحرمة والأجنبيات على سواء ، لا فرق فيما
بينهما عندى لعدم الأدلة على الفرق ♦

ألا ترى أنه مما يوجب الفرقة في موضع المتعمد تحريماً لها عليه
بلا مقال لمن رام غيره في حال ، وعلى من يدعى الفرق أن يأتي فيه بدليل
صدق يدل عليه بحق ، والا فلا معنى لقوله : لا برهان له من غير
دعوى فيه ، بأنه ليس له دليل عليه ، لأنه من القطع على الغيب ينقضى
صحة وجود ما أمكن ، لأن يكون في الوجود عرفه من رآه حقاً ، فغاب
عنى في الحال لقلة درايتى صدقاً ♦

وما جاز عليه مع الزوجة جاز في المملوكة على حكمها في الفراش
أن تكون في هذا كمثلاً فيما يجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه
بهما في التعمد على وطئه لهما في الحياة ، فيصح لأن يكون كذلك فيما
بعد الوفاة ، لعدم صحة الفرق فيما بينهما فيما يكون من هذا في الأدبار
على الاكراه أو الاختيار ♦

فيجوز لأن يخرج في اهداره بالشبهة ، ولزومه كما حدد فيه كذلك في
موضع الاجماع أو الرأى في ثبوته على هذا من الجماع في الأنثى أو الذكر
أو الخنثى في حياة من نكح في دبره ، أو من بعد موته ، فان القول فيهما

واحد في موضع الجبر ، وكون الأمر في الأمة من ربها كما سبق في ذكره مصرحاً به ، وكفى عن اعادته في هذا الموضع ، فان فيه ما يدل عليه ، فينظر من هنالك اليه ، فان به يكتفى في هذا حق من عرفه •

وبالجملة ان مبلغ علمي في وطء الأدبار ، فيما صح في الذكر والاخبار والاجماع والرأى من أهل العدل في الآثار ، بأنه محجور في الجميع ، وعلى الاطلاق في العاصي والمطيع من الجنة والناس ، بغير شبهة موجبة لزنية في التباس •

فكيف يصح على عمومه في الزوجة على الخصوص من زوجها ، لأن يدرأ عنهما أو عن الحي منهما والزنى باسمه لازم لهما ، كما يلزم الغير به من الأجنيبات على حاله ، والعلة هي لزومه لا غيرهما ، والبهيمة كذلك وان كانت في ملكه ، فلا شيء فرق ما بينهما ، أو يجوز فيصح لأن يكون لغير مفرق يوجبهما •

لقد عز على أن أرى في هذا الا أنه على سواء في الكل ، لعدم جوازكون الحل على مر الزمان في نوع الانسان وغيره من الحيوان ، لكل مكان ، بلا فرق بين الحي والميت في شيء الا ما يكون في المبهيمة المملوكة لغيره ، فان الجنة على قول من يذهب في المنع من جواز الانتفاع بها في شيء ، فيأمر أن تذبح فتدفن في الأرض •

وعلى قول من يرى أن يرسل فيها مهملة ، فلا بد في فسادها به على ربها من أن تلزمه القيمة ضماناً له عليه حتى يؤديه اليه على ما جاز له .

وعلى قول من أجاز منها ما عدا لحمها ولبنها أكلاً وشرباً ، فعليه مقدار ما ينقص من ثمنها في نظر من له معرفة بالقيمة من العدول فيما صح ، والا فالقول في مقداره اليه مع يمينه في ذلك .

وعلى قول من يذهب الى اجازة الانتفاع بها على ما هي به من قبل ، وعليه فيخرج على قياده ألا يلزمه لربها غرم لشيء ، لأنها بعد على حالها ، وما لا يؤكل لحمه ، ويشرب لبنه ، فعسى ألا ينظر فيه اليهما لمعرفة النقص وفي القيمة فينبغي في تردده بين الأول والآخر رأياً ، فليختر لنفسه في خلاصها ما يراه في حالة أقرب الى نجاتها في مآله .

فان له أن يعمل على ما جاز لسه من قادية أو ترك ما لم يحكم عليه بلزومه حاكم ممن يلزمه حكمه بالحق في هذا وما أشبه في الرأي ، فيكون عليه ، وعسى في موضع النقص في القيمة أن يكون عليه في العدل ما بينهما من الفضل ، وغير المملوكة في الحال ، والتي هي له نوع مال ، لا غرم فيهما لشيء من ثمنها ، أو ما دونه من نقص فيهما ، اذ ليس لغيره حق بهما فليلزمه له على رأى من يلزمه ذلك .

والميتة لخروجها بالموت عن اليد من ربها كذلك الا على رأى من يذهب

الى جواز الانتفاع بما جاز له منها ، فعسى على رأى من يفسدها بالوطء أن يكون عليه إن هى له قيمة ما أفسده عليه فى موضع ما به ينتفع على ما جاز له ، فلا يتركه معها على أنه لا يرجع اليه ، فإنه على هذا من تركه لا شيء له عليه .

وأما الحد فى نفسه فلا أعلمه مما يدرأ عنه بموتها ، لأنه مما أطلق على الناكح لها ، ولم يعلق فى لزومه بالزوج شرطاً فى ثبوته لوجودها حال كونه بها ، ولا بالملكة فيها له ، لأن المالك وغيره فى المملوكة وغيرها لعدم التشبه فى الحرمة سواء فيما يخرج على معنى الصواب فى هذا ، فاعرفه مما يصح فى كونه منوطاً بالأرواح لوجوبه فيكون بالحياة مربوطاً .

كلا ولا يعدم الملك من الناكح مشروطاً ، فيقضى فى وجوده كون سقوطه لفقد شيء من شروطه ، فان صح ما فيه عن جابر بن زيد رحمه الله ، يحكى عن الاستفتاء فى الحد لما لكها لم أقدر أن أدفع ما عنه يرفع بعد أن يصح فيه عنه بأنه ما لم يخرج من العدل لأنه المقدم ، ومن حقه أن يعظم لما ظهر له من العلم والوزع ، ولما جاء فى ادرائه مع الزوجة من الرأى ، فجاز لأن يخرج فيما أشبهها بالملك ، غير أنى لا أقوى أن أرجع عن الأقوى فى موضع لزوم القول به ، أو العمل خوفاً من الزك فى الرجوع عما أرى الى ما لا أرى فى هذا وذاك على هذا .

وان صح بأنه من قوله ، فلى العذر ، فان الملكة فى نظرى غير موجبة

لوجود شبهة في حرامها طول أيامها ، ولا بعد الموت على حال ، وان كانت في أصلها نوع مال *

وان لم يصح فالتساوى أولى بهما في الحق ، لعدم صحة الفرق ، لأنه على حال مما لا يمكن أن يحل في حال ، ونحن في هذا حتى على هذا حتى يصح في غيره أنه أصح ، فترجع إليه ، والا فلا رجوع ولا لوم ، لأنه من فرضي في الرأي هذا اليوم ، ولا أدري في غد ماذا يكون ، لأنه ربما أرى فيه غير ما أرى فيما قبله لو أراد الله ، يفتح لي به فيه لمعنى في سر خفي *

فأراه فيه أرجح مما أتى عليه أو دونه أو مثله ، فيقع فيما بينهما التساوى في القول لهما ، والعمل عليهما في حق من يكونا في حقه كذلك ، فكيف على هذا يصح لمن رام الملام على من قام بما لزمه أو جاز له ، أو تجوز أن يكون من خيرى تركى لما وجب على في لزومه ، لكى أقوم بفرض غيرى ، فأكون المصيح لازمى في شغلى بما ليس لى *

أليس هذا من أمرى موجبا لوجود عذرى ، بلى والله انه لحق في حقى لصحة كون صدقى بأنى أراه في هذا كذلك ، وفيمن يعرض نفسه لشيء من البهائم مما لغيره أو له أو لغير مالك ، حتى ينزوا عليه من أنثى أو ذكر ، من قبل أو دبر ، لأنه في حكمه زان ، والحمد لا زم على من صح عليه *

وعلى رأى من يسقطه عن النكاح منها لما يملكه ، فيشبهه في المنكوح أن يكون كذلك في هذا الموضع على قياده ان صح ، فينبغى أن ينظر فيه لعسى أن يستدل على صوابه في الرأى بما يدل عليه ، فأنى بعد لم أقدر على تأييده تقوية له لعدمى فيه ما به أتقوى عليه ، لأننى في حرامه مما أقر به لأن يشبهه في المعنى على رأى فيه وطء من لا يحل له في ذوات المحارم ، لأنه مما لا يمكن فيه على الدوام ، لأن يحل في شئ من الأيام ، من غير تخرج لرأيه من الصواب في موضع الملكة على حال •

الا أن هذا في نفسى في الحال ، كأنه هو الأشبه به من اهداره بها فيما أرى فيه ان صح •

ومن زنى بمن لا يحل له نكاحه من الأرحام ، ممن لا يمكن في حاله الا أن يكون عليه من الحرام من جهة الأنساب أو الرضاعة أو المصاهرة ، فحده أن يضرب في موضع لزومه عنقه ضرباً بالحسام ، حتى تخرج روحه ، سواء علم الحرمة أو جهلها ، اذا علم الأصل الذى تكون به الحرمة •

وحد الوطء في الحد أن يلتقى الختانان في الجماع ، بلا حلائل في الاجماع ، فان كان من فوق الثوب على هذا لابد وأن يلحقه حكم الاختلاف في لزومه به في جميع من يزنى به ، ويلزم من جواز ثبوته في الزانى في المزنى به ، لأنهما سواء ، لا فرق بينهما في هذا في موضع التساوى منهما •

فان قول من يذهب في الحد الى لزومه في المشتبه من الصبيان ، وعلى المبالغ من وطء الصبي له على رأيه لا بد وأن يحتاج في ثبوته الى البرهان الموجب لخروجه في النظر على معانى الصواب في الرأى ، لأنه في غاية النذور ، فان صح لقيام الدليل عليه ، والا فهو بالشاذ أشبه فيما يثوجه لى فيه •

والقول في هذا واسع وكفى بما أوردنا تخويفاً لمن له أدنى بال من العذاب بمثل هذا في حال ، فيكون في حرامه من الأسباب في عذابه ، كما يلزمه حداً رجماً أو قتلاً بغيره ، أو جلدأ من أجل اقراره بلا نفع له في اظهاره مع ما يكون عليه ، فيلزمه من التوبة ، لاذاعة ما عليه أن يكتمه • وكذلك في شربه الخمر ، فانه على كمال شروطه من الموجبات في اثمه للحد على الحر والعبد •

وفي قول ثان : ان المملوك لاحد عليه في الخمر ، ولكنه يعزر فيه • وعلى رأى من يقول بوجوبه عليه ، فيكون على النصف من الحرفيه ، اذا يصح عليه بغيره ، فان اقراره لها يقبل على سيده ، لأنه نوع مال •

فكيف يجوز فيه الا بالبيئة عليه في حال ، وما خفى على الغير فليدعه من بعد المثاب الى الله تعالى في قلبه ، فان غفران ذنبه من نعيم ربه ، وفي صمته من السلامة ما فيه أن لم يدعه ، فليحمد الله على ما أنعم به عليه

من التوبة في لباس الخنا على الناس ، فأسبل عليه من جميع ستره ، مالا يقدر على في شكره ، أن يقابله ألا بكثرة ذكره ، وأمثال نهيه وأمره •

وأنى له بالوفاء في حق المولى جل وعز وعلا ، لولا عفوه العظيم ، من جوده العميم ، أنه واسع عليهم ، غفور رحيم ، ثواب كريم ، يقبل التوبة من عباده ، فيعفو من كرمه عن كثير فيغفره له ، أوله وآخره في الدنيا والآخرة ، لن رجع اليه يترك ما ليس له ، وأداء ما عليه •

وليس في هذا لغيره من حق يلزمه لأحد من الخلق ، فيبقى في ضمانه مشغولاً في زمانه حتى يؤديه الى أربابه ، أو يخرج منه بما به يبرأ من لزوم أدائه الى أصحابه ، ومن يكون له من بعدهم في قربهم أو بعدهم ، وإنما فيه التوبة الى ربه ، والغرم الى أن يعود الى ذنبه •

فليحذر من أن يخشى على نفسه ما ليس له أن يظهره لمن لم يعلم بأمره ، ولم يطلع على سره ، وكفى بالله عليماً ، وكان الله بالمومنين رعوفاً رحيماً ، فإن هو أبداه لغيره على هذا اظهاراً أردفه في الحال توبة واستغفاراً ، لأن ذلك في موضع ما ليس له معصية أخرى فهو بالتوبة أخرى •

نعم فكيف لي بجواز لا على هذا بعد أن خلع عن نفسه خلع موالاته وأراه فيها حتى بقى عند من أخبره من الناس ، مجرداً من اللباس ، أو ليس هذا في المثال على هذا الحال ، بلى انه لكذلك في نظر أرباب أهل النهي ،

فان ظهر عليه مع أولى الأمر بالعدل ، فصح عليه ولزمه الحد ، فالصبر على الجلد كما يلزمه ولا بد ، ثم لا يرجع باللوم على نفسه في كل يوم ، اذ لم يأت به بعد البلوغ معتوماً ، ولا في حال جنونه مغلوباً ، ولا في ضرورة فيختلف في جواز له ، وانما أتاه بعمده ، مختار الشربة في قصده .

مع العلم بحرامه أو الجهل ، بعد الوقوف على الأصل الذي تكون به الحرمة في بين أهل العدل يوماً ، فكيف يصح له الخلاص على هذا من الجزاء في دار الدنيا ، على انتهاكه لما دان بتحريمه عند من يلزمه القيام به بما لزمه ، فصار عليه في موضع ما ليس له في ركوبه عذراً ، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى ، الا من رجع فتاب الى الله وأطاع فانتقى .

لأنه مثل الزنى مما لا يسع جهله لمن يركبه بعد المعرفة لأصله ، الذي به يقع فيه المنع ، والربا بأنواعه ، وما يأخذه بالمقامرة ، والرشا والمخاطرة الى غير هذا مما أشبه من أنواع السحت المحرم في الاجماع كذلك ، لأنها في هذا الباب على سواء ، كمثله ما لا يحل من الدماء فيما يسع جهله ، وما لا يسع لا فيما يلزم بها من حق أوحد ، فان هذا مما لا حد فيه على من فعله ، وانما فيه الرد لما بقي في يده بعد ، والغرم لما أكله في أيامه على سبيل الانتهاك لحرامه فيما دان به ، سواء علمه بأنه من المحرام في دينه أو جهله ، فهو به آثم ، ورده لازم ، لما أثلفه غارم .

لأنه مما لا عذر له في ركوبه في التعلم ، ولا مع الجهل ، في موضع المعرفة بالأصل ، فكيف يجوز فيصح على هذا من أكله لئال غيره بالباطل لوجود جهله ان سلم من اثمه ، ولزوم غرمه ، فيما أثلفه ولم يقدر على رده ، في اجماع أو رأى في عدل ، يصح من قول من رآه في سماع لجوازه في حقه ، ولا اليه من سبيل في الحق عن دليل ، اذ لا يجوز أن يصح فيه على حال ، الا أن يرجع الى ما يكون له من أرش ماك •

من غير زيادة عليه ، ولو كان مثقال حبة من خردل أو ما دونها ، فهو به هالك ، لأن قليله وكثيره حرام في دين الاسلام ، ولا نعلم فيه من القول اختلافاً ، والمعطى والآخذ المربى سواء اثمهما ، لا فرق بينهما الا فيما يكون من الرد لما زاد مع بقائه أو غرمه في موضع اتلافه ، فانه مما على الآكل لموكله بالباطل ، ولا براءة له الا أن يؤديه لمن له عليه أو البراءة أو الحل على ما جاز له أو يرجع اليه ميراثاً أو ما أشبهه من شيء يخرج به لزومه فيبرأ منه بوجه في ذلك •

وقيل فيه : بأنه مما لا جوز فيه الحل ولا البراءة كذلك ، وعليه أن يؤديه لوجوبه متى أمكنه فقدر أن يسلمه اليه كما يلزمه ، فان غير النوع مما يختلف في جوازه ، فقيل فيه بالمنع ، وقيل بالاباحة على الرضا ، وما جاز للمعطى جاز لآخذه ، وأن تعكس الصورة فكذاك ، اذ لا يصح أن يجوز لأحدهما في هذا ما يمنح الآخر منه •

وعلى المربى عليه للمربى فى رأس المال أن يرده اليه متى وجد القدرة عليه ، وأن يقبل على حال فى الرد لعين ماله ، أو ما يكون من أمثاله ، أو غير ذلك مما يلزم فيه فى موضع العجز عن ردها لانتلافها ، وليس له أن يمتنع من قبضه ، ولا لمن عليه أن يأبى من تسليمه ، فأن ذلك مما به يحكم على كل منهما فى موضع لزومه •

وللمنوع من المانع أن ينتصر من بعد ظلمه ان لم يقدر على الوصول الى أخذ ما يكون له عليه فى الاجماع على ما جاز له أن يتقاضى من ماله فى اتفاق أو على رأى فى موضع الاختلاف بالرأى ، وعسى فى المقاصصة أن يخرج فيها قول بالاجازة •

وقول بالانع من جوازها وما أثبته ، هذا من أخذ الأجور على شىء من المعاصى مثل شهادة الزور ، وركوب المحجور ، أو على شىء من الأمور ، فهى فى ائمه ، ولزوم غرمه كذلك فى حكمه لوجود ظلمه ، ومختلف فى جوازه فيما عدا الفرض الى النفل فأجازه قوم ومنعه آخرون •

وعسى فى الاجازة أن تكون هى أدنى فى النظر من الأقوى ، ولا سيما فى موضع ما يقوم فيه المؤجر مقام المتأجر له فى عمل الشىء عنه بدلا فى ذلك منه فيما يقع الى أن يصح فيه بأنه أصح ، وان لم يصح فليس ما جاز الرأى فيه مثل المجتمع عليه ، لأنه مما يجوز لمن رآه أو نزل فيه بمنزلته فى جواز العمل له به •

الا أن في هذا من القول ما يدل على أن الخمرة في اثمها على العكس من هذا في حكمها ، لما بها من الحد على ما أشار بها في موضع لزومه من غير زيادة عليه لحق يكون لأحد في قول صدق لا جواز لغيره فيه ، فان سلم من حدها فقد سلم في الدنيا ان نجى مما يجوز عليه من العقوبة بما دونه في موضع التهمة حال جوازها ، لا تلحقه بها لمعنى في الأسباب الموجبة لها فيه بما يدعيها •

وبقى له ما يبقى من آثارها موجبا لذنبه لازما له ، لا يتمحى على حال التوبة الى ربه ، مما يجمع الأمرين تارة وأخرى يتفرد بأخذهما ، وربما تجرد عنهما فيما يمكن فيه أن يجوز عليه ، والدماء تارة تقتضى في الجزاء كون القود فيرجع بها الى النفس قصاصا الا أن يقع التراضى الى غيره في موضع جوازه ، وتارة تقتضى في لزومها كون الأرش الى ما زاد عليه حتى الدية بتمامها على حال •

فيرجع بها الى المال الا أن يعفى عنه شيئا منه ، وتارة يهدر الجميع فلا يكون لها شيء من قصاص في قود ولادية ولا أرش لجوازه في لازم أو واسع لمن أتاه ان صح له ، والا فهو عليه في حكم الظاهر لا في غيره ، وليس له أن يمتنع من الأداء لما يلزمه فيه ظاهرا فيكون لحجة الحق معانداً ، وان ماله في السر ان قدر عليه ، ولا كانت أنواع المالاى المحرمة في الاجماع من اللعب لهواه ، والنساء والرقص زهواً ، ونفخ البوق تلهباً

والزمرور ، وضرب العود والطنبور ، ودق الدهرة والطبول لا معنى غير
التلوى ، وما أشبهها من موسيقى أو غيره من كل آلة لعمل دنىء لا من الدين
فى شىء ولا مما أبيع .

فيجوز فى الشرع لأن يكون فى حاك من أنواع الحلال فى الأصل
أو المفرع ، كلا وان لذ فى السمع ، فهو من الحرام المصح على حال شرعاً
يحكم به فيه قطعاً ، فليس من وراثها حق ولاحد ، فهي دون ما قبلها
لا فوقها ولا مثلها لأنها لمجرد التوبة يندفع أثمها ، ولا يبقى لغيره بها
تبعة تلزمه غرمها ، ولئن جاز عليه من العقوبات على فعلها ما جاز لعدم
حلها ، فإنه فى الزجر بمعنى فى النهى والأمر .

وان انتهى به الى الضرب على المكابرة فى تركها أو الامتناع مما أريد
به من العقوبة أدباً له ، فان هذا مما لا يمكن لأن يجوز عليه من قبل
التوبة لا من بعدها فى موضع جوازه لمن جاز له فيه ، فهي كذلك ،
وان خرج منها شىء عن الصغائر الى ما بعد فى الكبائر ، فلاشك أن كل
واحد منهما لأنواع عدة الكبائر فى عظمها لا بد وأن يقع فيما بينهما
التفاوت فى حكمها ، لأن بعضها أكبر ، والصغائر كذلك لأن بعضها
أصغر الا ما تساوى عاجلاً فى حكمه ، لعله موجبة فى معطلاتها ، لجمع

ما تخالف في اسمه من أنواع كل منهما ، ويكون في ظلمه آجلا على قدر عظمه ، ان لم يخرج من ذنوبه كبيرة ، أو ما يكون من صغيرة •

فانه ليس عند التوبة من كبير ولا مع الاصرار من صغير ، ومن لم يتب الى الله تعالى في موضع لزوم التوبة عليه ، فهو في ذنوبه المأخوذ بحوبه ، ولن يضر الله شيئا ، ويجزى الله الشاكرين ثواباً ، والكافرين عقاباً ، والعياذ بالله من زوال نعمه ، وحلول نقمه انه الرحمن الكريم المنان •

فان لزومه على هذا من الحقوق ما قد لزمه فيما فعله فظلمه ، حتى اذا أفاق من سكر عيه ، فتاب الى الله من بغيه ، ثم نظر الى ماله فوجده لا يفي بما عليه ، ولا يمكن فيه التوزيع ، لعجزه عن الوفاء بالجميع ، ونزوله الى حال لا يمكن فيه كون الصلح على ما جاز من الغرماء على حال ، ولا القسمة له على مقدار المظالم في لزومها •

والدينونة في وجوبها ، والتبعات في ثبوتها ، وأراد أن يخرج ما في يده من المال الى المسلمين فيما لزمه ، وكذلك فيما في يديه لغيره ، الا أنه لا يدريه ، فأخرته في جوابك على رأى في جوازه منك ما ذكرته أن للمسلمين أن يردوه اليه يتمتع به مأكلة أيام حياته ، لا تملكا ثم لوارثه

من بعده في الواسع مال فيه ، أهذا رأى منك رأيته في ذلك فاشتبته ؟ أهو
شيء عرفته من غيرك فأخذته ؟

انى لم أحدثه في هذا من تلقاء نفسى رأياً أعتمده فأتى به فيه ،
وانما أخذته بالتلقى له من آثار من تقدمنى من المسلمين ، ممن هو
أبلغ منى علماً ، وأكثر فهماً فزدته من عندى على قول من يذهب الى
جوازه شرطاً بأن يكون في الحال ممن يوفى على أصل المال ، وعلى
ما يكون من ثماره وغلاته .

وكذلك مما قد خرج عن الأصول وما أشبهها الى العروض في انفاذه
على ما جاز له في عوله وعول من يلزمه عوله ، وانفاذ ما يبقى من فضله
فيمن يكون من أهله ، ثقة لظهور عدله ، بالأى يأتى غيها ، ولا في شيء منهما
الا ما يجوز له .

ووالا فهو في قول الشيخ المغربى أبى يعقوب الموارحلائى : بأنه
مما قد جرى مثل هذا الرجل في تلك التواحي ، حتى عاد ماله ، وجميع
ما فيه من يديه لغيره ، ولا تدري به هذه المثابة ، فخرج متنصلاً منه الى من
في زمانه من الفقهاء ثم انهم ردوه اليه يتمتع به أيام حياته في غير تملك .
وأجازوا لمن يعامله فيه فلم ينكروا عليه ، ولعله فيما جاز له ،
لأن جواز مالا يجوز باطل فهو محال ، فكيف يجوز لأن يجوز

— ٢١١ —

في حال ، وجوازه في هذا لمن يجوز له لفقره على رأى من أجازته ،
لا يبين لى ، الا على ما بينته في شرطه قيداً فيه لربطه ، في موضع خروجه
عنه اليهم فيما عليه ، أو مما يكون لغيره مجهولاً في يديه ، فان غير
الأمين على مال الغير لا يجوز أن يؤمن عليه •

وهذا قد خرج منه فصار لغيره من الفقراء على رأى ، أو لبیت
المال على رأى آخر فلم يجز في الحكم ولا في الواسع على قياد هذا
الرأى أن يرد اليه مع ظهور الخيانة ، ولا في موضع ما يجهل أمره في حاله ،
فلا يدري بالأمانة فيما معى فأراه •

وان أطلق في اجازته بما يفيد العموم في ظاهره ، فلا بد من تقييده
بما يرده الى الخصوص في جوازه لمن نزل بمنزلة من يجوز له لفقره ،
كما أوردنا على قياد هذا الرأى من الشروط ، فأغدناه ان صح ذلك •

وعلى رأى من يذهب الى المنع من أكله لماله غيره على هذا من
جهله ومن تفريقه في غيره من الفقراء فيخرج في ماله أن يبقى على حاله ،
وان خرج من يديه فهو راجع اليه ، لأن ذلك من قضائه فيما عليه ،
كأنه ليس بشيء لوقوعه ، لا على ما به يبرأ ، فيجوز له ، وما بقى في
يديه من مال الغير بعينه فهو لأهله •

كما كان عليه من قبل في أصله حتى يؤخذ فيدفع اليهم بعد أن يصح

فيه أنه لهم ، أو يبقى على حاله كذلك ، لا لغاية الا هم ، أو من يكون من بعدهم ، أو يأتى عليه الحشر على ما به وقد مضى من القول ما يدل على هذا كله .

وقد أطلت عليك فى هذه المسائل ، اذ هى عانية ، وكثير من الخلق مبتلى بمثلها ، ومميزها قليل فى زماننا فأجبنا منك جواباً مفصلاً ، ليكون فى زمانك ومن بعدك أثراً يقتضى به ، ونوراً وسراجاً يهتدى به ؟

لا حرج على من أطلان بحثه فيما يروم به المخرج ، مما فيه ولج ، أو يكون على معنى النفقة فى الدين ، خوفاً من رب العالمين ، الا أن فى المسائل ما يشقى غير المسائل من داء الجهالة .

وعلى كل حال فالاطالة فى مثل هذا خير من البطالة ، فكيف يجوز أن يمنع مما طال ، فأتسع لفائدة هى الأنفع فى حق من أراد به المقام الأرفع ، ولقد كثر الظلم فى زمانك ، فقل العلم ، وعز الحلم ، فعسى فى الناس ، مذهب الخناس بلا شك يقتضى الالتباس ، حين تركوا المحمدية ، وبدعوا بدعة الجاهلية ، فأظهروا الحمية ، ومالوا الى العصبية .

فألبابهم فى عمى ، من ظلمة الهوى ، عن روية الهدى ، فأنى ينظرون الى ما على لقوبهم منكوسة ، فلا ترى غير الظاهر من الحياة الدنيا ، كأنهم خلقوا لها لا للآخرة ، فعقولهم فى جميعها حائرة ، ومن شؤمها

طائرة ، حتى لم يبق فيمن يكون كذلك متسع لغيرها ، لظنه أن الظفر بخيرها
هو الفوز العظيم ، غفلة عما وراءها لعمى ، أو متابعة هوى •

وهي المنزلة السفلى ، والهوة الدهيا ، فمن وقع في شباكها الموجبة
في نفسه لهلاكها ، ولم يسرع الى فكها ، هلك مع الهالكين ، أبد الآبدين •

والمبتلى بمثل هذا لا بد وأن يكون كذلك ، فان رجع الى ربه ، وأقنع
بالتوبة من ذنبه ، رد الله عليه بصيرته ، ونور بأسرار الهداية سيرته ،
فخرج مما فيه ولج ، والا فهو على ذلك (ومن كان في هذه أعمى
فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) •

ومن كان كذلك فكيف يجوز أن يتخذ خليلا ، أو يجعل على الطريق
دليلا ، انى لأرى ذلك لأنه في محل الخيانة فأنى تصح له الأمانة ، اللهم
أبدلنى من هو خير منه ، انك على كل شىء قدير •

وقد رأينا الاشتغال به أفضل من الاشتغال بغيره ، لأننا لم نجده في
الآثار مفسراً ، وان كانت معانيه تخرج بالاستنباط من الآثار ، فقد كلت
العقول عن استخراجها بالاشتغال بالفانى •

قال : نعم ان في الاقبال على الفانى شغلا عن الباقي ، لأن القلب
في نفسه واحد ، فمتى أقبل على أحدهما أدبر عن الآخر ، اذ لم يجعل
الله للمرء من قبلين في جوفه حتى يفى بالأمرين •

وإذا كان الأمر كذلك ولا شك ، فالترك لما يفنى لأجل التفرغ في طلب ما بقى أولى وأحق فيما به يقضى فيه بحق ، ولأهل العدل من ذوى الفضل في هذا حكم فضل ، ونحن في الحق لهم تبع في كل مربع ، ومنزلة لمربع ، يمكن فيه البصير الحكيم الخبير أن يستخرج من آثارهم مثل هذا من التفسير وزيادة ، لمعنى الافادة •

ونحن الى الضعف في هذا أدنى ، فلا تتكل على نقوله حتى تعرض ما أوردناه على ما قاله في مثله أهل الهدى ، فانهم منا أبصر ، وقلوبهم أنور ، والحمد لله على ما تفضل فأعطى من جوده وكرمه ، وله الحمد على كل حال وان منع والخير كلما طال واتسع ، كان أرجى وأنفع •

ان أريد به وجه الحق لا غيره من الخلق ، ولئن ظننت في نفسك بأنك قد أطلت على في السؤال عن هذا الحال ، فأثبت من ورائه ما يشبه الاعتذار تأديلاً ، فان في نفسى في هذا أنه بالاضافة الى من له تسأل شيء قليل ، لأن أمره عريض طويل ، ويحتاج في بروء دائئه الى دقة علاج ، لعظيم ما حل به من أجل ما دخل فيه ، فصار عليه •

ولقد كان من عزمى على رده فارغاً من الجواب لمعنى في جبال ، يدلنى على تكدر بال ، على تغير حال ، لقطع وصال ، ظهرلى لا لعلة توجبه لزلة أعرفها من نفسى في يوم أعلى ، هذا جرى في الزمان ، أهل الاسلام والايمان ، لا والذي رفع الخضراء ، وأظلمها على الغبراء •

لقد كانوا على الكفار أشداء فيما بينهم ورحماء ، فلا تقاطع ولا تدابر ولا تمنع ولا تنافر ، برى كل واحد منهم المشفق عليه أخيه ، زيادة على أمه وأبيه ، فكيف على هذا يصح أن تكون كراهية من زاره على بعد المزار ، كلا انهم لأشد شوقاً الى اللقاء من الظمان الى الماء ، قرب هدى ، أو بعد هفاء •

وقد تبدل الأمر فاشتد القلى ، وكثير الأذى ، فعدم الناصح لقلة الصالح ، فأين الاخوان ؟ أين الأعوان على نوائب الزمان ؟ أين من يقول الصدق ، ويتبع الحق ، هذا خطابى وكتابى ، فأين من يعمل بصوابى من جوابى ، لما جاء يسألنى فى هذا ، فأتى به فى المحرم سؤالاً واحداً ، محمولاً لفرقه لنجعل كل شىء جوابه معه عن الآخر مفصولاً •

وقدما من سؤاله ما أولى به أن يقدم ، وأخرنا ما كان أولى به أن يؤخر ، وزدنا فيما بينهما أجوبة عن المسائل فى المستحل والمحرم لم يتعرض لها المسائل لتمام الفائدة بها فيها ، فكانت على هذا الحال هذه الاطالة فى مسائلى ، منى على نفسى لامن سائلى •

وعلى مثل هذا الترتيب فى تفصيلها فليعمل فيما يسأل ، فانه أدنى فى البيان الى فهم الانسان ، وألذ فى السماع ، وقبل فى الطباع ، وأقل عنا على الجيب فى المقال ، اذ لا يحتاج معه الانتقال ، الى اعادة السؤال ،

والله أعلم بالصواب في هذا وغيره ، فانظر فيه كله لتعمل في أمرك
بعدلته ، لا بغيره ، فأنى انما أهدتك من بعد العلم طرهما ، زادك الله
بالتوبة شرفا .

فاما أن أحصى في القول جميع ما في هذه الفصول ، فليس من طاقتي
لأنه مما يحتاج الى مجلدات في شرحه ولعلها ألا تحوى الا أيسره ، دع
كله أو أكثره ، فاعذر محبك مما لا طاقة لسه به ، فان العلم بحر ليس له
من ورائه ساحل .

فكيف يجوز فيصح أن يستقصى من كل وجهة ، كلا لا سبيل اليه ،
وان ظنه جاهل فليس الأمر على ما يظن من الأخيرة له به ، لأنه متسع في
أكتافه بعيد ما بين أطرافه ، لا يؤتى أدناه ، فأنى يبلغ الى أقصاه ،
وان لمج في الطلب من دج ليله ونهاره ، وحضرته وأسفاره ، لما قدر على
عبوره ، لوجود قصوره .

وان وعى كل ما سمع ورأى ، ولكنه يزداد في كل يوم علماً ، فينقص
من جهله على مقداره جزماً ، فان بقدرتك على أن تغترف من تميزه غرفة ،
تبل بها صدك ، والا فما أولاك أن تقتحمه بدليل ، على ما به من سبيل ،
خوفاً عليك أن تغرف أو تأخذ بدعابه فتشرق .

فان من لا يقدر على عومه ، يخشى عليه في رومه ، أن يهلك في

يومه ، أو بعده مما أقبل لا من جهة نفس العلم ، ولكن من جهة الظلم ،
لوضع الشيء في غير مكانه ، جهلا خيه بتأويله في حكم أو قول أو عقد
في حزم ، فاحذر أمثال هذه الأحوال ، فان العمى يؤدي الى الضلالة
الموجبة للردى ، ولا تقف في حال ما ليس لك به علم ، في نية ولا خاطر
بال ، ولا فعل ولا في مقال (ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
مستثولا) •

وجميع ما يكون منك كذلك عملا ونية وقولا ، فاياك غيما يلزمك أن
تكون جهولا ، وأن تتبع الهوى ليضلك عن سبيل التقوى ، فانك على العذاب
لا تقوى ، فعد عنك مهمامة الحيرة ، وكن من نفسك على بصيرة ، لا يعرنك
المال وان كثر ، ولا الجاه وان كثر •

وجميع ما يكون من متاع الحياة الدنيا وزينتها كذلك ، فانه في بابه
شيء مؤذن بذهابه ، وان بقى في يديك مدة حياتك ، فلا بد أن ينزع منك
بالعدل كرهاً يوم مماتك ، فتبقى في الحين صفر اليدين ، ليس معك منه
شيء الا ما تلقى به ربك من آثاره الموجبة لثوابه في جنته ، أو لعقابه في
ناره •

فكيف ينخدع به عن رشده عاقل ، أو يصح هيجوز أن يؤثره على
الآخرة الا غافل ، ولا شك في زوال العاجل ، ودوام الآجل ، من فاسد
أو صالح ، فان ترد المتجر الرابع فانتهبه من رقدة الجهالة لعمى ، وينتقيض

من سنة البطالة يهوى ، وانظر في أمرك الذى به وعليه في مرك ، الذى به ،
وعليه في مرك الذى أى شىء يرجع بك في المرجع •

لعسى أن ترى من وزرك الذى حملته على ظهورك ، مالا تقوى على
النهوض به يوماً فتندم على ما فرطته في جنب المولى حين تعلم أن الآخرة
خير لك من الأولى ، وعندها فتقاسى في دهرك على ما مضى من عمرك ،
فيكون لك من أحد الدواعى الى تعجيل الخلاص في مقام الاخلاص ، دائم
العبادة لعالم الغيب والشهادة ، ولا تبغى به بدلا ، ولا ترضى عنه
خولا ، فلا تقنع بغيره منزلا •

الا أن هذه الانابة من العبد المخطيء الى سيده المنعم عليه بأنواع
النعم الظاهرة والباطنة الموجبة من ربه ، لمريد قربة ، وطوبى لمن رجع فتاب
الى من جميع ذنوبه ، ولم يصبر على شىء من حوبه ، وأدى ما لزمه
ونترك ما ليس له حتى يلقاه على الرضا عنه ، فيعطى من أمامه في حينه ،
كتابه بيمينه ، فيقول : (هاؤم اقرءوا كتابيه • انى ظننت أنى ملاقى
حسابيه • فهو في عيشة راضية • في جنة عالية • قطوفها دانية • كلوا
واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية) •

والويل لمن أبى أن يرجع عن باطله ، فيقلع حتى يلقى ربه على اصبره ،
حاملا ذنبه ، فيؤتى من وراء ظهره في حالة كتابه بشماله فيقول : (يا ليتنى

لم أوت كتابيه • ولم أدر ما حسابيه • يا ليتها كانت القاضية • ما أغنى
عنى مالىه • هلك عنى سلطانيه • خذوه فغلوه • ثم الجحيم صلوه •

فانها المساوى ولا شك لمن طغى ، وآثر الحياة الدنيا على الآخرة فى
عمى ، أولاتباع هوى وبئس المثوى ، ولابد من أحد الدارين ، فاختر
لنفسك أحد الأمرين ، ما يؤدى الى الجنة أو الى النار ، فأولئك الاختيار
ما دمت فى هذه الدار ، فكما تجارى وكما تدين تدان ، من خير أو شر ،
نفع أو ضر •

وجميع ما يكون منك لابد وأن يرجع اليك ، فيكون لك وعليك ، وعلى
العباد لزوم الاجتهاد ، فى طريق الرشاد ، والله الموفق للسداد •

فتوكل عليه فجاهد فيه ، فان من توكل عليه كفاه ، ومن جاهد
فيه هداه ، ومن نظر فى المال هان عليه بذل المال فيما يرى له فى
الحال روم النجاة فى الآخرة من الإنكال ، والسلاسل والأصفاد والأغلال ،
ولم يبال بحمل أعباء أثقال أنواع الأعمال •

لأنه يراه بالاضافة الى ما يخافه ، أو يرجوه فى أخراه قليلا لكثير ،
من صغير لكبير ، فقام اليها لمبادئ فى الحال ، ولم يسكن الى باطل
الآمال ، وغرور من يثبطه عن النهوض بها فى حال ، حتى قضى نحبه ،
فلقى ربه ، غير مصر على ذنبه فى شيء نهاه عنه ، فركبه أو أمره به فتركه

بظلمه في جهله أو علمه ، فكان كمن لا ذنب له من فضله عليه ،
لرجوعه اليه •

هذا مقال في هذا على مابى في حالى ، من ضعف بالى ، فخذ ما أتيتك
به من العدل في قوة ، وكن لحقه من الشاكين ، ولصوابه من الذاكرين ،
وما كان من خطأ فدعه ، وخبر به فادغه ، وإن تقدر على تدميره ، والا
فالرد عليه لنكيره ، لئلا ينخدع به طالب حق عن رشاده في منهج سداذه •

فانى على ما به وعليه واهى البصيرة مهما أنا أقرب في أمرى الى
الحيرة ، وقد كان الاعتذار أولى بمثلئى ، لسخافة عقلئى ، لكن لشدة الحاجة ،
وكثرة اللجاجة على في البيان ، أخذت في جوابه بعد أن طال به الزمان ،
فكان من أمر الله ما قد كان ، فالصواب من الله ، والخطأ منى ومن الشيطان ،
والله ورسوله منه بريآن ، وأنا أعزم على من بلغ اليه ألا يعجل فيما أراد
به فيه أن يعمل حتى يعرفه حقاً ، في دين أو رأى فيأخذ به أو يعرفه
خطأ فيرده •

فان غير الحق لا يجوز أن يخفى عليه فيبقى على ما يلزمه من
الموقوف في حاله ، لوجود أشكاله ، فيما معه حتى يصح له أحد
الأمرين فيه فيما له أو عليه •

وما أنا ذا أستغفر الله ربى من مخالفة الحق في هذا وغيره من جميع
ذنوبئى ، والسلام على من اتبع الهدى آخر الكلام من العبد الفقير الى
ربه التقدير : جاعد بن خميس بن مبارك الخروصى بيده •

الباب الثانى عشر

فيمن دعتة نفسه الأمانة بالسوء اجابة داعى الشيطان لجناية الخراج من الناس للسلطان

* مسألة : ومنه أعنى الشيخ أبا نبهان ، وسئل عن دعتة نفسه الأمانة بالسوء الى اجابة داعى الشيطان ، فتعمل فى جناية الخراج من الناس للسلطان ، على وجه الظلم ، بجهل أو بعلم فى دينونة أو استحلال لما جمعه من المال ، ما الذى يلزمه فى ذلك ؟

قال : ان هذا لمن الظلم ، ومن التعاون على العدوان والاثم ، فهو من الحرام بالكتاب والسنة والاجماع فى دين الاسلام ، ولا نعلم أن أحداً من أهل العلم يذهب الى اباحة قليل الظلم ولا كثيره على حال ، فى نفس ولا مال فى عموم ، ولا خصوص ، لأحد من أهل الاقرار ، ولا من ذوى الإنكار على الأبد فى كل زمان ، وبكل مكان +

فانه موضع الهلاك لما أتاه فى دينونة أو انتهاك ، وعلى من تلبس بشيء من أنواع جنسه فى غيره أو فى نفسه لتضييع شيء من اللوازم ، أو ركوب شيء من المحارم ، بعلم أو جهل ، أن يبادر التوبة فى الحال من

غير ما تأخير لها في افعال ، أبدأ فيما صغر ، دع ما كبر ، فان الاصرار على الصغير نوع من الكبير *
 وأن يدين الله بأداء ما يلزمه أن يؤديه من الرد لما يبقى في يديه من هو له ، فانه مما عليه ، والا فالغرم لما أتلفه بالعدل ، كما يلزمه من القيمة أو المثل ، في موضع التحريم ، فان المستحيل لا غرم عليه ، فان وافى ماله بالجميع ، والا فلا بد له من التوزيع على مقدار ما يكون لكل واحد من غرائه الا بالرضا على ما جاز ، والا فلا بد له من أن يعدل بينهم كما يكون على الحاكم أن يحكم به فيه أن لو أنزلوا اليه فيما يصح لهم عليه *

وما بقى في لزومه فالدينونة لمسيرته بأدائه حال مسيرته ، وليس له في مقدرته أن يؤخر المظالم ، وما حضر من غيرها فلزمه بالطلب في الجبران يؤديه الى أهله ، ولا يقدم أحداً على الآخر في موضع التساوى في لزوم ما يكون له عليه أن يوفى به من حقه اليه ، ولا أن يدخر لنفسه ولا لغيره الا ما أجز له في حاله من غير مجاوزة لما يجوز له من الرأي في موضع الاختلاف بالرأى الى ما لا يجوز له أن يعمل به في وقته *

وان جاز لغيره ممن يراه ، فانه مما ليس له حتى ينزل فيه بمنزلته ، وما جهل ربه وأياس معرفته ، فلم يطمع أن يعرفه في يوم ، جاز لأن يلحقه حكم المجهول بما فيه منه الاختلاف في القول ، وقد مر يذكره فيما قيل هذه المسألة فينظر فيه من هنالك وكفى *

قلت له : فان لم يقدر على القسمة لقلته في كثرته ما لهم عليه ، ولم يقع الصلح على ما جاز لهم فيها في يديه ؟

قال : فهو على حاله ماداموا على ما هم به ، أو يحدث له من الزيادة في ماله ، وما به يقدر على تقسيمه بين من يكون له فيه في موضع ما لا يجوز له أن يعطى أحداً من الغرماء دون غيره ، أو يسطلحوا على ما جاز لهم في الحكم أو المواسع ، والا فهو كذلك ، اذ لا يصح في تكليفه أن يلزمه مالا يقدر عليه ، ولا أن يبدله فيما لا يبرأ به .

فان بقى على هذا حتى يموت في عجزه عن الوفاء بشيء مما لزمه في ظلمه من تبعة أو ضمان لزمه في عمد أو خط

قال : قد قيل في الجميع انه يكون لموته فيما يتركه من المال ، فان أمكن فيه صحة كون التوزيع على مقدار ما فيه مما يصح عليه ، والا فالرجوع في أمره الى الصلح ما اتفق لأن يكون على المواسع ، والا جاز لأن يلحقه حكم ما لا يعرف ربه في الحال ، وقيل فيه بأنه يبقى على حاله ما أمكن في كون الصلح لأن يكون يوماً على ما جاز حتى يمتنع جوازه على حال ، فيصح فيه لأن يكون كذلك .

وما باد أهله أو غابوا حيث لا يعرفون بموضع يكونون فيه ، ولا يسمع لهم بخبر ، ولا يرجى لهم أوبة خرجوا من ديارهم وأموالهم طوعاً أو كرهاً ، فجهلوا ولم يطمع لهم بمعرفة لذرية تبقى من بعدهم .

فكذلك على هذا من أحوالهم يكون ما قد تركوا من العروض والأصول في جواز دخول حكم المجهول عليه أم لا ؟

قال : نعم هو كذلك لا فرق بينهما فيما أعرفه من قول المسلمين في اسمه ، ولا فيما يصح فيجوز في حكمه ، لا العلة الموجبة لايجاد الاسم بما يتبعه من الحكم ، هي لا غيرها ، فكيف يجوز على شيء من أفراده ألا يكون من آحاده حتى يصح فيهما أو شيء منهما دعوى الفرق ، على ما جاز في الحق ، في اجماع ، أو رأى في نزاع ، اني لا أعرفه مما يصح كذلك .

ويجوز على ما أتى عليه الجوائح من القرى والبدران ، حتى ينمحي أثر العمران ، من جهة الأمطار أو السلطان ، حتى لا يدري كل واحد من أهلها موضع ماله منها ، أو ما يكون كذلك ، أو ترى أثر الفرق بين الأصول والعروض في مثل هذا فيما يجوز عليه أن يلحقه من ذلك ؟

قال : لا أعلم ، اني لا أدري وجه الفرق بين العروض والأصول فيما يجوز عليه منهما ، لأن يلحقه حكم المجهول فيما معنى في هذا فأعرفه من الصواب في القول ان لم يصطلحوا على ما جاز لهم ، أو بلغ الأمر به الى حال لا يصح معه وجود الصلح على شيء في ذلك .

فان كان فيها لمن يملك أمره ، ومن لا يملكه : فهل من حيلة حتى يبلغ كل منهم الى ماله فيها ، أو ما دونه على ما جاز له ؟

قال : فاذا خفى رسمها ، ولم يصح لكل واحد عين ماله امتنع
 قسمها على الغيب في الحكم لعزّة وجود العلم ، وأى مخرج لها من الجهل
 في القسم على هذا من أمرها في موضع ما لا يكون من الرّم ، فتبقى على
 حالها ، ولا من المشاع في أصلها بين من هي لهم من أهلها ، فيرجع بها الى
 معرفة ما لكل واحد فيها من سهم في الجملة يدرك بعلم ، فيجوز
 لأن يصح فيما به يصح أن يحكم ، أو عرفه فلم يصح له في ظاهر الأمر ،
 وأبى عليه أن يقسم من قبول دعواه من له الحجة فيه أو من يشبهه فامتنع
 عليه أن يصل اليه على ما جاز له في الحكم •

وعسى في الواسع أن يجوز لمن عرف ماله بحدوده من جهالة الأربع
 أن يجوزه فيجده كما عرفه من غير ما شك فيه ما لم يعارضه بالمنع له
 حجة حق لن هي له عليه في حكم ما ظهر ، وما جهله من أطرافه في الاحتياط
 من كل وجهة يشك فيه منها في مبلغ حده ، حتى لا يشك في المحدود أنه
 غير ماله في احرازه لما دونه ، أو ما لا زيادة عليه بمالا شك معه فيه •

والا فلا سبيل اليه في أن يضع يده فيما لا يدريه ، ولا أن يقضى
 على غيره كرها بما لم يصح له ، ولم يكن في يديه في موضع ما يكون
 لخصمه من الحجة ، مثلك ماله •

وعسى في القياض لمن لا يملك أمره بماله في تلك البقاع منها أو من

غيرها ، على معنى النظر في الصلاح بالرضا من جميع الشركاء ألا يخرج من الصواب على رأى فى الواسع حين لا يشكوا فيه أنه مقدار ماله الى ما زاد عليه ، مع ظهور المصلحة له ، والأمر واللبس من أن يكون بين من لا يجوز بينهما •

والا فمن حيث لا يخفى أن يكون كذلك ، على رأى من يجيز القياض فى موضع ما يكون صلاحاً لمن لا يملك أمره فى حاله ، أو على كل حال ، وما بقى منها لمن يملك أمره من بعضها أو كلها ، فالسقمة فيه انما تكون على ما يقع التراضى عليه ، والا بقى على حاله مجهولاً بما فيه صار معلولاً •

وعلى رأى من لا يجيزه أو امتنع جوازه لعدم الاحاطة بمقدار ما يكون لمن لا يملك أمره فى الحكم والاستحاطة أو امتناع من بعض الشركاء لعدم حضوره فى الحال ، وما أشبهها من الموانع الموجبة فى حكمها التذمر صحة قسمها أو لعدم الصلح على ما جاز فيها ، فتبقى على حالها ، وتكون الى المجهول فى مالها ان بلغ لها الأمر الى حال لا يصح معه زوال الصلح •

ويخرج فيها على رأى آخر أن يلحقها من حينها من غير ما تأخير لها ، حتى يمتنع جوازه ، غير أن ما قبله أصح فى النظر وان حجج ، وان كان فيها شيء مما لا يدري لمن هو ، ولا أين هو ، أو يخفى على هذا أخذه حتى لا يوصل اليه بعلم •

والاستحاطة تصح في الواسع أو الحكم ، فيشبه في المنع أن يكون
علة لوجوده الا على رأى من يذهب الى أنه يكون من مال الله فيجيزه
للفقراء ، أو لبیت المال ، فإنه مما يجوز على قياد رأى من يجيزه غير
الحكم على نظر من له معرفة بالمصالح من أهل الصلاح .

أو على رأى من يجعله لبیت المال فالنظر فيه في أيام العدل الى
الامام ، والا غالى من يقوم فيه مقامه من الحكام أو الجماعة بعد ذلك ان
عرف بحدوده من أو أتى عليه الاحتياط في التحرى له ، حتى لا يبقى
معه شك أنه في مقداره الى ما زاد عليه ، والا فلا سبيل الى الدخول فيما
لا يدري من كل وجه على حال ، ولا يبلغ فيه الى زوال ، وما به من
اشكال .

والقول كذلك يكون في أولئك الذين غابوا من بلادهم اذا آبوا من بعد
فلم يعرف كل واحد ماله ؟

قال : نعم فيما يكون لهم ، وعليهم من ذلك .

وجميع ما اختلط من شيء بغيره ، أو خلطه أحد يحوزه اذا لم
يعرف كل واحد مقدار ماله فيه أو عرفه ، فلم يصح له في موضع
التناكر من أهله ، ولم يقدر على تمييزه ، ولا بلغ الى ما يكون له من
ظالمه أعلى هذا يكون ؟

قال : نعم ان عز فيه كون القسم على ما جاز له في الحكم ، ولم يتفق الشركاء على صلح جائز لهم ، أو امتنع جوازه من جهة الخطاء كلهم أو بعضهم ، لأنى لا أرى له مخرجاً من ذلك •

وعلى هذا يكون حكم جميع ما لا يدري من أملاك ربه ، أو يصير الى حال لا يدرك معه قسمه ؟

قال : هكذا عندى ، لأنه اذا جاز على شيء لم يصح الا أن يجوز على جميع ما يكون في الأملاك من ذلك في موضع جوازه عليه في اتفاق ، أو رأى الاختلاف بالرأى ان لم يصطلح الشركاء على شيء صح جوازه ، ولم يكن تأخير له معنى يرجى فيما سيأتى ، أو صار الى حال لا يصح معه جواز الصلح لمانع لا يرجى له زوال •

وعلى من بلى في مثل هذا بشيء من الضمان أو التبائع أو الديون أو الودائع ، أو اللقطات أو المظالم التى في يديه أن يفرقه بعد الاياس من معرفة ربه في الفقراء من الناس ، وله ذلك أم لا ؟

قال : لا أعلمه مما عليه ، ومختلف في جوازه له ، فقيل بالمانع ، وقيل بالاباحة ، وعلى رأى من أجاز له ، فان صح ربه خيره بين الأجر والغرم ، وقيل لا شيء عليه من بعد التفرقة في الحكم ، لأنه قد فرقه على ما جاز له فلا تبعة ولا ضمان •

وعليه أن يوصى به فرقه أو لا ؟

قال : قد قيل أن عليه أن يوصى به مع القدرة حال لزوم الوصية ،
إذا لم يخرج منه بوجه يبرأ به خصوصاً في موضع تعلقه بالذمة ، فإن
ضيق ما قد لزمه من غير ما عذر يكون له لم يعذر في تعمله لترك ما عليه
إلى ما ليس له في موضع لزومه أبداً •

ومختلف في لزومها من بعد التفرقة على رأى من أجازها في مثل
هذا ، لا على رأى من لا يجيزها ، فإنها على قياده لا بد وأن تلزمه
على حال •

وفيمن في يده شيء من الدراهم والدنانير لغيره ، ثم هلك ولم يصح
له وارث في موضع ، فكيف يعمل بها إذا لم يعرف الورثة ؟

قال : فهي بحالها على ما هي به لو ارثه من واحد أو أكثر حتى
يخرج منها إليه على ما جاز له فيما في يديه ، أو يأتى عليه حال
الاياس ، من معرفة من هي له من الناس ، فيجوز لأن يلحقها حكم
الاختلاف على هذا من أمره معها •

فإن فرقها في الفقراء جاز في أكثر ما جاء من القول والعمل به في
مثل هذا من قديم ، وإن صح وارثه إلا أنه أوصى بجميع أملاكه من
ضمان لزمه ولم يعرف ربه وصح ذلك ، والوصى أنفذ من ماله ثلثه ،

ونترك ما بقى ميراثاً لوارثته من أفتائه بذلك ، هل لمن في يده الدراهم أو الدنانير.
أن يسلمها الى هذا الوصى على هذه الصفة ؟

قال : فالذى عندي في هذا أنه ليس له أن يسلم له شيئاً مما في يديه بغد أن عرف أنه ممن يقبل غير الحق في غير مبالاة فيما به يعمل ، فإن فعل فهو لما سلمه ضامن ، ولله غارم حتى يصح معه أنه قد بلغ الى أهله على ما جاز من تفريقه بين الفقراء فيمن جاز له .

أو وضع في أحد المواضع التي جاء الرأي بأنه يوضع فيه على رأى من يقوله في ذلك ، والا فلا ، لأن هذه الجناية تدل في الوصاية على الخيانة ، وإن كان من قول من أفتاه أخذه فعمل به ، فإن غير الحق لايجوز على حال .

وهذا كأنه خارج عن الصواب في موضع جواز الوصية وثبوتها ، فكيف يجوز له أن يقبل ما ليس بحق فيعمل به ، وإن ظنه حقاً فالظن لا يغنى من الحق شيئاً فاعرفه .

وإذا لم يجز له أن يسلمها الى هذا الوصى على هذا من أمره ، وأراد الخلاص مما في يده ، فأى شيء يعمل فيها بعد أن صح معه أنه أوصى بماله كذلك فجاز ذلك ؟

قال : فليرجع أمره الى الحاكم حتى يقيم له من الثقات من يتولى

أمرها في انفاذها على ما جاز فيها ، أو تركها في يده أمانة ، فان عدم الحاكم للجماعة تقوم مقامه في ذلك .

فان لم يقدر على الحاكم ولا الجماعة الذين يكونون له حجة ، وصاروا بمنزلة المدوم في الحال ، هل يجوز له انفاذها فيما جعلها فيه الموصى ؟

قال : على قول اذا صح معه ثبوتها فيما أوصى به كذلك ، وقيل ليس له ذلك .

وعلى قول من أجاز تفريقها ، فهل يجوز لمن يلي أمرها أن يعطى البالغ والصبي والمجنون ، والعاقل والصحيح والمريض من ذكر وأنثى ؟

قال : على رأى من أجاز له لأنه مطلق الا جازه في الفقراء ، الا أن يكون في حاله ممن لا يجوز أن يعان بمثله ، غير أن الصبي ومن لا يعقل يدفع الى من يقوم بأمرهما من أهل الثقة ، وعسى فيمن لم تكمل ثقته من المأمونين أن يختلف في جوازه مع أهل العلم من المسلمين .

وكذلك الصبي ان كان في ذلك بحال من يؤمن على حفظه من الضياع ، وصونه من الايضاع له في غير المصالح يشبه أن يلحقه معنى الاختلاف في اجازة الدفع في مثل هذا اليه لمعنى البراءة به على هذا ، والا فهو

بمنزلة من لا يعقل ، ليس له أن يدفع اليه من ذلك الا مالا يغيب عن علمه ،
أو من يقوم فيه مقامه حتى يستفرغه في مصالحه •

فانه مما يجوز له على معنى رأى من أجاز تفريقه ، وفي اللباس
حتى يفرغه عليه ، وكفى في موضع جوازه •

ويجوز له أن يستعين في تفريقه لها بغيره ؟

قال : نعم الا أنه فيما يتواري عن علمه قبل أن يبلغ الى من له
به يدفع ، يحتاج الى أن يكون بمنزلة الحجة له وليس ذلك الا لأهل
الثقة وما دونهم من المأمونين ، على ما به يأمرهم فيه ألا يجاوزه بالعمد
الى غيره ، فلا بد فيمن يكون كذلك من أن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه
لبراءته حتى يصح أنه بلغ الى من أرسله به اليه ، أو أنه لم يبلغ •

ويجوز في رأى لأن يخرج في لزوم السؤال عليه ، كذلك اذ لا يصح
أن يلزمه على رأى من أجازه له ولا بد من لزومه على رأى من لم يجزه
أو يفرمه ، وليس عليه مع الثقة سؤال ، وان لم يصح معه أن يبلغ الى
من أمره أن يدفعه اليه على حال •

والثقة من القوم كذلك اذا لم يتوهم عليه خيانة فيما يأمره به فيه ؟

قال : هكذا عندى أنه قليل ، فان سأله فأخبره بأنه قد أداه على الوجه

الذى ينبغى من الواسع فهو مما يؤمر به استحباباً ، وان لم يسأله
فلا بأس عليه •

ومن كان مجهولاً معه ، ومعروفاً بالخيانة ؟

قال : ليس له أن يأمنهما على شيء من هذا فيما به يغييان عن
علمه ، قبل أن يبلغ الى من أراد به ، وانما له فيما يكونان بعينه أو
بعين من يجوز له أن يجعله رقيباً عليهما لا غيره ، فان فعل ضمن حتى
يصح معه بلوغه الى من أرسلهما به اليه غير منقوص فيبرىء من الضمان ،
ولكن لا بد له من المتاب الى الله تعالى من فعله ما ليس له فيه ، وفي
هذا ما يدل على لزوم السؤال والغرم قبل أن يصح معه ذلك على حال •

والمتهم كذلك ليس له أن يأمنه عليه ؟

قال : نعم هو كذلك عندى فيما فيه أعرفه ، ولا يبين لى على هذا
الا ذلك •

وهل يجوز لأحد أن يعينه على تفريقها ، وأن يأخذ ما دفع اليه
منها ثقة أو لا ، اذ قال له : ان هذه الدراهم أو الدنانير مما أوصى به
فلان لكذا ، أو قال انها لفلان أوصى بها لكذا ، أو صح معه ذلك بغيره ؟

قال : قد قيل بجواز قوله غيماً في يده ، وان لم يكن ثقة ما لم يصح

— ٢٣٤ —

كذبه ، أو يعلم أنه من مال الموصى ، لا باقرار من هى فى يده ، ولكن بغيره ،
وقيل : انه يجوز من الثقة لا غيره على معنى التصديق له ما لم يعارضه
فى ذلك معارض ممن له النجدة فى ذلك .

وقيل : انه لا يجوز حتى يصح بغيره من البينة والا فلا ، ولو
كان ثقة والا فالاعانة له كالأخذ من يده سواء ، ولا فرق بينهما فيما
عندى شيهما ، والذي أحبه من هذا رأى من يذهب الى جوازه من الثقة
لن جاز له ما لم يجاوز مقدار ما يجوز له على رأى من أجازه
لا على غيره .

وكذلك فى المعونة ان لم يكن من فى يده أقر أنه لغيره ، أو صح معه
بغيره فلا يضيق على معنى الاطمئنانة فى الواسع قبوله من قوله ، وان لم
يصح معه دعوى الوصاية بذلك أولا أنه أوصى فيه اليه ما لم يعارضه
بالمنع من له الحجة عليه فى ظاهر الأمر فى الحكم .

وعسى فى المأمون ان لم يبلغ به ما يظهر عليه من الأمانة الى الثقة
ألا يتعزى من أن يلحقه معنى الاختلاف فى موضع جواز الاطمئنانة
الموجبة لزوال الريبة ، وليس الى جوازه فيما عداها من سبيل الا أن
يكون فى يده ، فيجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف فى جوازه حتى يصبح
معه من علمه ، الذى لا يشك فيه ، أو بالحجة التى هى فى حكم الظاهر
حجة ، فيجوز له على هذا الرأى أن يعينه على أمره فى تفريقه ،

وأن يقبل منه ما يدفع به اليه اذا كان ممن يجنوز له في موضع ثبوته ،
واباحة العمل به لعدله في حقه .

وجواز الاعانة على القيام بما جاز له بعد أن يصح معه ما صح
لبيه ، فجاز من كل وجه على هذا الرأي ، إذ لا يصح أن يمنع منهما الخفاء
أمانة أو لظهور خيانة الا في موضع ما تكون الاجازة له من الموصى بالوصاية ،
فانها مع صحة خيانتة لابد ، وأن تبطل وصايته .

والا فلا أعرفه مما يصح فيما يصح ، فجواز لعدله في موضع جوازه
لفضله ، لأن العدل معان والحق ممتنع ، اللهم الا أن يكون منهما فيحتاج
في أكثر القول الى أن يدخل معه الحاكم من الثقات في الانتاخذ حافظا عليه ،
ثم ليس له أن ينفرد في مثل هذا بشيء دونه .

وأرجو في قوله هذا مما أوصى به فلان لكذا أن يكون أقرب من
قوله هذا لفلان وصى به لكذا لما يحتمل في الأول ألا يكون من مال
الموصى ، وليس الثاني لما فيه من التصريح كذلك .

وان لم يعلمه المعين له على تفريقه أن مال لغيره ، ولا صح معه
بالحجة ، ولا أقر له به ، فالاعادته له جائزة على كل حال ؟

قال : هكذا يخرج فيه عندى من قول المسلمين ، والأخذ من يده لن

يدفع اليه بشيء منك كذلك ، ولا أعلم فيه من قولهم اختلافاً ، ولا يبين لى
فى النظر أن يجوز فيه الا ذلك •

فان دفع الوصى بشيء من هذا المريض على يده أو على يد رسوله
اليه ، فيقبض الشيء للمريض أحد غيره ومات من قبل أن يأخذه ، فالى
من يكون فى حكمه ؟

قال : لا أعلم أنه يحضرنى فى هذا شيء أعرفه فيما لا يعرف ربه
من قول المسلمين فى الحال ، فارفع فيه ما يقال ، وفى القياس له بغيره
من الهدايا ان صح ما يدل على أنه ان كان القبض عن اذن المريض وأمره ،
فهو له ولوارثه من بعده ، والا فحكمه راجع لمن هو له فى الأصل ،
لأنه لا فرق بين المعطى ورسوله ، اذ هو بدل منه •

وعلى هذا فكأنه بعد فى يده لمن يخرج عنها ، واذا صح فيه بأنه
مما يشبه الهدية ، جاز لأن يلحقه معنى ما جاء من الاختلاف فى العطية
على حال ، ولا سيما بعد الانفصال من يد المعطى فى أنها تكون للمعطى ،
أو يرجع اليه ولكنه لا يصح أن يكون كمثلها فى كل وجه فيها •

وعسى فى ذلك ألا يبعد فى فى رأى من أن يكون كذلك أن لو قيل به
فى هذا الوجه على رأى ، وان كان لا من مال المعطى ، فانه مما قد
أجيز له فيه على رأى من أجازة للفقراء ، فصار فى قياده لهم على سبيل

الاستحقاق في الجملة لا على التعيين في الخلاص ، لأحد من الأشخاص •
وما لم يحرزه بعد ، فالأقرب الى أن يكون على حاله كغيره من مال الله تعالى على رأى من يذهب الى هذا في مثله ، لأنه ليس بمال للمعطى على حال ، ولا هو حق لازم لمعين في ملكه ، فيكون له فيمنع من أن يعدى به الى غيره ، فلهذا أعجبنى ألا يكون له الا بالاحراز من غير قطع عليه ، بأنه لا يجوز أن يصح فيه الا هذا ، لأنه موضع رأى لمن كان له أهلاً لذلك •

فان أمر رسوله أن يعطى أحداً فدفع به الى غيره ممن يجوز له عمداً ، أو في خطأ ؟

قال : فالرد له على المخطيء ان قدر ، والا فالغرم له كما يلزمه ان لم يحرزه له ، والمتعمد أقرب الى هذا فهو به أولى من غيره أن المرسل لا مخرج له من الضمان مهما كان رسوله في غير موضع الحجة له في ظاهر الحكم •

وله أن يأخذه برده وعزمه لأنه قد خالفه فيما أمره به ، وان أتمه له جاز لأنه في أصله لا لمعلوم من الفقراء في حكمه ، فيمنع أن يعدى به الى غيره ، وان كان في موضع الحجة فعسى في النظر ألا يتعري من أن يلحقه معنى الاختلاف في ضمانه معه على هذا ان لم يتمه له •

ويعجبني له أن يجيزه له في موضع الخطأ ليخرجا من الضمان جميعاً ، فان المخرج لهما به قريب ، فان يرام على دنوه مما بعد لا لفائدة ، وفي العمد فان أخذه فهو أهل لذلك خصوصاً أن تخطيء به الأفضل من تراثه الأرذل ، وان جاز له جار فبراً جميعاً من ذلك •

فان أعطى من هذا من المال لصبي أحداً يظنه مأموناً ، فاذا هو خائن ليس له أن يأمنه على ذلك ، ولشيء في يده بعد ؟

قال : فليرجع عليه في أخذه منه ، فان كان في منزلة الحجة يوم الدفع به والقبض من هذا له ، فلا شيء عليه من ورائه ، والا فالتوبة لأبد منها لائتمانه عليه ما في يده لغيره أمانة ، أو في ضمان من ليس له أن يأمنه عليه الا باذن من ربه على ما جاز •

وقد عدم في هذا الموضع ، فلم يجز له أن يستأمن عليه من لم يصح له معه ما يقتضى في صحته الأمانة من مجهول أو معروف بالخيانة ، أو من يجوز عليه أن تلحقه أسباب التهمة بها ، وان يكن الذي أعطاه للصبي في موضع جوازه لاستحقاقه أباً لهذا المعطى فيشبهه أن يخرج فيه ، فيلحقه من طريق القياس له بغيره من الزكاة •

وعلى رأى من يذهب في كفارة الإيمان والصلاة الى أنه يعطى منهما له ألا يكون عليه بأس في هذا ، اذ قد أجيز له فيهما على رأى من

أجازه ، وفي الزكاة على الحال ، والا فليس له في غير الأب للصبي أن يأمنه على ما يدفع به اليه حتى يكون في موضع الحجة بالاجماع ، أو على رأى من أجازه في موضع الرأى في حال ما يكون له أن يدفع ماله اليه فيما أنفق عليه •

وعلى رده من يده شيىقى في حكمه للصبي على هذا من تسليمه الى غير أبيه ، أو يجوز له أن يجوله الى غيره ؟

قال : قد قيل تجوز العطية للصبي له من غير والده ، وعلى جوازها فهي ثابتة له ، ولا احراز عليه ، وفي قول آخر ان عليه الاحراز من بعد البلوغ ، فان لم يحرزها حتى رجع المعطى له فيما أعطاه ، لم يكن له شيء لجواز الرجعة فيها له على هذا الرأى ان أحرز له من يصح احرازه لا من والد أو وصى أو وكيل أو محتسب من والده ، أو من يكون من أرحامه أو غيرهم ، ولم يكن عليه بعد بلوغه احراز على هذا يخرج أن لو كان الخطأ من مرزت المال في زمانه •

وهذا من غيره الا أنه لكانه ، لا من كل وجه ، ولكن في الاباحة لجوازه له على رأى من أجازه ، فان أشبهه جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف ، فان ذلك كذلك ، ولكنه لا يشبهه من كل وجوه •

وعسى أن يجوز فيه ألا يبعد من الصواب في النظر ديناً أن لو قيل بأنه مثله في هذا ، فيجوز فيه ما جاز عليه ، الا أنى أقرب في نفسى

بجواز الرجوع فيه على هذا في موضع ما يكون الدفع على معنى الرسالة ،
والأخذ لا على معنى الاحتساب في قبضه للصبي ، لأن الرسول بدل
من المرسل * .

وعلى بقاءه في يده فكأنه لم ينفصل عنه بعد ، ولا شك في الأصل
أنه لغيره ، فأتى فيه ما ليس له من تسليمه الى من يجوز له أن
يسلمه اليه ، فالرجوع فيه لازم ، فان لم يقدره فهو له غارم ، وتحويله
من الصبي الى غيره واسع ، وان أعجبه اتمامه له فليسلمه الى من يقوم
بأمره من والد أو وصى أو وكيل أو محتسب ثقة ، فان غير الثقة من غير
والده لا يجوز * .

اللهم الا أن يكون مأموناً ، لئانه مما يختلف في جوازه ، وأرجو
فيه ألا يضيق على من توسع به ، ولا بد له في ذلك من هذا البراءة في
موضع ما لا يقوم الصبي في أمره بنفسه ، ولا يؤمن على دفع اليه من
ضياعه قبل أن يجعله في مصالحه أو في شيء من مصالح ماله ، وان كان
بحال من يحفظه ، فلا يخشى عليه من التضييع له ، فقد مضى من القول
ما يدل في تسليمه اليه على وجه الحكم فيه * .

وعلى كل حال ، فإذا صح معه في ذلك أنه قد وضع فيها جاز في
نفس أو مال فهو المراد على حال ، وقد بلغ اليه فلا غرم عليه في
الحين من هذا الوجه فيه لتفريقه ، وان أحب في هذا الرجوع عنه ليدفعه

الى غيره جاز له الآن يد رسوله مثل يده ، لا فرق بينهما ، وما لم يخرج من يده بعد فهو بحاله ، وان لم يكن من ماله ، والقول ثمين لا عقل له كمثله من لا يؤمر من الصبيان على انفاذه في مصالحه سواء .

وان اخذ من هذا المال أحد من الفقراء لا يأمر الوصى له ، ولا عن اذنه هل يصح له على من يجيزه لهم ؟

قال : نعم اذا أتمه الوصى ، فأجازه له ، فكان في مقدار ما يجوز لمثله لا فيما زاد عليه ، فانه لا سبيل اليه وان لم يتمه لم يجز له ، لأنه في يد غيره ، وعليه في تفريقه لربه ضمانه ان صح ، فاختار عزمه على رأى من يذهب في هذا الى ذلك .

وعلى هذا رأى فالوصى ضامن اذا غرقه ؟

قال : نعم ، لأنه هو الذى أثلفه على ربه ، فان كان عن أمر الموصى رجع الى ماله لا على الوصى ، فانه لا شيء عليه ، وان لم يكن له مال ، فعنى أن يلحقه معنى الضمان على رأى من يلزمه فيه الغرم لا على رأى من يذهب الى أنه لا شيء عليه ، فان وقع التنازع فالأمر الى الحاكم ، فان كان تفريقه عن أمره فلا شيء فيه .

ويجوز للوصى أن تأخذ منه لفقره ولن يعوله ، وأن يعطى منه زوجته اذا كانت فقيرة ؟

قال : نعم : على قول من أجازة فيه ، اذ لا يبين لى وجه المنع من جوازهم لهم ، لأنهم من جملة الفقراء ، فهم فيه كغيرهم لا فرق بينهم في ذلك •

ويجوز للموصى أن يأخذ مما أوصى به الموصى أن يفرق عنه على الفقراء من ماله ؟

قال : قد قيل في هذا أنه ليس له أن يأخذ منه لنفسه ، ولا لمن يعوله في لازم ، وقيل بجوازه من بعد أن يفرق منه على غيره •

وفي قول الشيخ أبى الحوارى رحمه الله ، أن يستعف فهو الأحب إليه ، وإن أخذ فجائز له ، والغنى على كل حال ليس له حق في هذا المال ، فإن أعطى مثله أحد لزمه رده •

وعلى المعطى في علمه به ضمانه ؟

قال : هكذا يخرج فيه عندى من قول المسلمين في هذا لا عذر فيما أعرفه فيه من قولهم أثراً ، لا مجاز لجواز خلافه على الإطلاق في تحويزه نظراً ، فإن ذلك مما لا يجوز عليه أن صح فيه •

ومن لا يلزمه عوله من أولاده البالغين الفقراء في موضع ما يكون ملتزماً بعولهم في غير لازم كذلك أم لا ؟

قال : لا يبين لى فى هذا الموضع أنهم يكونون على سواء فى المنع لهم من جواز العطاء ، لأن هذا مما يجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف من جوازه لهم ، فانظر فيه غايته مما يجوز فيصح لأن يخرج فيه كذلك فى موضع الفقر •

والغنى اذا كتّم غناه ، وأظهر فقره فأعطاه الوصى من هذا المال لظاهر فقره ؟

قال : فالذى عندى أن له ما ظهر ، وليس عليه ما بطن عن علمه ، فاستتر ، وان علمه غيره فليس عليه من علم الله ، ولا من علمه غيره شيء ، بل كان فى هذا مخصوصاً بعلمه •

فان صح معه من بعد أنه يوم أعطاه ممن لا يجوز له لغناه ، وهل له أن يطالبه بالرد لما دفع اليه ؟

قال : انى لأراه مما لا يتعري من الاختلاف فى لزوم الضمان ، فيخرج على رأى أن يلزمه ضمانه بالدفع لموافقة من ليس من أهله ، وقد صح معه أنه أراد به وجهاً فأخطأ بغيره ، ويخرج على رأى آخر أن لا شيء عليه لوقوعه على ما جاز له •

والقول فى المطالبة بالرد كذلك على الأخذ له أن يردها اليه على هذا ما أخذه من يديه ان كان فى موضع الأمانة فيما معه ، والا فلا بد

وأن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه له ، مهما صح معه أنه من مال الهالك ما لم يحكم به عليه من حاكم العدل ، وإن لم يصح أنه من مال الهالك جاز له •

ويعجبني في موضع الصحة أن يشاركه في انفاذه لخلاصه ، فيكون بعلمه •

وإن لم يسأله الوصى هل له وعليه أن يرده اليه إذا كان في موضع الحجة له في الرد لمال الهالك ؟

قال : هكذا يخرج من القول فيه عندي على رأى ، وعلى قول آخر فله الخيار إن شاء فرقته في الفقراء على رأى من أجازته في هذا بعد أن يصح معه من المودى فكذلك على ذلك الرأى فيما صح •

وعلى الوصى أن يقبل ما يرده اليه هذا الغنى بعد أن يخبره بأمره ، أو يصح معه بغيره

قال : فعلى رأى من يلزم الأخذ رده ، ويرى على المعطى أن يطالبه في ذلك بعد أن يصح معه ليسترده بمن قدر به من حاكم أو غيره إن لم يقدر بنفسه في موضع الامتناع ، فيخرج فيه على قياده ، أن يكون عليه ، لأن الزامه المطالبة لا لشيء آخر ، والا فهي لغير معنى وليس كذلك •

وعلى رأى من يذهب الى أنه ليس عليه أن يطالبه ، وان صح إثبوتته
في انفاذه على ما جاز له حين الدفع له ، فيشبهه ألا يلزمه ، الا أن
يحكم به عليه من لا له ، الا أن يسمع لحكمه ويطيع ، والله أعلم •
فينظر في ذلك •

فان لم يطلبه الوصى ، وبقي الشيء في يده حتى اغتقر ، هل له أن
يأخذه من بعد لفقره ؟

قال : فالذى يقع لى في هذا أن له ذلك ، اذ قد اجيز فيما أشبهه ، فلم
يصح فيه الا أن يكون على قياده كذلك •
فان لم يصح له وصى فيما صح أوصى به من هذا ؟

قال : فللحاكم أن يقوم بما صح أحد أنه معه من الوصايا في انقاذها
من ماله ، ولن يأمره به فيجيزه له •

فان صح أنه أوصى بماله كذلك فادعى أهدافه أوصى له ، هل يجوز
لن يصح معه دعواه أن يصدقه ، فيحل له ما يدفع اليه من ماله لفقره ،
ويجوز له الشراء من ماله على يديه فيما يجوز بيعه ، ويسلم اليه ما يكون
عليه من الثمن أو غيره من دين أو ضمان لزمه لهذا المالك أم لا ؟

قال : قد قيل في الثقة أنه لا بأس على من صدقه ، ويصح له أن يأخذ

منه من مال الهالك ما يدفع به اليه من هذا لفقره على رأى من أجازته للفقره ، ويجوز له الشراء لما جاز بيعه من المال لتفريقه على يديه .

وكذلك التسليم للقيمة وغيرها مما يكون معه الهالك أو عليه ، وقيل بالمنع من جوازه حتى يصح ذلك له بالبينة وعسى في هذا أن يخرج في الحكم .

والأول في الواسع ما لم يعارضه بالنكير من له الحجة في انكاره عليه ، فانه مع ذلك في قول من أجازته لا يصح قبوله حتى يصح له بغيره ممن يكون حجة في الشهادة ، والا فالرد لما أخذه بالعطاء أو البيع والشراء ، أن يتمه من تقوم له الحجة بالوصاية اليه من الموصى ، أو ممن يقيمه الحاكم العدل ، لانقاذ ما أوصى به على رأى في المباع ، لأنه يكون في اتمامه بالشراء كأنه من البيع لا في النداء .

لأن الأول ليس بشيء وله أن يرجع فيما سلمه اليه ، لأنه غارم له أمانة في يده ، أو مما لزمه فصار عليه ، الا أن يرضى به الوصى فيجيزه لهما في موضع ما يجيزه غيرضى به لجواز اجاتته ذلك ، وغير المأمون على من يقوله لا سبيل الى تصديقه في ذلك ، ولا الى العمل على ما يدعيه ، الا أن يكون في يديه على رأى فيه ما لم يعارضه معارض ممن له الحجة ، أو يصح بأنه خائن فيمنع من ذلك ، ويدفع على حال .

فان صح عند من في يده للمالك هذه الدراهم ، أو عليه أنه أوصى له
الا أنه ممن قد عرف بالخيانة فجبّره الحاكم على أن يسلمها اليه ، هل يبرأ
منها أم لا ؟

قال : قد قيل في هذا أن ليس له أن يدفع اليه فأجبّره حاكم عدل
فلا شيء عليه ، وان كان حاكم جور لم يجزه ذلك في لازم حق ، ولا فيما
خرج على معنى الأمانة في يديه .

ومن لم تصح عليه الخيانة ، الا أنه ممن تلحقه التهمة أفيجوز عليه ؟
قال : فهو كذلك ، والقول فيها واحد في هذا على ما وجدنا في آثار
المسلمين من الفقهاء مؤثراً ، فأخذناه من قولهم أثراً ، والحمد لله .

وان لم يصح معه أمره ، ولم يقرب في علمه الى شيء من أمانة ،
ولا صحة ، ولا يقربه من أحدهما ، أو يبعده عنها ؟

قال : فهذا هو المجهول معه ، وله أن يدفع اليه ما يكون للمالك في
يديه ، وأن يؤدي له ما عليه بعد أن يصح معه أنه وصى له في ذلك ، لأن
الموصى قد أئتمنه على أمره ، فوثق به فهو كذلك ما لم تصح عليه الخيانة ،
أو ما يقربه منها ، فيبعده من الأمانة .

وقيل : أنه ليس له ذلك حتى يصح الثقة معه ، وفي المأمون على قول

ما لم يحكم عليه حاكم عدل بأدائه اليه ، فيصح به لجوازه ، ويكون خلاصاً
ان شاء الله تعالى •

ويجوز لأئمة العدل أن تمنع الوصى من تفريقه في الفقراء ، واذا
رأوا أن جعله لبیت المال ، وانفاذه في عز الدولة أصلح في الحال ؟

قال : هكذا يقع لى ان لم يكن الموصى به أوصى أن يفرق في الفقراء •

فان كان أوصى به أن يفرق كذلك ؟

قال : فعسى في هذا الموضع أن يكون الاتباع لما أوصى به أولى
على رأى من أجازة كذلك ، غير أنه مما يجوز على قول من يجعله لبیت
المال أن يكون له ذلك •

ويجوز في هذه الأصول من ماله أن تباع فتفرق أم لا ؟

قال : قد قيل انها تترك على حالها ، وفقاً ينتفع بغلتها على رأى
من أجازة •

وعلى الموصى أن يقوم بانفاذ غلتها على هذا ، أو زاد فيها ، فأوصى
أن يفرق ما يكون من غلتها منها على الفقراء ؟

قال : قد قيل ان عليه القيام بها مادام حيا ، وقيل : انه فيها كأحد

المسلمين في ذلك : وعسى أن يكون الأمر فيما إذا أوصى أن يفرق من غلاتها
وثمارها أوكد ، ولكنه لا يخرج من الاختلاف على حال •

فإن أوصى بها أن تباع فتفرق على الفقراء ؟

قال : فالأمر في هذا إليه في رأى من أجاز له ، وعلى الوصى أن
يتبع الوصى في انفاذ ما أوصى عليه في موضع لزومه على هذا الرأى •

فإن كان أوصى بما له على هذا ، ولم يذكر التفريق له بمنع
ولا إباحة ، وكذلك الوضع له في بيت المال ، هل يجوز أن يترك على
حاله مهملاً ، فلا يعرض له بشيء ؟

قال : نعم على رأى من يقول في المجهول إنه لا ينتفع منه بشيء إلا
أن التفريق أكثر ما به في هذا يؤمر ، غير أنه قيل في هذا القول إنه هو
الأقرب إلى الأصول •

ريجوز للوصى أن يفرقه على الفقراء في هذا الموضع من ترك
الوصية بتفريقه ، أو يحتاج إلى أن يستأذن الورثة في ذلك أم لا ؟

قال : أنى لأراه مما يشبه أن يلحقه حكم الاختلاف بالرأى في المنع ،
والإباحة من تفرقه له ، ولا معنى لاستئذانه الورثة في هذا الموضع
على حال لاستهلاك ماله في هذا من ماله ، وإنما يجوز لأن يضح

من قول من رآه ، ثم أن لو كان له بقية يؤثرها من بعد الانفاذ لما فيه ،
فأما في موضع استغراقه في الدين فلا أبصره مما يدخل في ذلك •

وعلى قول من أجازة للفقراء فهل لوارثه أن يعطى منه اذا كان فقيراً ؟

قال : قد قيل ذلك ، ولا يبين لى في هذا الموضع أنه مما يحجز عليه
على رأى من أجازة ، فيمنع جوازها بالمعدل ، وان كان وارثاً للموصى
في الأصل ، فان هذا راجع اليه من غيره لفقره في حاله ، فكأنه على رجوعه
في الخارج عن أن يكون من ماله لأنه قد صار لمن أوصى له ، فجهل أن
يعرف بعينه ، فجاز فيه على هذا الرأى أن يكون كذلك ، فهو فيه
كغيره ، ولا فرق في ذلك •

وما عدا الأصول من الحيوان والمبيد ، وجميع ما يكون من العروض
على هذا الرأى أن أوجب النظر العمل به ؟

قال : قد قيل فيه إنه يباع فيفترق ثمناً ، وان فرق بعينه جاز فيما
لم يخرج به المعطى من الفقر الى حد الغناء فهما اذن وجهان في الأثر ،
وأى شيء منهما أوجبه حكم النظر جاز لأن يعمل به في الحين ، لمعنى ظهر
فيه وجهه المصلحة فأبصره ، فانه مما قد يقع الاستحسان تارة في البيع ،
وأخرى في تفريق العين ، وكله مما يجوز على قياد هذا الرأى لمن رآه
فجاز له أن يعمل به فيه •

والوصى ان أعجبه ألا يعرض للعبيد بشيء ، لأن الوصى لم يفردهم
بما يخصهم من تفريق أو بيع ، وإنما دخلوا في جملة ما أوصى به من
جميع أملاكه بحق لزمه ، أو من ضمان لزمه ولم يعرف ربه ، أو ما أشبهها
في المعنى ، هل له ذلك ؟

قال : نعم فيما عندي وإن دخلوا فيها أوصى به على هذا ، لأنهم
من جملة أملاكه ، فإن له فيهم من بعده ألا يعرض لهم بشيء من تفريق
ولا بيع ، لانقاذ الثمن تفريقاً له على ما جاز في قول من أجازها ، لأنى
لا أرى علة تلزم ذلك فاعرفها مما يخرج على معانى الضوابط في أثر ،
ولا في دليل نظر .

وما لم يصح لزومه لعلّة توجبه فلا سبيل الى الزامه ، لا لموجب في
شيء يقتضى ايجابه في عموم ولا في خصوص في دين ، ولا في رأى على
حال ، في نفس ولا مال .

فإن ترك التعرض لهم ، أو أنه أراد البيع لهم والتفريق على رأى
من أجازها فلم يردهم أحد ، وكان فيهم من لا يراد ولا يقدر أن يقوم
بما يحتاج اليه في أكله وشربه ولباسه ، وما أشبه ذلك ؟

قال : فلينفق على مالا يقوى على القيام بأمره من مال الله ، إذ قد
أجيز فيمن جاز حبسه من العبيد إذا لم يكن لمولاه مال ، أو مات

المولى ، ولم يدر بميراثه أولى ، اذا لم يصح وارثه ، وكان مخوفاً أن يخرج
ليعمل في قوته أن يودع في السجن ، فينفق عليه من مال الله تعالى ، مثل
الأحرار من الفقراء •

وفي هذا ما يدل على أن جوازه في ذلك من هذا أظهر ، لأنه في
حاله أفقر ، إلا أن الذي جاء به الإثر عن الامام غسان بن عبد الله أنه يجمع
لما لا يعرف ربه من الدواب ، من يرعاها ويحفظها بالأجرة ، فيدفعها له
من بيت المال ، حتى يصح ربحها ، وإن جاز في هذا لم يجز فيمن لا يقوم
بنفسه من أولئك العبيد ، إلا أن يكون كذلك •

لأنه أدنى جوازا ، وإن لم يكن في الحال لله تعالى في الموضع شيء من
المال ، فعلى من حضره أن يقوم به كما قدر ، إذ لا يجوز أن يسلم
بين ظهرائي المسلمين إلى الضياع حتى التهلكة بالمجامعة أو غيرها ، وهم
قادرون على إنفاذه منها •

فمن تطوع فهو خير له ، وإلا فالعروض على رأي الحاكم وأمره ،
أو من يقوم بالعدل من الجماعة لعدمه بمقامه إن أمكن في الحال لوجوده ،
والأفعلى الاحتساب في موضع لزومه عليه ، وجوازه له لنصره في
إيصاله إلى ما يكون له من حق على ربه ، وإن جهل من واحد أو أكثر ،
فيكون له في الحكم أن صح له •

وفي الواسع ان لم يصح فيستسعى في ذلك بما دون القيمة ، ويباع ان استغرقها لأداء ما صار على مملاه من قبله فيما يلزمه له ، الا أن يفك نفسه من هذا بأدائه ، أو يصح المالك فيؤخذ فيه بما صح عليه ان صح له في الحكم وفي الواسع لن قدر في السر على أخذه من ماله في موضع لزومه أن لو صح له والا فلا .

ولهذا ينبغي لن بلى به في غير لازم أن يستشهد على أمره من يرضى في الشهادة ، أو من أمكنة عسى أن يكون يوم الأداء لها في منزلة الحجة له على ربه في هذا ، وان بقى على حاله من الأعجز أن يسعى في تأدية ما أودى اليه فيما يلزم اليه فيما يلزم على سيده في الأصل ، ومن البلوغ الى الثمن في البيع بالعدل ، لعدم من يريده بالقيمة ، ولم يصح له مالك يعرف به ، فيخرج من الجهل ، فيكون له بما يلزمه في الحكم أو في الواسع ، فليس له على الغير شيء من الأجر في الحال .

انما أجره على الله يوم فقره الى عين المال ، ان أراد به وجهه تعالى (فان الله لا يضيع أجر من أحسن عملا) وقد يخرج في العتم من الدواب مع الاياس من معرفة أهلها من قول المسلمين ، أن يباع فيجعل في عز الدولة ، أو في الفقراء ، أو في بيت المال أمانة ، وفي الابل والبقر والخيول والبغال والحمير أن تكرر ، فيجعل فيما يحتاج اليه .

.. فان لم يكن لها كرى ، أو آتته لم يكفها ، فالحاكم يأمر أحداً من الثقة
من يقوم بها بالأجرة حتى يستفرغ ثمنها ، فتنباع لوغاء ما تجتمع في أيامها
على صاحبها في قيامها ، فان صح من بعد حين بين أن يدفع الى المشتري
ما سلمه من القيمة فيأخذها ، ويبين أن يتركها له ، رأى شيء اختاره
من هذا فله .

.. ويجوز في الغنم لأن يلحقها هذا المعنى ان كفى ما يكون منها
لثونتها ، والا فالبيع لها هنالك ، فيكون الثمن كذلك ، وعسى في العبيد
على هذا الرأي ألا يبعدوا في موضع العجز عن القيام بأمرهم فيما
يلزم لهم في الحق على مواليتهم من حق من جواز هذا عليهم ، ان وجب
النظر العمل به فيهم .

غير أن من يعقل الطلب في هذا فالأمر فيه ان شاء اليه ، وعلى
رأى من يذهب الى أنهم يكونون للفقراء أو لبيت المال ، فقد مضى من
القول فيهم ما يدل على ذلك .

فان صح المولى الا أنه أعرض عن القيام بما يلزمه لعبده فتولى
فلم يقدر عليه ، ولم يصح له مال فيؤدى منه ماله عليه ، وعجز أن يقوم
بأمر نفسه فأراد من الحاكم ما يكون له على سيده من التأدية لما

له عليه ، أو البيع له ، أو رفع الأمر عنه الى حاكم غيره في موضع
منه عن طلبه ؟

قال : فإذا صح هذا مع الحاكم ، أقام لمولاه وكيلا يحتج عليه في
تأدية ما يكون له ، أو البيع بعد أن يدان على ربه في موضع ما لا يكون
له مال ان أمكن حتى يستفرغ الثمن في عدل القضاء من الأحكام لدفع
الضرر عنه الحكم ، أو من يقوم بعدهم من الجماعة بمقامهم ، وان لم
يجد في الحين سبيلا الى الدين حتى تستغرق ثمنه ، فلا أرى للتأخير على
الضرر ، وجهاً يصح جوازه في عدل الأثر ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » .

وعلى هذا فيكون البيع أولى به ، وان لم يبلغ الى قيمة فقد مضى
القول فيه .

فان أوصى في هذا الذي أوصى به كذلك أن يفرق على الفقراء ما عدا
الأصول ، فالى كم يجزىء في تفريقه ؟

قال : قد قيل فيما يخرج من باب التطوع في الوصايا على هذا أنه
مما يجوز أن يدفع الى واحد ، فيجزىء في ذلك وقيل : من الاثنين
فصاعداً ، وعسى في هذا الموضع على رأى من أجازة أن يكون كذلك ان

— ٢٥٦ —

صح القياس له به في هذا ، بل لو قيل تفريقه بأنه مما يجوز ، لأن
يكون على ما به من قبل في هذا الرأي لم أبعده من ذلك •

وان خرج به المعطى من الفقر الى الغنى ؟

قال : لا أعلم جوازه عن أحد الا فيما دونه ، ولا يصح عندى في
النظر الا ذلك •

وان كان في المال متسع الى ذلك فلا وجه له ؟

قال : نعم فيما أعلم من قول المسلمين في هذا فان غيره لا أعرفه
مما يجوز في ذلك •

فان لم يجد الوصى من الفقراء في حاله الا من يخرج به الى الغنى
ان سلمه الى من حضره كله ؟

قال : فليدفع الى كل واحد منهم بقدر ما لا يخرجهم من حد الفقر
الى الغنى ، وبعد أن يذهب ما في يديه من ذلك فيغنى ، فيدفع اليه مرة
أخرى ، وعلى هذا يكون في انفاذه حتى لا يبقى منه شيء الا أنفذه فيهم
كما أوصى به لهم على ما جاز له •

فان أوصى به أن يفرق على الفقراء في بلد معلوم ، أو قرية معروفة ،

هل للوصى أن يفرقه في غيرها من البلدان أو القرى ، ويجوز له أن يعطى من لم يكن من فقرائها على هذا ؟

قال : قد قيل في مثله أنه ليس له أن يفرقه إلا بها ، وله أن يعطى من الفقراء غيرها من لم يكن من أهلها ، لأنه لم يوص أن يفرق على فقرائها فينبغ غيرهم من أن يدخل في الوصية ، وإنما أوصى أن يفرق على الفقراء غيرها ، فهي على عمومها في الفقراء مع الخصوص في الموضع على هذا من أمره في حكمها •

فإن أوصى به أن يفرق على فقراء بلد أو قرية بعينها ، أنه أن يفرقه في غيرها ، وهل لغيرهم من الفقراء مدخل فيها ؟

قال : انى لأرى هذا كأنها على العكس من الأولى في عمومها وخصوصها ، لأنه قد خص بها فقراء البلد أو القرية ، وأهمك الموضع فيبقى على العموم فيما فرقه على فقراء الذين يتمون فيها الصلاة جاز فأجزاه ، وقيل فيما أشبهه بجوازه على هذا لمن يكون من فقرائها ، وإن لم يتم فيها الصلاة •

وأما غيرهم فليس له أن يعطيه شيئاً فيها ، ولا في غيرها ولا له أن يخالف في هذه ، ولا في التي قبلها الى غير ما به أوصى ، فإنه بأمره

أولى فهو ، أحق في انفاذه أن يتبع على رأى من أجازة ما لم يخرج من الصواب على حال •

ولو أوصى به أن يفرق في فقراء المشركين كان على الوصى أن يتبعه في ذلك ؟

قال : نعم لأنه يمكن أن يكون في لزومه عليه من قبلهم في نفس أو مال ، فلا سبيل الى صرفه عنهم لا لعلة توجبه في حال •

ويجوز له أن يعطى من فقرائها من أراد ، ويمنع من لا يريد ، وكذلك هل له أن يفصل أحداً منهم على غيره في العطاء ؟

قال : فعلى رأى من يذهب في مثل هذا الى أنه شيء منهم غير محدود ، فإذا أعطى من فقرائها من الثلاثة فصاعداً أجزاه ، ولا بأس عليه ان فضل أحد على غيره لفضله ، وعلى رأى من يذهب الى أنه محدود ، فهو للجميع بالسواء ، وليس له أن يفضل أحد على الآخر •

هذا وانى في هذا الموضع لأراه على قول من أجازة مما يشبهه فهو كذلك لأنه أوصى به في ذلك •

وهل له أن يفضل أكثرهم فقراً وأشدهم ضرراً في موضع تساويهم في الفضل ، ويكون ذلك من العدل ؟

قال : هكذا يخرج فيه عندى على قول من أجازاه فى مثل هذا الموضع ،
وانى لأرجوه على رأى من أجازاه أن يكون منه أدنى جوازا فى ذلك •

فان هو أعطى غير الفاضل مما أوصى به للفقراء زيادة على من هو
أفضل منه لا لضرورة ، ولا لشيء غير الأثرة له به ، أيلزمه ضمان فى ذلك ؟

قال : بئس ما عمله لهوى ، فأما ان ألزمه الضمان جزاء لما فعله فلا
أعلم أنه مما يبلغ به الى ذلك ، لأنه لم يتعد ما أوصى به الموصى ، ولكنه
أتى فيه ما لا ينبغى أن يؤتى به فى مثله من طريق الاستجباب فى تفريقه ،
فان الفاضل أولى به أن يفضل على من دونه فى موضع جوازه ، الا أن
يقع النظر على غيره ، فى حيز لدفع ضرر حاضر ، لأحد من أنثى أو ذكر ،
فعسى أن ينصح فى موضع ما يكون فى الحال ، أولى بالزوال ، ممن لا يكون
كذلك فى موضع جوازه على حال ، أو على رأى من يجيزه فى موضع
الاختلاف بالرأى •

فان أوصى به أن يفرق على فقراء أهل قرية كذا ؟

قال : فيجوز على هذا القول لأن يكون لمن يتم الصلاة منهم بها
لا غيرهم قياساً بما أشبهه ان صح فينظر فيه •

فان أوصى به أن يفرق على الفقراء من أهل قرية كذا ؟

— ٢٦٠ —

قال : خفى القياس له بغيره ان صح ما يدل على أنه يكون للفقراء من أهل هذه القرية ، الذين هم وآباؤهم وأجدادهم بها من قبل لا لغير من الحادثين فيها على هذا الرأي •

فان كان فقراء البلد أو القرية التي أوصى أن يفرق على فقرائها لا يقدر على احضارهم ؟

قال : فعسى لجوازه في مثله من الوصايا في التطوع أن يجوز له في هذا الموضع أن يفرقه على قول من أجاز له على من يكون منهم من الثلاثة لمساعداً ، اذا كانوا لا يحضرون كثرة •

وان أوصى به أن يفرق في قبيله معروفة ، فكذاك يجوز له مع الكثرة ان لم يحصوا ؟

قال : نعم قد قيل ان له ذلك في الوصايا ، وعسى في هذا أن يكون كذلك ، غير أنه لا يعدل به الى غيرهم فانه مما لا يجوز له •

فان أوصى به أن يفرق في قرية على فقرائها ، فخرج عنها أهلها ، فصارت في الحال خراباً ليس فيها أحد منهم ؟

قال : قد قيل فيما يشبه انه لا يفرق على فقرائها الا بها ، فان فرق

ففيها عليهم جاز لهم ، وان لم يسكنوها ، ولم يمكثوا بعد التفرقة فيها ، لأن السكن بها لم يكن من شرطه لجوازه •

فان لم يوجد بها أحد في الحال فقراء ، أثبتل الوصية فيرجع به لو ارثه ؟

قال : لا أعلم أنها تبطل على هذا القول ، ولكن ينتظر به وجودهم ، فيفرق عليهم على ما جاز فيهم متى وجدوا لا غيره فيما يجوز على قياده أن يصح فيه عندي •

فان افترض فقراء تلك القرية أو القبيلة التي أوصى به أن يفرق في فقرائها بأجمعها ، فلم يكن لها بقية على هذا من الوصية به من ضمان لزمه ، أو يحق عليه ، أيجوز في غيرهم أم تبطل فيرجع الى الورثة ؟

قال : فيجوز فيه عندي في القبلية لأن يرجع الى أصله ، فيبقى في حاله على ما به من قبل في جهله ، فيلحقه حكم المجهول على ما به من الاختلاف بالرأى في القول ، فيصح في العروض والأصول ، وفي القرية أن تكون لمن يأتي من بعد •

واما أن يبطل فيرجع الى الورثة فلا أعرفه من قول المسلمين في آثارهم ، ولا عن سماع منهم ، ولا في دعوى يذكر عنهم ، ولا يبين لي

فيه الا ثبوته وخروج ما قد ذكرته لك فيه على رأى من أجازته ، والله أعلم ، فينظر في ذلك •

وعلى هذا من الوصية في تفريقه لمن خصه به من فقراء قرية أو قبيلة دون غيرهم ، فهذا يخرج عندي في الموضع ألا يكون لتحديد معني في لزومه ، فيجوز على أن يفرق على أولئك في غير أم لا ؟

قال : انى لا أرى فيما يقع لى في هذا الموضع ، لأنه من ضمان لزمه لمن لا يعرفه ، فكيف يصح فيجوز أن يمنع من تفريقه في غيره ديناً ، وان حده لموضع يفرق فيه ، فخص به فقراء قرية أو بلد أو قبيلة ، لا المراد فقراء الموضع أو القبيلة في تفريقه لا الموضع ، فإنه لا حق له فيه ، فيدفع به اليه ، وقد بلغ اليهم في أى موضع فرق عليهم ، فلهذه العلة لم أبعد كل الأبعاد من أن يكون له مخرج في الرأى ، يخرج به في العد لأنه هو المراد •

غير أن المراد الاتباع لا من الموصى في ظاهر الأمر أولى لخروجه عن رأى من يذهب في هذا الى أنه يفرقه في الموضع الذى لزمه فيه الحق ، أو بلد من لزمه فيه الضمان اذا لم يعرف ربه على رأى من أجازته له ، فإنه يمكن أن يكون به عمل في خلاصه من ذلك ، فكانه على قياده لا سبيل إلى أن يخالف في التفريق الى غيره فيما ظهر •

ولا شك في رجوع الأول اليه معنى في الباطن في غير من أبصره ،
وان خالفه في تفريقه بالموضع لأن المطلوب في هذه على الحقيقة من
بالموضع من الفقراء فيما صح لهم •

وكذلك في القبيلة لا البلد ولا الموضع ، فانه لاحظ لهما في المال في
هذا الموضع على حال ، ولم يكن في الوصايا من التطوع في شيء حتى
لا يصح الا بتمام شرطه على أصح ما يخرج فيه ان لم يبلغ به الى الانفاق
عليه ، وما أحسن الخروج من شبهة الاختلاف في موضع امكانه على
ما جاز فاعرفه •

هناك في هذا تدل على أن أكثره مأخوذ من طريق القياس له
بغيره ؟

قال : نعم لأنني لم أجد في الأثر مصرحاً بذكره عن أحد من أهل
البصر ، فأعجبني أنا جريه فيما أشبهه من الوصايا في التطوع ، لأن
تفريقه قد سلك به طريقه ، فهو فيه كذلك ان صح بأنه مما أشبهه ،
وينظر في ذلك •

وانك في هذه الأجوبة منك تأتي في غير موضع منها ما يدل على
أن في هذه الوصية بالتفرقة رأياً آخر لم تذكره فيما في يديه يكون لغيره
أو عليه فلم تغرفه ؟

قال : نعم على قول من يذهب الى أنه ليس عليه لغير أهله ، أن ينتفع به في شيء على هذا الوجه فيه ، أو ما أشبهه فإنه يعد على حاله ، فكيف يصح له على الغير في ماله أن يوصى به كذلك ، ولما يأذن له به انى لا أبعد على قياده من أن يجوز له ذلك •

وفيما يكون عليه كذلك يخرج فيه ؟

قال : نعم لأنه على هذا الرأي مما لا خلاص له به ، غير أن جواز أظهره ، والقول به أكثر ، فالعمل به واسع لمن رآه عدلاً من الرأي في ذلك • وأن يوصى به أن يفرق على فقراء بلد أو قرية أو قبيلة ، فهو مما يجوز عندك أن يلحقه معنى هذا الرأي ؟

قال : نعم هو كذلك ، إذ لا أرى له مخرجاً من ذلك ، والله أعلم فينظر فيه •

فإن صح على هذا الموصى بما له أجمع من ضمان لزمه ، أو بحق عليه ، ولا يدري ربه شيء من الحقوق في مظلمة أو ضمان أو تبعة معلوم القدر لمعين من البشر ، من قبل أن يوصى ، هل يدخل في المال على من أوصى له به ، أو ليس له شيء على حال ؟

قال : انى لا أرى هذا كأنه من باب القضاء يخرج فهو بمنزلة

البيع ، فان كان في الصحة كونه من غير أن يتقدمه حجر عليه من حاكم عدل فيصح فيه ، فالمال كله للمقضى علم أو جهل ، وليس لمن سواه في هذا أن يدخل لثبوته لمن قضى ان لم ينصره بكونه متوقفاً على الرضا .

فان أتمه والا فالقيمة هي التي له ، وقد جهل في هذا الموضع ، فبقى على ما به أوصى في رأى من أجازة ، وليس لوارثه على قيادته أن يفديه بالثمن ولا بما زاد عليه ، وعلى قول من لا يجيزه له في المظالم وغيرها مما عليه لمن له من العباد يطالبه فيه ، ويسأله أن يؤديه اليه أن يقضى من ماله في موضع استغراقه ، وأعجزه عن الوفاء بالكل أحد دون غيره الا على رأى ما جاز من الرضا .

فيجوز لأن يخرج فيه لفساد ما كان من القضاء على قيادته أن يكون أسوة بين الغرماء ، فيضرب لمن أوصى له بالجميع بما يكون له من القيمة ، ولغيره بما صح له ، وما بلغ في حسابه فعلى مقداره يكون التوزيع ، فيعطى كل واحد من هذا المال ما يصح له في قسمه . من مجهول أو معلوم .

غير أنه مما يجوز فيما لم يصح ربه من العباد على رأى من يذهب الى أنه يرجع الى الله تعالى ، فيكون من جملة حقوقه ، لأن يلحقه في الرأى

حكم الاختلاف بالرأى فى تأخيريه عما صح ربه منهم ، أو تقديمه عليه ،
أو مساويه أو تقديم ما فى لزومه قد تقدم منهما على هذا الرأى ،
لا على قول من يذهب الى أنه لأهله باق على أصله .

فإنه على قياده كغيره مما صح ربه ، وعلى قول من يقول فيما أوصى
به من هذا كذلك أنه يخرج فى بابيه مخرج الاقرار ، فهو لمن أقر له
به ، وليس لغيره شركة فى ذلك .

فإن أوصى به كذلك من ضمان لزمه له ، أو بحق عليه له إلا أنه قال :
وحقه أكثر ، أو أنه ليس له بوفاء أو ما أشبههما من لفظه ؟

قال : لابد وأن يلحقه معنى هذه الآراء كلها ، فيكون على رأى من
أجازه لمن أوصى له به دون غيره فى اقراره ، أو قضاء على قول من
راه من ذلك ، وعلى قول من لا يجيزه فى ماله ان لم يحجر عليه ، فهو على
حالته فيما صح عليه ، غير أن ما لم يصح ربه على رأى من يذهب الى
أنه يرجع الى مالكه الأكبر ، فيكون فى جملة حقوقه ، فيجوز لأن يوفر
عما صح ربه ، فلا يكون له إلا ما يبقى من المال ان بقى منه شيء والا
فلا شيء له على قول رأى من يقول بتأخيريه .

لا على رأى من يقول بتقديمه على ماله العباد ، فإنه على العكس من

هذا ، لأنه على قياده هو الأحق أن يبدأ به ، فان يكن فيه لما صح ربه من بقية يرجع بها اليه فمضى له ، والا فلا شيء له .

وقد دل في هذا الموضع بقوله وحقه أكثر ، أو أنه ليس له بوفاء على أنه لا بقية فيه لغيره من الغرماء ، وعلى رأى من يقول بتقديم ما تقدم في لزومه منهما فلا مراحمه بينهما ، وليس لما تأخر ان صح الا ما ينتهي من شيء والا فلا شيء له ، وان لم يصح لم يجز في هذا الرأى أن يلحقه بما فيه .

وعلى رأى من يقول بالتساوى منهما ، فالمال على قياده شرع فيما بينهما ، غير أن المجهول لمن هو ، كأنه في هذا الموضع مجهول المقدار ، فكيف يصح لأن يمكن القسمة على هذا في الحكم الواسع من الرضا في موضع عدمه وعلى رأى من يقول فيه بأنه لأهله على حال فتكذلك .

فان هو أوصى به لمن عرفه من غرماء هؤلاء ، دون من لم يعرفه من ضمان لزمه له ، أو بحق له عليه أو ما أشبه ذلك ؟

قال : فهو كذلك فيما يجوز لأن يلحقه من الرأى على رأى من أجاز له لمن أوصى له ما يحجر عليه من لا له أن يخالفه الى غيره ، وعلى رأى من لا يجيزه فيكون بين غرمائه أجمع من مجهول أو معلوم في قول من لا يقدم أحدهما على الآخر . فان أمكن على تراخهما عليه ، واشتراكهما

فيه أن يوزع بين الكل والا صار بمنزلة ما لا يعرف ربه في حكمه ، لتعذر قسمه ، وعدم جواز الصلح فيه على ما جاز لا من أهله في موضع جهله على مذهب من يرجع بما لا يدري لمن هو الى الله ، فيقدم ما يكون لخلقه ، على ما يكون من حقه ، أو يذهب الى تساويهما ، أو تقديم ما في لزومه تقدم ، فقد مضى من القول ما يدل في حكمه على قياد كل رأى منها ، وكفى عن اعدته مرة أخرى من له أدنى عقل يرى •

فان أوصى به كذلك لمن له عليه حق في غير مظلمة ، ولم يسأله أن يؤديه اليه ، وترك أرباب المظالم ، ومن صح أنه قد طالبه بماله عليه في غيرها ؟

قال : فالقول في هذا من الأولى سواء •

فان أوصى به لأهل المظلمة ومن يطالبه بماله عليه من حق في غيرها ، وترك من لم يطلبه من ديانه بما لزمه له لا في الظلم ؟

قال : نفى قول أهل العلم ما يدل على جوازه ، فهو له من دون غيره من الغرماء ، وان لم يبق لهم شيء من الوفاء في هذا الموضع •

وما كان من هذا في المرض المخوف على من به يكون ، هل يصح لمن أوصى له به دون غيره من تأدية ؟

قال : فعلى قول من يجعله من الاقرار فهو له ، الا أنه لابد في وارثه ، وأن يلحقه حكم الاختلاف في دخول الغير عليه ، وعلى قوله من يجعله من القضاء ، فكأنه مما يجوز لأن يدخله النقض ، فلا يصح له دون غيره من الغرماء ، وان كان لا من الورثة ، الا أنه مما لا يتعري من الاختلاف على حال •

وما صح من هذا المال في اقرار وقضاء لمن جهل فلم يعرف به على حال فكيف ثبوته يجوز أن يعمل به ؟

قال : فهو من المجهول ، وقد مضى من القول ما يدل في العروض والأصول على حكمه بما فيه من الرأى فاعرفه على هذا من أمره ، فان أوصى به أن يفرق على الفقراء ، جاز لمن له يجوز في فقره ، فان خص به بلداً أو قرية أو قبيلة ، والا فهو على العموم في موضع اطلاقه ، لا من لا يجوز في الحال أن يعطى من هذا المال لعلة تقتضى المنع من جوازه •

وعسى في قول المتأخرين أن يجوز على رأى غيما يوصى من هذا به للفقراء أن يجعل في عز دولة المسلمين ، غير انما قبله فهو الأعجب الى في مثل هذا ، لأن يعمل به لا على رأى من يذهب الى المنع من جوازه لغير أهله •

وان أوصى به فأنه لا وصية له في مال غيره على قياده بمثل ذلك ،
ولكن على رأى من أجاز له في حياته ، أو لا يجوز أن يمنع على قياده
من جوازه للمماتة فيما صح من الحق ممن لا يعرفه من الخلق ، لا فيما
يصح ربه فتقوم به الحجة له •

الا أنه في وضع الاختلاف بالرأى في دخول حكم المجهول عليه
مع غيره مما يرجع الأمر فيه في هذا الموضع الى الحاكم لا اليه ، ولا لمن
صح عليه ، وأى شئ يقضى به من الرأى به في ذلك فهو المسلم ،
فأنه بمنزلة ما قد أجمع على القول به ، لا سبيل الى غيره •

وقد مضى من القول في جواز وفائه لبعض غرمائه في الصحة أو
المرض قبل التقاضى منهم له أو بعده يذكر ما فيه ، حتى الحجر عليه
فينظر في ذلك من هتالك ، فان فيه ما يكفى عن اعادته في هذا الموضع
لمن عرفه •

فان صح عليه من الحقوق المعلومة مع المجهولة لمن هي له بعد
موته من غير أن يوصى بها ، ولا بشئ منها في المال كما يلزمه ، ولا بالمال
فيها ، ولم يكن فيه وفاء للجميع ، وعدم الصلح على ما جاز غامتنع كون
التوزيع على مقدارها لعجز من كثرتها ، أو لمانع حق من جوازه لجهالة
شئ منها ، أو من يكون له في الحال ؟

قال : فاذا بلغ به الأمر الى حد لا يصح معه قسمه ، ولا الصلح فيه على ما جاز لحقه من المجهول اسمه ، فنجري عليه حكمه بما فيه من الرأى المختلف في مثله بين أهل الرأى فساغ لعدله •

على رأى من يذهب في المجهول ربه الى أنه يرجع به الى الله تعالى فيكون للفقراء ، أو لبیت المال على رأى آخر ، لأنه يلحقه معنى الاختلاف في جواز تقديم ما صح به من العباد على ما لم يصح منهم ، أو للعكس فيما بينهما ، أو ما تقدم منهما ، أو التساوى لهما بعد أن صار من جملة حقوقه على هذا الرأى •

فیرد فيه الأمر على قياده الى الحاكم العدل في موضع الطلب من ذوى الحجة بما لهم من حق المال ، أو ما أشبهه في النصال لا غير ، اذ ليس لأحد من الغرماء أن يقضى في معلومه على غيره من الشركاء فيما يأخذه لنفسه ، أو يدفع به لغيره فيما صح له معه في مثل هذا ، الا بحكم من يجوز حكمه فيه باجماع •

أو على رأى من أجازة في موضع الاختلاف في جوازه بالرأى فليمتسأ أجاز له أن يعمل به ، لأنه موضع رأى ومعاودة في الرأى ، وعلى من يلي به ألا يعمل فيه الا بمقتضى صح معه عدله •

وان حكم به له كذلك ، فان النظر فيه من يعده راجع اليه

فيمّا يسع من هذا كله ، ولا بد منه حتى يصح معه حله ، فان ذلك مما عليه .

فان صح بعد موته فيه من الحقوق المعلومة لمن له عليه لا غيرها ، الا أنه صار الى حال مالا يدرك قسمه فيما بينها لكثرتها ، فما الوجه الحق في ذلك ؟

قال : قد قيل فيه على هذا أنه ان اصطلح أربابها على ما جاز لهم ، والا فحكم المجهول أولى بالمال ، لأن جميع ما عليه يكون بموته فيه ، وقد تعذر الوجه العدل في القسم ، وعدم الصلح على ما جاز في الواسع أو الحكم .

وقيل بوقوفه على حاله ما أمكن فيه كون الصلح على ما جاز في يوم ، فانه مما يمكن أن يكون ولو بعد حين ، ما لم يمتنع جوازه لمانع حق لا يرجى معه زواله فيصح هنالك لأن يكون من ذلك .

فان أوصى بجميع أملاكه كذلك ، أو صح عليه فيها ما يستغرقها ، فمن أين تكون أجرة الوصى على هذا ان لم يتبرع في انفاذها من ذاته ، فمما به يتطوع ، وأراد الأجرة على ذلك ؟

قال : قد قيل انها تكون في بيت المال ، وفي أيام النعدل لوجنود
الامام فمن الصوافى والزكاة •

فان صح من بعده في شىء مما في يده أنه لغيره أمانة أو عارية أو
وديعة أو سرقة ، أو عصباً في أمثال هذا ، فعلم ربه أو جهل ، فكيف
في حكمه يكون وهل يجوز على المجهول من ذلك أن يكون من جملة ماله ،
فيدخل فيما به أوصى كذلك على هذا من حاله أم لا ؟

قال : فهو لمن صح له من معلوم أو مجهول في عروض أو أصول ،
ولا يدخل فيما أوصى به على حال من جملة المال ، على معنى القضاء
فيما لزمه لمن لا يدر به ، لأنه لغيره ، فكيف يجوز عليه أن يدخل
فيه ، بعد أن صح في أنه لامن ماله •

هذا مالا يجوز أن يصح جوازه على هذا من حاله ، اذ لا يجوز
فيه على ربه الا أن يكون أولى به ، وليس لغيره أن يحيله الى غيره ،
الا عن رأيه وأمره ، في موضع جوازه الصحة تصرفه ، والا فلا سبيل الى
صرفه عنه لغير علة تقتضى في حاله ، كون زواله فيما لزم أو جاز على
يد من يلزمه ، أو يجوز له فيصح به في حاله كون انتقاله بما يوجبه
في حكم الظاهر لمن صح له ، أو يجيزه أو يجيزه فيكون من ماله •

والا فهو على أصله في بقائه لأهله من جميع من يكون له ولوارثه

من بعده ، أو ما بقى له من هالكه ميراثاً يصح له في حين ، من بعد وصية يوصى بها أو دين ، فليدفع اليه أو الى من يقوم فيه مقامه في حياته ، أو الى من صير اليه بالعدل ، فيستحقه بعد وفاته •

وما كان لغير واحد لم يصح له في العين أن يسلم الى أحد الشريكين الا بالرضا على ما جاز منهما في الحين ، وكذلك فيما زاد من الشركاء على الاثنين ، ولكنها تدفع الى الجميع ، أو الى من يقوم في قبضها بمقامهم في اباحة التسليم اليه من واحد أو أكثر ، والا فالضمان لما يكون لغيره من الشركاء فيها على من سلمها له لازم ، فهو عليه حتى يصح معه أنه قد بلغ كل منهم الى حقه منها •

وما جهل ربه فلم يعرف في الحاك ، أو ليس من معرفته فانقطع الرجاء من أدراكه علماً به فيما يأتى عليه من الزمان في الاستقبال ، جاز لأن يلحقه حكم المجهول بما فيه ، وقد مضى من القول ما يدل عليه •

فان صح في مال غيره أنه قد خلطه بمثله في النوع من ماله ، فلم يقدر على تمييزه منه ؟

قال : فهو فيه شريك ، ولئن صار له من بعده كذلك ، فان صح مقدار ماله أخرج اليه بالجزء في موضع التساوى ، وبالقيمة في

موضع التفاضل على نظر العدول من ذوى المعرفة فيما يكال أو يوزن على رأى ، أو يرضا فى قسمته على قدر النصيب •

فيجوز فى موضع ما يكون له الأفضل ، ويمنع من جوازه فى موضع ما يكون له الأردل ، لأنه له حقه لا غيره من الزيادة عليه ، ولا شك فى كونها على هذا لا فيما قبله ، لأنه دون ماله فيه ، وفى هذا فوقه فأنى يصح لمن يكون له منهما الا بالرضا من شريكه ، على ما جاز لهما •

ولو قيل فيه بأنه له المثل لجاز فى الرأى ، وعسى أن يكون هو الأصح ، لأنه فى معنى المستهلك فى ضمانه يؤخذ فى حياته بغرمه ، وبعد وفاته يكون فى ماله كغيره مما عليه لغيره •

الا أنه لمن له حقه أن يأخذه بما بلغ فى حكم وان صح له أو لغيره على ما جاز له من الواسع فى السر حال المنع له من الجهر ، وما عرج عن المكيل والموزون فالبيع له بعدل من السعر لقسمة الثمن على مقدار ما يصح لكل واحد من ثمنه فى الحال منفراً ان صح •

وان التبس أمره من جهة لزمه حكم الاشكال ، فامتنع قسمه على حال ، اذ لا يصح أن يكون على عمى ولا فى اتباع هوى ، وبقي على ما به فصار لتعذر ما لكل فيه معلولا ، فجاز لأن يكون مجهولا ، وأين موضع الرجاء لزوال ما به فى حال ، وليس له بقية مال ، يرجع به اليها فى

حين ، فيكون القول فيه الى الوارث مع اليمين ، في موضع لزوم ضمانه
في الاجماع .

أو على رأى من يلزمه في موضع الاختلاف بالرأى ، وليس لغيره في
الصلح من سبيل يصح فيما يتركه ، فيجوز بدليل فهو كذلك على
طول المدى ، والوجه فيه ان لم يكن هذا الشريك من ذوى الغنى أن
يدفع اليه الجميع في موضع جواز له على رأى من أجازة ، فيرجع
ماله اليه مع الزيادة عليه ، وأن يخرج به من حد الفقر .

فينبغي أن يشرك معه غيره على التوسع من الرضا ، والا جاز
عليه ، وان كره ما يجوز فيه ، وعسى فيمن لا يملك أمره أن يجوز
في حقه على نظر الصلاح أن يراعى فيه هو الأصلح له في التوسع ،
لا في الحكم خوفاً على المال من ذهابه في الحال ، لا لفائدة يعود في
نفعها اليه .

وما نزل الى الغرم بالمثل أو القيمة في الحكم ، فيعلق في لزومه بالمذمة
مضموناً ومن بعده صار في المال ، فهو كغيره مما لم يصح به من الحقوق
في موضع التزام فيها عليه ، لاشتراكهما فيه ، فان وفى بالجميع والا
فالوجه الحق في التوزيع ، فان تعذر جواز قسمه فالجهالة أولى
به في حكمه .

وعندها فما يقع الصلح يوماً من الشركاء على ما جاز من شيء ،
والا فهو على حاله ، وان امتنع من جوازه فهو كذلك لا مخرج له
من ذلك .

وما يكون في يده لغيره من الودائع مخططة في غيره من ماله ، أيضمنه
ان لم يقدر على تميزه لأهله ؟

قال : فالذي يكون عن رأى من له الرأى في ماله ، لا ضمان
عليه فيه لجوازه له ، وانما يلزمه فيما يكون عن رأيه وحده ، أو
رأى من في حاله ، لا رأى له في ماله ، غير أن خلطه على هذا في أمثاله ،
ما يجوز لا يختلف في ضمانه في موضع التساوى من كل وجه .

أو يكون الذى له مما يعلو في وجوده على مال غيره ، وما خرج عن
المثل ، فلا بد وأن يلزمه ان لم يقدر على تميزه لربه بالعدل ، وان كان من
نوعه في الأصل ، الا أنه دونه مما يقتضى في خلطه على هذا كون حظه
عما به من الرتبة التى بها من قبل ، فكيف تغير النوع أنه لأدنى معه
أن يكون مضموناً ثمناً في ذاته أو مضموناً .

وبالجملة فالذى أقر به في نفسى في هذا مهما كان على غير التوسع
له من الاذن لزوم الضمان ، ولا سيما في موضع مالا يكون لربه في
فعله نفع ، ولا في تركه ضرر ، لقرب المنع له من جوازه له ، لما

يجوز أن يدخل عليه من الأحوال المضرة به في شركة الأموال ، فيلحقه بها في حينه ، أو في ثانی الحال .

وربما بلغ الأمر به الى أن يكون على مخالفة من ذهابه ، أو من النقص على أربابه الى غير هذا مما قد كان من آفاته سالماً ، فأدخله اليه لا عن رضا يصح له ، أو يجوز لأن يحمله على المشاركة لا على الرضا ، أو يظن في هذا أن كونه في المشترك مما لا يمكن ، فيجوز لأن يكون في حال غيراه نوع محال .

وليس كذلك في حياته ، كلا ولا بعد وفاته ، ألا ترى أنه على خفاء مقدار ما يكون لكل فيه ، يرجع به الى الصلح ، والا صار مجهولاً في غير ضمان أن لو صح له جوازه على قول من لا يراه مضموناً ، وبعد موته فان صح الشيء في نفسه على ما به من خلط بجنسه ، الا بطل حقه على قياده ، فصار ضياعاً في غير شيء لا عن أمره فيه ، ولا ترضاه مع وجوده وتقيام الحجة به .

فان أمكن في عينه وقسمها بين من هي له في حكمها عن لازم قسم أو واسع حكم ، والا فالمرجع به في القسمة الى الثمن ضرورة في موضع المعرفة لما لكل فيه ، فان جهل مقداره عاد الى ما جاز من الصلح والا فالجهالة أولى به على هذه الحالة ، الا أن في الصلح على ما يجوز في

قسمه ما يحتتمل أن يلحق في كل ذى حق من الشركاء ، كون الزيادة والنقص في الايصاء •

وان كان لا يدري غالبلوغ فيه بعلم مالا يدرك في واسع ولا حكم فلا سبيل اليه مادام كذلك أن لو صح على ما به في الأصل ، لوجب في الحكم ، ولم يحتج الى ما جاز من الصلح في العدل •

وعلى قول من يقول بضمانه ، فان وجد فصح وأدرك قسمه ، والا فالرجوع اليه بما يلزمه معه لغرم فيه ، الا أن يقع التراضى عليه ، أو من رضى في حقه أن يكون به ، والا فهو المأخوذ بغرمه في الحياة ، كما لو كان في عدمه ، وبعد الممات في ماله ما صح ان نزل في الحكم الى ما يكون له من الغرم ، من مثل أو قيمة بعدل ، فان وفي المال بما فيه ان صح عليه ، والا فلا بد من كون النقص في حقه ان قدر على توزيعه •

أو يرجع به الى الصلح ان أمكن في المال لأن يكون في حال ، والا جاز لأن يلحقه حكم المجهول في العروض والأصول بما فيه من حق في موضع الاتفاق على وجوبه ، أو على رأى من يوجبه في موضع الاختلاف بالرأى في لزومه ، وما لم يلزمه من هذا شرعاً ، لم يجاوز عين الشئ قطعاً •

وعلى رأى من لا يلزمه في موضع الرأى ، فكذاك على هذا الحال ،

وعند الرجوع في لزومه الى ما يكون له في المال ، فكيف يصح أن يبلغ الى حقه بكماله مع وجود النقص في ماله ، عن أن يقوم بما فيه للغرماء ، والى أى شيء يرجع في موضع العجز عن قسمه بين الشركاء على رأى من لا يعد مجهول الودائع على الديون ، فلم يجز الا صلحاً في موضع جوازه لهم بالرضا ان لم يقع التراضى به •

وأى صلح يجوز فيصح هنالك مع دخول من لا صلح له أو مالا يدري له مالك على رأى من يقدم معلوماً ربه على مجهول في المال ، أو امتنع الغرماء من اجازته ، أو كان ممتنع الجواز ، وماله لاستغراقه فيما عليه ، وعدم القدرة على توزيعه بين ما فيه ، أو يكون على خفاء مالا يصح في حكمه معه جواز قسمه •

أليس قد آل به الأمر الى اتلافه ، لا في عوض يكون لأهله ، الا على رأى من أجاز تقديم ما علم ربه على ما لم يعلم ان صح ، فأمكن فيه على ما جاز أن يقسم بين من يكون لهم •

وفي الودائع على رأى من يقدمها على الديون في الغرم ، الا أنه لا يدري ماذا به من الرأى في هذا يقضى في موضع النزول الى الحكم ان نزل اليه ، والا فهو كذلك الا أن يكونوا لفقراء ، فيدفع به لهم جملة

على رأى من أجازته فى حقه لملتهم ما لم يجاوز به ما جاز فى تفريقه ، الى
مالا يجوز •

فإن هم قسموه على قدر ما يكون لكل واحد منهم فقد بلغ الى حقه ،
أو ما فوقه مع الزيادة ، أو ما دونه فى القيمة فى موضع نقصها عما به كان
من قبل الإجل ما أجدته به ، وإن لم يصطلحوا فى موضع ، فإنه يرجع فى
القسمة الى الصلح على ما جاز أو امتنع جوازه ، فالحلة على حالها •

فلهذه العلة وما أشبهها من العلل الموجبة لدخول أمثال هذه الأحوال
وغيرها ، أعجبنى فى ضمانته على هذا من أمره غيه أن يكون هو الأصح على
ما أراه أن صح ، لأنه فى النظر كأنه أرجح ، والله أعلم ، فينظر فى ذلك •

وما صح من الودائع فى جملة المال ، لا على هذا الوجه ، الا أنه لم
يصح بعينها ، فتخرج لربها ، ولا يصح أن هذا المستودع كان فى حياته
يدعى أنه ردها الى من هى له حتى هلك ، وصح عليه من الديون ما صح ؟

قال : فهى على قول من يقول بأنها مضمونة والدين سواء ، وقيل انها
قبل الدين ، وقيل بعد الدين ، وعلى قول من يقول فيها بأنها غير مضمونة ،
فإن تصح بعينها فهى لربها ، والا فلا شئ له ، وكله من قول المسلمين
فاعرفه واعمل بما صح عدله ، واتضح فضله •

فان أوصى غيما في يديه لغيره فصح ، أو فيما عليه لمن يعرفه أولا أن يفرق على الفقراء ، أو يدفع به لبیت المال ؟

قال : لا يجوز للوصى أن يتبع أمر الموصى فيما صح ربه في شيء من هذا على حال ، لأن الأمر في مثل هذا لا إليه غيما في يديه ولا فيما عليه إلا باذن يصح له ، ممن يجوز اذنه في ماله ، وانما عليه في موضع القدرة أن يوصى به لأهله .

وما جهل ربه فأوصى به على الصفة وأمر به لضمانه أن يفرق على الفقراء أو يدفع به لبیت المال بعد الايأس من معرفة من هو له في أصله ، جاز للوصى أن يتبع فيه أمره ، وأعجبني على قول من أجازة إلا يخالف في ذلك ، لأنه المبطل به في ضمان ، وله النظر فيه لخلاص ، وعليه في موضع لزومه .

وعسى أن يكون قد رأى ما أوصى به فيه هو الوجه لبراءته ، فليس للوصى أن يخالفه إلى غيره إلا في موضع مالا يبقى في ماله ما يوفي لمن صح ربه من بعد ، فاختار غرمه .

فان أعجبه لنفسه ألا يعرض له بشيء مما أوصى به ليبقى على حاله موقوفاً لأربابه خوفاً من الضمان في تفريقه في الفقراء ، أو الدفع له لبیت المال ، ولزوم غرمه لربه ان اختاره ولم يقدر على رده ، وعدم ما يرجع به من مال الموصى غيما لزمه فصار عليه .

فكأنى لا أبعد من أن يكون له على رأى من يذهب فى مثل هذا الى أنه يلزم فيه الغرم ، لأننى لا أرى عليه أن يلزم نفسه مالا يلزمه فى الأصل إلا أن يكون أجابه الى ما أراده منه ، حتى غارق الدنيا عليه .

فبعضى على قول من يجيزه أن يلزمه أن يوفى له بما عهده اليه ، والا فله العذر لهذه العلة فى نزوله على هذا الرأى ، لا على رأى من ذهب الى أنه لا ضمان عليه .

وعلى رأى من لا يجيزه فى مال الغير ، فالحذر فيه أوضح ، إذ ليس له أن يتبعه على قياده فيما ليس له ، فان امتثل لأمره فعلى ما أوصى به ضمن على حسب ما يدل بالمعنى عليه ، ولم يكن له مع من يقول به مخرج من الضمان وعند التخاصم من ربه ، والوصى فيرد الأمر فيه الى الحاكم فان كان فى تفريقه عن أمره وحكمه ، فلا شئ فيه لمن صح له .

وعلى رأى من يقول فيه بأنه لبیت المال ، فهل يجوز لمن يكون من أولى الأمر فى موضع ما أوصى به أن يفرق على الفقراء أن يجعله فى عز الدولة الى غيره ، مما جاز فى بيت المال ؟

قال : نعم لأنه لغيره فى الأصل لا له ، فمنع من أن يجاوز به فى موضع جوازه أمره فيه بالعدل ، وان أوصى به أن يجعل فى أحد ما

أجيز فيه من تفريقه أو الدفع به لبیت المال ، فهو بعد على ما به من
الرأى غير خارج به من الاختلاف بالرأى على حال .

الا أنه يعجبني في موضع ما يكون مضموناً عليه أن يكون النظر في
خروجه من الضمان اليه في العمل بأحدهما فيه ، لمعى أن يكون
ممن قد رآه وجهها من الرأى لبراءته مما لزمه ، فلا يعدا به فيما بينهما
الى غير ما أوصى به منهما في اتلافه على أهله ، على رأى من أجازة .

لأنه مما في حياته فلا يمنع منه بعد مماته ، الا أن عليه ألا يعمل
الا بما أبصره عدل ، وان خولف على هذا في أمره فيه ، فلا بأس على
من خالفه بعدل ، وان أحب الوصى ألا يعرض له بشيء من هذا القول
من لا يجيزه فيه ، فقد مضى من القول ما يدل عليه .

وعلى الوصى أن يسلمه الى من يحكم به عليه من أئمة العدل ،
أو من يقوم لعدمه بمقامه على هذا من أمر الوصى فيه ، وليس له
أن يمتنع من أدائه اليه ؟

قال : هكذا يشبه فيه عندي فيما له ، وعليه من غير ضمان
يلزمه من بعد لمن يصح له .

وما يكون من هذا في يده على وجه الإمامة ، فأوصى به كذلك ؟

قال : فعسى في هذا ألا يبقى على حاله لما فيه من الرأي ، وإن أوصى به كذلك ، فهو من الأول أدنى في أمانه وليس عليه في الأصح إلا أن يحفظه لربه حتى يصح ، فيؤديه اليه ، أو الى من يكون بمقامه في الحياة ، أو يبقى في يده إن نفاه ، فيوصى به عند الوفاة •

كما يلزمه في موضع لزوم الوصية ، وبعد موته فالنظر في الوضع له في حد ما أجيز فيه على هذا في رأي من أجاز له لا اليه ، وانما هو لمن يكون من بعده في يديه ، وإن أحد أجيز به في ذلك فالأقرب في أمره الى أنه ليس بشيء في هذا الموضع •

الا على رأي من يقول في الأمانة انها مصنوعة ، فانه مما يجوز لأن يكون على قياده في معنى الأول بما فيه ، والقول فيه بأنه مما لا وصاية له في مثل هذا به ، لا ومن فيه ، بل قوة له في الرأي ، يخرج بها على معنى الصواب في النظر ، والله أعلم فينظر في ذلك •

وعلى قول من أجاز تفريقه في الفقراء ، فهلا يخرج عندك في الأصول جواز بيعها مثل الحيوان والعروض ، ويفرق ثمنها كذلك ؟

قال : لا أعلم جوازه في الأصول فيمما به صرح من قول المسلمين في المجهول غير أن في التتظر ان صح ما يدلله في نفسه على أنه نوع

لجنسه ، وما جاز على أحد أفراده لم يبعد أن يجوز على الجميع ،
لأن الجزء من الكل بعضه لا غيره في اسمه •

فكيف يصح لأن يفرد على التخصيص شيء دون شيء في حكمه
بلا مخصص يوجبه عن دليل شرعى أو نظر عقلى ، وعسى ألا يوجد في
أنواعه ما يدل على المنع من جوازه بالقطع ، أو يجوز في الأصول أن
تكون في الخارج عن المجهول •

والعلة التي بها هي لا غيرها ، فهو بها من المعلوم ، فكيف على
اتخاذها بها يجوز فيصح لأن يكون لا من أفرادها ، ولا مجاز في العدل ،
لجوازه في النقل ، ولا فيما يقضى به برهان العقل ، لأنها نوع له من
جزء يأتيه جزماً لا يقبل النفي في اثباته •

ولقد أجاز البيع فيما عداها من أنواعه أجمع على رأى من أجاز
تفريقه فبمن يجوز له ، فأى دليل في هذه يمنع من اجازة بيعها لذاك
على قياده ، فيدفع دون ما سواها ، والعلة واحدة لا ناقصة ولا زائدة •

أليس في هذا على ثبوته ما يدل على أنه لا يبعد من الصواب في
النظر ، أن لو قيل بجوازه فيها رأياً على قول من أجازها في غيرها
من أنواع هذا الجنس ، اذ ليس هي على حال ، الا نوع مال بغير لبس

يصح ، فيجوز في النفس ، ولا شك في الاسم بأنه مما يطلق على الجميع في الحكم .

وما جاز على الجزء في العدل جاز لأن يكون على الكل ، وإن كان في الأصل ما يدل على أنه انما يلزم من صدق القضية على الجنس أن يصدق على جميع أنواعه ولا عكس ، فإن في هذا ما يجوز فيصح لأن يستدل بالشيء على أمثاله من جميع أشكاله .

وفي الاجماع انما أشبه الشيء فهو مثله في حكمه ، وإن خالفه في اسمه ، فالموجب في الحق لا يجاوز بهما في نفس القضاء عليهما هي العلة الجامعة لهما بالمنزلة الواحد في حكمها .

وتالله ما جاز في هذا على رأى من أجازه الا من جهة الجهل بربه ، لأنه لو صح ما جاز الا أن يكون هو الأولى به ، وليس من أنواعه مخرج عن أن يكون كذلك فرق بينهما فيما به من هذا يحكم فيهما مع الاجماع على تساويهما معنى الجهالة بهما .

ليت شعري في هذا لِمَ هو ، فاني لا أعرفه الا أن يكون من جهة القياس له بما أقامه الله على رسوله والمسلمين ، من أصول المشركين ، فعسى في هذا على من أجازه للفقراء والمساكين ، أو لبيت المال يكون في ايقاعه كذلك ينتفع به الآخر كما انتفع الأول .

الا أنه ليس فيه ما يدل على المنع في هذا من يبيغها لتفريقها
ثمناً من كل وجه يوجب فيه بالقطع حتى لا يصح معه كون النزاع لوجود
الاجماع ، وكأنهما لا على سواء في كل حال لاقتراعهما في غير واحدة
من الخصال ، تارة في اتفاق ، وأخرى في افتراق .

لكن بالرأى بين أهل الرأى ، وكله في كونه من جهة الأصل الموجب
لفرق ما بينهما بالعدل ، وما جاز عليه الرأى ، فلا سبيل فيه الى الدينونة
به ، وهذا كأنه مما يحتمل النظر ، فيجوز فيه لمن قدر أن يرى ،
فيظهر من رأيه ما أبصر ، وان خالف في حكمه من قد تقدمه من الفقهاء ،
وكانوا في العلم أقوى ، وبالطريق أهدى .

فليس ذلك مما يدفع جوازه ، فيمنع ، فلهذا أظهرنا في هذا
ما قد ظهر لنا في غير انكال لفضل رأى من يذهب في قوله الى توفيقها ،
فيأتى من اجازة البيع ، فانه أرفع محلاً ، وأنفع وأحق أن يسمع في القول
فيثبت .

ولكننا في ايراده أردنا أن يثبت عليه في هذا الموضع فبينته لعدم
ما يدل على خروجه من الصواب في الرأى ، دفعا لوهم من في لبه
بتصوره ديناً ، فيخطيء من يقول أو يعمل على خلافه حيناً في
موضع جوازه في الرأى له .

لا لأننى أريد به أن أخالف الى ما ليس لى فى هذا عناداً لأهل الألباب
فى القول ، ولا فى العمل ، فانى لا أرضى به من نفسى من أراد ، فكيف
على ذلك بما زاد عليه انه لأشد بعداً •

وانما أريد به ما قد ذكرته بدليل ما فى فضله من قولهم على أصله ،
فأظهرته فى بيانه ، لقرب برهانه ، غير أن الاقتفاء لآثارهم ، والاهتداء
بأنوارهم ، أحجى من الاتباع لرأى من لا رأى له ، لضعف نظره المقتضى
فى حاله لقصور بصره ، وعجزه لعمى عن ادراك ما أبصره أهل النهى ،
فكان الحق به أن يكون المتبع لهم فى طلب الحق •

وان اختلج فى صدره ما أتى به فى ذكره ، فأنبته رسماً ، لينظر
فيه من أتى علماً ، عسى أن يقول فى جوابه بما يدل على خطئه أو
صوابه ، على رأى من أجاز له لعدم معرفة أربابه ، أو يلتبس عليه أمره ،
فيبقى فى الحال على ما به فى حقه من الأشكال ، فيكون الرجوع على
قياد هذا الرأى الى ما ذهب فى حكمها اليه من تقدم فيها بالمنع من
جواز بيعها لتفريقها ، فتبقى مثل الصوافى ينتفع بثمراتها ، وما يكون
من علاتها من يجوز له أن ينتفع منها بهما على رأى من أجاز له أولاً به ،
ولا شك بأنه أسلم •

وان توجه غيره فيما يجوز أن يقضى به فيحكم ، ونحن على
(م ١٩ — الخرائن ج ١٤)

ما قالوه نُمضى في غير دينونة فيما به يقضى اذا لم يصح في هذا
الاجماع على شيء في اباحة ، ولا منع ، فيحرم أن يخالف الى غيره
غيمنا نعلمه •

الا أن منهم من أجاز الأئمة العدل بيع الصوافى لاقامة الدولة
في موضع الحاجة اليها ، خوفاً عليها ، واذا جاز فيها كذلك فهلا
يجوز في هذه حال الفاقة من الفقراء ضرورة في موضع نزولها
بها ، ان لم يكن بغيره منها ، أو من غيرها كما جاء هناك •

على رأى من أجازة كذلك ، لا على رأى من لا يجيزه وهو الأكثر
والمعمول به في هذا الرأى ، أن من حيبى ألقى هذا مبيناً في موضع عن
ذى بصر ، فهل من أثر ، أو معين على ما أبديته من نظر •

فيأتى فيه بما يؤيده من الأدلة عليه ، والا غابصروا يا أهل
الالباب المبصرة في هذين على سواء في الأمرين ، أم بينهما من البون مالاخفاء
فيه معكم ، فقولوا فيه بالذى عندكم ، فما ثوابه في بيان لأوضح
برهان ، ولا تكتموا الحق وأنتم تعلمون ، فانى أسمع وأرضى أن أتبع
ما صح عدله ، واتضح فضله ، والحمد لله حق حمده على حال •

وما يكون من الأصول بيديه مضموناً أو في أمانة لمن لا يعرفه ،

وأوصى به أن يباع من بعده ، فيفرك على الفقراء ، أو يدفع به
لبيت المال ؟

قال : فهو على ما به في الرأي من الحال ، اذ لا يصح أن يخرج
به في اسمه عما جاز عليه من الاختلاف بالرأي في حكمه ، وإن أوصى به
كذلك ، فليس بشيء زائد ولا ناقص لشيء ، لأن الأمر فيه أبداً لا إليه ،
فالوصية باطلة في حكمها لوقوعها على ما ليس له في هذا وصاية ، فهي
منزلة عدمها ولا فرق في ذلك •

وتكون فيه كأنها ليس بشيء ؟

قال : هكذا يقع لي في هذا لا غيره ، والله أعلم ، فينظر في ذلك •

وعلى قول من أجازة للفقراء ، فهل يجوز للغني في الأصل أن
يزرع في الأرض وأن يأكل من ثمار ما فيها من الشجر والنخل في
حال غناه ، أم ليس له ذلك ؟

قال : هكذا لا أعلمه مما يجوز له أن يكون على معنى الاحتساب
في الزراعة على سبيل ما يكون في الموضع من السنة في الكراء على رأى
من يجيزه ، فعسى أن هو يجوز له مهما كان في غير منع لغيره ممن
يجوز له في موضع ما لا يكون فيه قائم هو الأولى به منه •

أو يكون عن نظر من يلي أمره بالعدل على قول من أجازة والا فلا ،

— ٢٩٢ —

لأنه إنما أجاز على هذا الرأي للفقير من غير أن يجاوز فيه مقدار ما يجوز له ، ولن يعوله في غير تملك لأصله ، ولا منعه لغيره مما يكون فيه كمثل ، لأنه لا لمعين من الفقراء ، إلا ما حوى غصار له .

ويجوز للفقير أن يعمر في هذا المال ، فيغرس ويغسل
ويزرع فيأكل ؟

قال : نعم على قول من أجاز له مثله فيه مقدار ما يجوز له في غير معارضة لمنع لغيره ممن يكون بمنزلته في جوازه له في موضع مالا يكون فيه قائم بالعدل من امام ، أو حاكم ، أو جماعة المسلمين يلي أمره في مثل هذا .

ويجوز لمن يكون غنياً الشراء لشيء من هذا من يد الفقراء ، بعد أن صار لهم ، ويحل له أن يدين الزارع منهم بحق على حبه ، فيشتريه منه ؟

قال : نعم على رأي من أجاز له ما جاوز الواسع في أخذه ، فإن ذلك مما ليس من يد من يكون في يده على وجه التملك له حراماً بعد أن صخ معه ، أو يكون مما يجوز بيعه لتفريقه ، إلا أنه في يد من لا يجوز أن يؤمن على دفع الثمن اليه ، فيشبه أن يلحقه معنى الاختلاف

في جواز البيع منه ، كذلك لا في دفع القيمة ، فإنه بما لا يجوز على حال .

فإن عمر الفقير في هذا المال ما عمره من الفسل والغرس بعد أن كان أرضاً لا شيء فيها ، ثم استغنى عن ذلك ، هل له فيما فسل من الفخل ، وغرسه من الشجر حال فقره أن يأكل بعد الغنى أم لا ؟

قال : قد قيل إنه ليس له ذلك ، لأنه إنما أجاز للفقراء على قول من أجازهم في غير مجاوزة منهم لمقدار ما يجوز منه لكل واحد في فقره ، لدفع نازلة ضره لا في زيادة يخرج بها من حد الفقر إلى الغنى ، فإنه في هذا المال مما لا يجوز على حال .

فكيف يصح له أن يأكله على هذا من حاله بعد أن يستغنى عنه بغيره من ماله ؟ انى لا أعرفه مما يجوز فيه الا المنع له من جواز ذلك .

ويجوز له أن يبيعه على غيره من الفقراء فأیما يلي أرض على هذا من أمره ؟

قال : لا يبين لى جوازه ، لأنه في ثبوته بها على رأى من أجازه يتبع الأرض فلا تجرى عليه الأملاك ، الا أن في المنع له من جواز

أكله حال الغنى ثمرة الأوضح ، دليل على أنه من جواز البيع في الأصل
بعد ، وان بقى على حاله من الفقراء فليس له ذلك •

وان لم يجز له لغناه ، فهل له فيه مقدار ما غرمه وعناه
أم لا ؟

قال : فالذى يقع لى في هذا أنه له في الثمرة ان لم يكن أكل أكله
منها مقدار ما عناه ، ويدل على مذهب من أجازوه لأنه داخل فيه بسبب
على قياد هذا الرأي غير متبرع به لغيره ، لئلا يذهب في غير شيء ،
وليس له مع الاستغناء كذلك فيه زيادة عليه •

ويجوز له أن يخرج من هذه الأرض ما هو غارسه فيها أو
فاسله من ذلك ؟

قال : لا أرى له جوازه بعد أن يأخذ فيها مفاسلة في موضع
ما يكون في النظر تركه أصلح ، وعسى فيما قيل ذلك أن يكون له ، الا
أن يكون الصرم أو الشجر من أصل المال نفسه ، فليس له في موضع
ما يكون الصلاح في تركه بالموضع تحويله عن مكانه ، فضلا أن يخرج
من المال فيزيله •

وان المصلحة في نقله فيه من موضع الى آخر ، وفي زواله فيما

يقع عليه النظر في حاله فلا يمنع ، فاما أن يخرج من الأرض لا لفائدة فيما يرجى ، أو يخشى في حال من جلب نفع المال ، أو دفع ضرر عنه فلا أعرفه مما يصح له .

وعلى قول من يذهب الى المنع من جواز التعرض له بمثل هذا ، لأخذ ما يتولد به من النفع له ، فيكون فيه والمتعدى على الغير في ماله سواء فيما يكون له أو عليه ، الا أنه يعجبني أن يكون من الأسباب في ذلك .

فان زرع في الأرض هذا المال زرا أو ما أشبهه ، ثم استغنى من بعد ، والزرع قائم ، فلمن يكون في حكمه ؟

قال : فالزرع له ، وما أشبهه فهو مثله ، لأنه داخل في هذه الزراعة بسبب على رأى من أجاز له حالة فقره في موضع جوازه له على هذا الرأى ، لعدم من به يقوم في الحال ممن هو أولى منه ، الا أنى أرى عليه في الأرض كراء مثلها في سنة البلد من يقوم حدث له الغنى الى تمام الزراعة .

وان تختلف السنة فالأغلب من الأمر عليها ، فان لم يكن بها سنة فكما يراه أهل المعرفة من العدول ، فان أعدمهم فالتحرى لمقداره حتى يرى في نفسه أنه قد خرج مما لزمه بمالا شك معه فيه .

وان استشار من قدر عليه في زمانه من المأمونين على معرفته ممن لا
يتهمه باستباحة كتمانهم لعدو أو غيره ، محسن في ذلك •

فان أخذ من هذا المال صرمة ، ثم غسلها في ماله لا على ما يجوز
له يوم أخذها غصارت نخلة ؟

قال : قد قيل انه في أيام وجود الأئمة العجل ، يكون النظر إليه ،
وعلى قيادته غاي شيء يختاره بالحق في قيمتها أو مثلها ان أدرك فله غلته ،
وعسى في هذا أن يكون كذلك في موضع ما يكون فيه الأمر إليه ،
لثبوته من يديه •

أو لما يوجب في الخصامة في هذا ممن له الحق عليه ، أو الى
من يقوم لعدمه بمقامه من حاكم أو جماعة ، والإلا لما يتلى في مثله هو
الأولى فيما يلزمه بأمره لخلاص نفسه في ذلك ، وعليه أن يعمل فيه
بما يراه أعدل ، لأنه موضع رأي واختلاف بالرأي •

فقال : انه يلزمه في الغرم قيمتها يوم الحكم على ما هي به في
ذاتها حال أخذها في نظر العدول من أهل المعرفة بعدل السعر في ذلك •

وقيل : ان عليه قيمتها كما يكون به شيها حال غرمها ، فتقوم
عليه هنالك وقية بلا أرض •

وقيل : بالأوفر من القيمتين ، فيفرقها على الفقراء على قول من رآه ، فقال به مع الاعتقاد لأداء ما صح معه ، فاختاره على رأى من يلزمه غرمه ، لا على رأى من يقول فيه الله من بعد التفرقة لا شيء عليه .

وقيل : بأنه مال مضمون حتى يؤديه الى أهله على ما يوجبه الحق من تسليمه ، أو يخرج منه بوجه يبرأ به من ضمانه ، أو يحضره الموت على ما به من لزومه له ، فيوصي به على الصفة ، أو يفرقه كذلك .

ويخرج فيه على قول آخر أن له أن يصلح به المال الذى لزمه منه ، فيكون له خلاصاً ان صح ، وكأنته لا يبعد من أن يخرج فى العدل .

وعسى ألا يجوز له فى الثمن أن يفرقه على قول من يذهب فى الصرم الى أنه من الأصل .

وعلى قول من يذهب الى أنه من الغلة ، فعسى أن يجوز فيه هذا أو ذاك ، والله أعلم ، فينتظر فى هذا كله .

وهل له فى هذا المال أن يحيطه بجدار لاحترازه ، أو بحضور وان لم يكن من قبل ذلك ؟

قال : غفى الأثر ما يدل على جوازه عند ظهور المصلحة ، وعدم كون المضرة وتولد ما يخشى فى الحال أو بعده من ثبوت حجة اليد فى المال على رأى ، وان صرح فيه بالمنع خوفاً من هذا عليه .

وعسى فى المشهور أن يكون جوازه لا من المنكور : لأنه مما لا يصح

— ٢٩٨ —

فيه دعوى انكاره لابطاله ممن في يده لثبوت حجة له موجبة لزواله
عما صح بالشهرة عليه في حاله .

وان لم يكن كذلك فلانع عند المخافة عليه ، وعدم الأمن من اليد
فيه أولى به ، اللهم الا أن يكون مع الاشهاد ، فعسى ألا يضيق على
رأى في ذلك .

ويجوز له أن يزيله عن المال فيصرغه عنه ان شاء ذلك ؟

قال : فان على هذا مما قد بيثاه لنافعه من ماله ، فيشبهه في القياس
له بغيره من أمثاله ألا يمنع من زواله ، الا أن يعطى أجر ما عنه ، وقيمة
ما غرمه فيختره من ذلك ، فله أخذه ان شاء ذلك فأراد .

وان صح أنه بناء للال ، أو من يرى به ، وكان من الصلاح تركه
على حاله لم يصح له أن يقرب الى زواله ، وما تبين ضرره فلا بد من
صرغه ، اذ لا يجوز له الا أن يصرغه على حال .

ويجوز له أن يسكن من المنازل عامرها ، وأن يعمر خرابها ، فيسكن
فيه حال فقره ؟

قال : نعم على رأى من أجاز لمثله الانتفاع به في غير تملك لها ،
رئيس لغيره من الفقراء أن يخرجها منها ، ولا أن يمنعه من بعد عنها ،
ولا أن يدخل عليه فيها الا بأذنه ، لأنه قد صار بسكونها ذابذ فيه ،
مادام لها .

فان خرج منها على وجه التحول عنها ، فهو كغيره فيها الا فيما

أحدثه ، فعسى أن يكون هو الأولى بالذى فيه . يمكن في إخراجه من غير مضرة عليها في رولة ان أراد ذلك •

فان كان في المنزل ففضل ، فهل لغيره أن يسكن فيه ، وليس له أن يمنعه ؟

قال : نعم في موضع جواز المساكنة لهما في موضع تحريمها عليهما ، الا أنه فيما أصلحه لا على وجه التقطوع ، لا بد وأن يكون بالكراء فيما لم يستوف في مسكنه مقدار ماله من الغرم والعناء حتى ذلك •

فان أراد أن يتركها لغنى أو غيره ، فهل له أن يخرج مازاده أم لا ؟

قال : نعم قد مضى من القول ما يدل على جواز ما يكون له من غير مضرة تلحقها به في حاله فيما يكون منها لغيره ، لأنه في أصله من ماله وبعده قائم على حاله ، فأى سبيل الى المنع له من أخذه بلا ضرر على ما بقى في زواله •

وان كان من نفس هذا المال لم يجز له على جوازه أن يزيله على حال ، وكذلك أن لم يقدر على إخراجه الا بمضرتها فيما ليس له ، لم تكن له أن يضربها ، ولا ثوى على حقه فليأخذ من كراء عماره قدر ما يستحقه ، والا فلا بد له من أن يلزمه ضمان ما يفسده منها ان فعل ذلك •

فيما عفى رسمه من هذا فبقى من الشهرة اسمه أنه مما عمر

أصله ، ثم اندرس فجعل أهله ، فجعل له في أرضه جال فقهره أن يعمرها ،
فيزرع فيها ويغرس الأشجار ، ويفسل النخيل ، فيأكل من الثمار •

ويبنى لنفسه وعياله ودوابه بيتاً أو حائطوناً أو حصيره بالطين أو
للحجارة والآجر ، أو بأحدهما ، أو بالسعف من جريد النخل ، حدثاً في
المبالي يجديته في الجال ضرورة من النجر والبرد والأمطار ونحو ذلك ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل على أنه مما يختلف في جواز عمارها
من يجوز له على قول من أجاز للفقير أن ينتفع في مثل هذا بثمراته ،
وها يكون من غلاته بما لا يخرج منه من حد الفقر إلى الغنى في عامة لا في
تملك الأصل ولا منع لثله مما جاز له بغير عدل •

وعبى في بناء المباني حدثاً أن يلحقه المنع على رأى خوفاً على
الموضع من جهة اليد فيه ، وثبوتها بالعبارة لوقوعها عليه ، لأنها في منزلة
الدعوى من مدعيه •

وينبغي في هذا ألا يكون علة تمتعه لأنه يلزم من ثبوته كون المنع
من الفسل والغرس والزرع ، لأنه مما تكون به الحجة لليد ، على رأى
ولكن لا صحة لثبوتها فيما ظهر أمره بأنه من هذا فشر •

ولا جواز لقبول دعوى من يدعى في أصله بأنه له حتى يصح كون
انتقاله على ما جاز فيه ممن يجوز له في حاله لوجود ظهور عدله •
والا فلا سبيل في الحق إلى إجازة بجماع دعواه في الحكم ، وعسى

فى الواسع أن يجوز من الثقة على معنى الاطمئنانة فى حقه ما لم يصح عليه ما يدفع صحة صدقه .

وفى قول آخر : ما يدل بالمعنى فى هذا على الاجازة مع الاشهاد ، وعسى فى اشغال انتقال الموضع به ان يصح جوازه مما كان فى ابطال الموضع عما هو الأحق به مما قد صح فيه ، قد جعل له من الزرع أو الفسل أو الغرس من قبل ، ولا ضرر على غيره مما لا يجوز أن يضر به ، فيحتاج معه الى ما قاله من الاشهاد ، خوفاً من ظهور اليد فى المال ، وثبوتها فى الحال ، أو فيها يأتى الزمان فى الاستقبال ، لعدم صحة الشهرة فيه بما هو به وعليه .

فان المشهور حجه فى ثبوتها قائمة فهي له لازمة ، لا يدفعها عمار ، ولا يزيلها انكار ، وانما يصح معه أن يحول عن حاله الى غيره ، فيزول ممن تكون له الحجة فيه كذلك على رأى من أجاز له ، مهما صح بالحجة التى هى فى حكم الظاهر حجة فى ذلك .

واذا جاز فى حين لأن يكون بالحجارة والطين جاز بأحدهما ولم يجز بالسعف من جرائد النخل وغيره من الخشب على هذا الحال ، الا أن يكون أدنى جوازا فى المال .

وان لم يكن أقرب فعسى فى جوازه ألا يصح فيه أن يكون أبعد ، اذ لا يكون يبين انه كذلك ، ولا انه مما يصح لأن يجاز مع التعطيل فى المحارث لشيء من المفاصل ، أو الغارس أو المزارع على الوجه المقتضى

في هذا لوجود التبطل ، الا أن يكون على الخصوص في حال ما لا يراد بالموضع شيء من ذلك •

فعمى أن يجوز فيه من هذا ما لا دوام له مثل الجريد والسعف وما يشبههما من أنواع الشجر لغير ادخال لشيء من الضرر ، فانه سريع الزوال بهما أريد بالموضع من المال ، لأن ينتفع به من يجوز له فيما به أولى من ذلك •

فهل من رخصة تجدها للفقراء في بيع ما أحدثوه في مثل هذا ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل على المنع من المجهول من بيع ما يكون من الأصول لمن أحدثه بعد أن صار لاحقاً بالأرض في حكمه لبياه بها ، وثبوته فيها فهو تبع لها ، ويجوز فيه ما جاز عليها •

وفي قول آخر مغربي : ان لهم فيما أحدثوه بالعدل في هذه الأرض من البناء والغرس والفسل أن يتبايعوا فيه المرافق دون الأرض ، فانها لأهلها باقية على أصلها ، فجعل الحدث لمن أحدثه ، والأصل لأربابه •

وقد أشرنا في بيع ما يجهل من الأصول لتفريقه فيمن يجوز له على قول من أجازاه مثل المعروض الى ما قد ذكرنا ان صح ، فثبت في الرأي جوازه ، فأمرنا والحمد لله أن يعمل فيه النظر من قبل أن يعمل به ، فانه مما لم يصرح بذكره فيها الا المنع من جوازه ، لكن في غير صحة الاجماع ، ولا دعوى له ، فهو مما يجوز لأن يحتمل الرأي لمن له قوة بصره وصحة نظره ، يقدر بهما أن يجاوز ما ظهر من المعاني الى ما بطن من المعاني •

فيسندل بما ذكر على ما لم يذكر حتى يبلغ اليها بما يدل فيمكنه أن يخرجها من غزرها بادية في نورها ، فتعجب على البديهة في الحال أو على التراخي من له أدنى بال ، لخروجها على معنى الصواب في النظر ، وإن لم توجد بنصها في الأثر ، عن أهل العلم والبصر ، بدليل ما أفاده من القرائن الموجبة لصحة الموافقة ، عن أدلة صادقة ، فأورده تصريح أو إيماء في تلويح يجزىء عن التوضيح فيما زاد عليه .

وعسى في ذلك ألا يبعد من أن يكون كذلك فيما يمكن فيه أن يجوز عليه ، وإن كان الأعجب إلى أن تترك على حالها وقفاً منها بما يكون من محصولها صرفاً ، لأنه هو الأنفع ، فأولى به أن يتبع ، فإن الدين في موضع الرأي لا جواز له ، كما أن الرأي في موضع الدين كذلك .

والمنع في هذا من البيع له لتفريقه لا أعلمه مما يخرج في الدين ، فيمنع بالاجماع فلذلك أعجبنى في هذا أن أبدأ فيه ما أوردته إشارة إليه خوفاً من أن يتخذ ديناً ، فيخطيء في دينه من خالفه الرأي إلى غيره في القول أو العمل حيناً .

فأنه مما لا يصح جوازه فيما لم يصح في الكتاب أو السنة أو الاجماع بحله أو تحريمه تصريحاً ، والله أعلم ، فينظر في ذلك .

وعلى قول من يقول في هذا أنه يكون لبیت المال ؟

قال : فهو له ، ويجوز عليه ما جاز فيه مع وجود الامام العدل أو عدمه ، فإن أئمة الجوز ليس لهم فيه يد حق في دفع ولا عطاء ولا منع ، لأنهم جورة ، بغاه كفر ظلمة فجرة ، لا سبيل لهم على

— ٣٠٤ —

مال الله تعالى ، والفقراء والمساكين عند عدم الامام العدل أولى به من تقوية هؤلاء الأراذل ، على ما هم به من الباطل ان تقدر على الدفع لهم بما جاز من المنع ، وهذا كأنه على هذا الرأي من ذلك •

وعلى هذا القول ، فهل لغير الامام العادل من الفقراء في أيامه على قيادته في خرابه ، أو عماره أن يزرع فيه ، أو يأكل من ثماره بلا إذن منه أم لا ؟

قال : قد قيل انه ليس له ذلك على هذا الرأي ، لأن الأمر فيه على قيادته الى الامام لا اليه ، في جميع ما يجوز من نحو هذا عليه ، وما أشبهه فهو كذلك الا أن يصح أنه تارك الدخول فيما يكون من المجهول •

فمضى ألا يحتاج فيه الى اذنه ، لأنه لا معنى لاستثذانه فيما لا يدخل في أمره لواسع له في تركه ، أو لمانع له من جوازه •

ريجوز لمن يكون من أئمة العدل أن يعطى من يعمله بالسهم مما يخرج منه ؟

قال : نعم على قول من يجيزه في غيره ، لأنه على قيادته كذلك ، لا فرق بينهما في ذلك •

وهل له على هذا الرأي في المال بعد خرابه أن يعطى من يعمره بالجزء مما يفسد فيه أو يغرس به من النخل والشجر أصلاً بأرضه ؟

قال : قد قيل بالمنع من هذا في مثله ، لأنه من اتلافه ، وقيل بجوازه في الواسع على نظر الصلاح لببيت المال في موضع ظهوره في الحال •

— ٣٠٥ —

فان أعطاه من يعمره مفاصلة على ما اتفقا عليه بلا أرض يجوز
له هذا القول ؟

قال : نفى نفى أن هذا مما قبله أقرب إلى الاجازة في موضع الأمن
على الموضع من ثبوت حجة اليد فيه للمفاصل خصوصاً فيما يكون به من
المفاصل ، وعلى جوازه ، فيكون في حكم الوقائع ، فان زال منها شيء
مما صار إليه لم يكن له أن يحدده إلا باذن من له فيه الاذن في
زمانه على ما جاز لهما .

ويحتاج في المفاصل إلى شرط لمعلوم من الأوقات في الأيام أو الشهور ،
أو الأعوام ؟

قال : هكذا قيل ، والا فهو من المجهول ، ويدخله النقض ان لم
ينتما ذلك .

وان شرط المفاصل مأكله الأرض إلى ما شرطاه وقتاً في المفاصلة ،
هل يصح له ذلك ؟

قال : نفى في جوازها لمعنى النظر بوجبه في المال من الصلاح
لبيت المال ألا يخرج من الاجازة الا أنه من هذه الحالة لابد وأن يكون
مما يجوز لأن يدخل عليه الجهالة .

ويجوز أن يلحقه معنى ما جاز في التعارف في الأموال ، فيخرج
وبعمومه فيما لبيت المال يكون ، أو ليتيم أو لغائب أو لا ؟

قال : نعم على قول من أجازة ، غير أن الغائب لا يجوز عليه ،

(م ٢٠ — الخزائن ج ١٤)

— ٣٠٦ —

ومختلف في جوازه في مال اليتيم فقيل بالمنع ، وقيل بالاباحة لأنه ينتفع من مال غيره كذلك كما ينتفع من ماله ، وعلى قول من لا يجيزه فلا سبيل الى ذلك •

ويجوز للفقير على هذا الرأي أن يزرع في هذا المال ، وأن يأكل من ثمرة نخله أو أشجاره ؟

قال : نعم في موضع ما لا يكون فيه قائم يلي أمره بالعدل هو الأولى به من غيره ، لكن في غير منع لمثله مما جاز له ، ولا دفع عما أبيح له مما يحزره بعد ، فيكون أحق به من غيره •

ريجوز في فضل الماء عن المال أن ينتفع به في قعادة أو سقى في ماله ، أو ما يكون من أمثاله أم لا ؟

قال : نعم في موضع جوازه له لفقره على هذا الرأي ، وكذلك على قول من أجازة للفقراء في رأيه إذا لم يخف من ذلك أن يكون حجة في ثبوته لمن في يده ، فيكون في اتلافه من الأسباب الموجبة كذلك •

ويجوز لغيره أن يعارضه فيما به يسقى من الماء على ما جاز له غيرده عليه لمثله قبل فراغه ؟

قال : لا أعلم أن لغيره أن يعارضه فيه في موضع جوازه ، ولا له أن يعارض غيره في مثل ذلك ، كلا ولا لأحدهما أن يحيف الآخر ، فيزيد على مقدار الكفاية في السقى على حال ، وعلى كل منهما في موضع التساوى بينهما أن يكون المصنف من نفسه في ذلك •

— ٣٠٧ —

وكذلك فيما يكون في يديه فأحرزه على ما جاز له من غلة هذا المال وثمرته ؟

قال : نعم وعليه فيما يخرج به من حد الفقر الى الغنى أن يخرج به الى غيره من يجوز له ، ولا سيما في موضع الحاجة اليه ، اذ ليس له أن يزيد على مقدار ما يحتاج اليه بالمعروف اتفاهه على نفسه وعياله ، في عامة الذي هو فيه •

وعلى كل حال ، فان بقى في يدم جاز له أن يأكله لفقره في عام آخر ، وان امتنع من بذله لثله من قبل ، لا على ما يجوز له المنع ، فانى على ما أراه لا يمنع من جوازه له بعد ذلك •

وعلى قول من لا يجيز الانتفاع على حال بشيء من هذا المال ؟

قال : فهو في حكمه لأهله باق على ما هو في أصله ، وليس لغيرهم فيه شيء من هذا كله من حاكم ولا جماعة ولا فقير ، فانهم أحق به من الغير متى جاءه ، فصح لهم وارثاً بعد وارث لا غاية لذلك الا هم ، أو يأتى عليه الحشر كذلك •

وعلى هذا من قوله ، فان أكل أحد من يخله وأشجاره ، وكذلك فيما أثلفه من غلة أو ما يكون من جميع ثماره ؟

قال : فهو في ضمانه طول زمانه حتى يخرج منه اليهم أو الى من يقوم فيه مقامهم ، أو يحضره الموت قبل الخلاص ، ذاكراً له فيوصى به على الصفة كما أمره الله في موضع القدرة ، ولا بد له من ذلك •

فان كان قد بنى فيه بناء ، أو زرع في أرضه زرعاً ، أو فسل فيها صرماً ، أو غرس فيها شجراً فنما ، فكيف على هذا الرأى يجوز فيه له وعليه ؟

قال : فعسى أن يكون هذا من فعله على قياده ان صح قريباً من المتعدى على الغير في ماله ، لأنه أتى فيه ما ليس له في حاله أن يأتيه ، واذا صح القول فيه بأنه كمثله جاز في البناء من الرأى في عدله ، لأن يكون لربه لو حضر فيما بناه لنفسه في ماله أن يأخذه بزواله ان شاء ، أو يدفع اليه القيمة ، فيبقى له •

وقيل : بما ارتراه فيما بناه ، وقيل : بما يكون له من الثمن تراباً ملقى على الأرض ، ويجوز على رأى آخر لثلا يكون له شيء ، لأنه هو الذى أتلّف في ذلك ماله ، فلا غرم فيما جنى عليه •

والقول فيما فسله من الصرم فصار نخلاً كذلك ، ان شاء أمره باخراجه من الأرض مع رده لما نقص منها ، وان شاء دفع اليه ما يكون له من الثمن مقلوعاً •

وقيل : بالقيمة يوم فسله ، فانه لا شيء فيما زاد بالأرض ، وقيل يوم استحقاقه قائماً بلا أرض مع غرمه لما أفسده منها •

وقيل : قيمة الفسل وما غرمه بلا غناء ، اذ ليس لعرق الظالم حق ، وقيل ان له غناء ، وقيل لا شيء له ، لأنه هو الجانى على ماله ، ولا عرق للظالم ولا عرق ، فكيف يكون له فيه غرم على غيره •

وكذلك القول فيما غرسه من الشجر ، لأنهما سواء لا فرق بينهما في هذا على حال ، ولربها في الزرع الجبار بين الأخذ له باخراجه من ماله ، وضمان ما يكون بأرضه من النقصان ، أو يعطيه القيمة يوم يستحقه حضرة أو ما فوقها ، والزرع له •

وقيل : بأجرة مثلها في الموضع وضمانه لنقصها ، وقيل بما أنفق في زراعتها من بذر : وما أتلفه من مؤنة فيها ، لا غير ذلك من علمه ، فإنه لا حق له فيما عني •

وقيل : ان له بذره لا غيره ، وقيل : ان بذره قد أكلته الأرض فلا شيء له فيه ، ولا فيما غرمه وعناه ، والزرع لصاحبها •

وعلى حسب ما يكون في هذه الآراء يخرج فيما يأكله من ثمار هذه النخل والأشجار من الاختلاف في حكمه ، ولزوم غرمه ، لأنه على رأى من يكون له على رأيه قبل أن يؤخذ من يديه لربها بالعدل من القيمة ، فليس عليه من ضمانه شيء فيه •

وعلى رأى من يكون في رأيه لصاحبه من قبل ، فهو لما أتلفه غارم ، وما بقى في يده فضمانه له لا ثم حتى يخرج منه بوجه يبرأ به حضر مالها أو لا ، فإنه بمنافع ماله أولى ، فهو به أحجى ، ولا سبيل الى غيره في مثل هذا غيه الا بالرضا ، وقد غاب في هذا الموضع فعدم الوقوف على ما يختاره من شيء في هذا •

فينبغي في البناء أنه يكون المرجوع فيه الى ما يوجبه النظر على

كونه من تركه أو زواله في حينه ، فإنه مع بيان المخرّة في الحال ،
أو المخالفة من تولدها به في المال لأبد وأن يلزمه في حدثه أن يزيله ،
لأنه من المزال •

وعليه ضمان ما يلحق الموضع من الفساد أو النقصان ، ومع ظهور
المصلحة في تركه على حاله ، فلا يقرب الى زواله ، بل يكون له ما صح
من القيمة في ماله على قول من يراها له ان لم يكن بناءً فيها من
مال من هي له ، وقد أعدمه في هذا الموضع ، فهي مما يكون له من
غلة في سكن أو لمؤجر لغيره ممن يؤمن على مثلها فيجوز لأن يؤجر في
سكنها بما يكون من عدل الإجرة في ذلك الموضع حتى يستوفي على هذا
الرأى حقه ، لا على رأى من يذهب الى أنه لا عرف فإنه لا شيء له •

وكذلك فيما يكون من الفسك والزرع والغرس يخرج في حكمه ان
صح ، وعسى ألا يخرج من العدل في الرأى ، الا أنه موضع رأى واختلاف
بالرأى فيحتاج في الإخذ لما يكون على رأى من يوجب في رأيه أن يكون عن
حكم من يصح له في هذا أن يعمل بحكمه فيما جاز له لا في غيره •

ويجوز له في هذا المال أن يبنى مسجداً لعبادة الله تعالى ، أو
يقبر فيه ميتاً على رأى من هذه الآراء فيه ، أو ليس له ذلك على حال ؟

قال : لا أعلم أنه يجوز له شيء منهما جزماً ، لا في دفن الميت في
موضع الضرورة ، فعسى أن يجوز بالقيمة ، وأما على غيرها فلا
أعلم جوازه •

فان فعل هذا لا على ما يجوز له ؟

قال : فهو لما أتلّفه بهما أو بشيء منها ، ضامن لقيّمته غارم ،
اذ ليس له في هذا المال أن يأتي فيه مثل هذا على حال •

ويجوز في المسجد أن يزال ، وفي موضع القبر أن ينتفع به كما كان ؟

قال : نعم على قول ، وقيل بالمنع من جوازه •

ومالّزمه من هذا المال فهو قيمة أو ضمان ، فالى من يسلمه ،
وبأى وجه يخرج في الخلاص من لزومه ، فبيراً به على هذا الرأي ؟

قال : فهو على قياده لربه لا غيره ، أتلّفه فصار عليه ، أو بقى في
يديه لا براءة له من ذلك حتى يخرج منه اليه أو الى من يكون بمقامه
على ما به في زمانه ، يبرأ من ضمانه يوماً ما في حياته أو من بعد وفاته •

والا فهو على حاله يوصى به ، فيكون في ماله ، وعلى وارثه شيء
مثل ما عليه وارثاً بعد وارث حتى الخلاص لزومه بوجه ، أو يأتي
عليه الحش كذلك •

وعسى أن يجوز له فيه أن يجعله فيما يحتاج اليه المال من
المصالح في الحال على رأى ، والله أعلم بالصواب في هذا وغيره ، فينظر
في هذا كله ، ثم لا يعمل بشيء منه الا ما صح وجود عدله •

فانى انما أثبتته في هذا الموضع كما هو في هذا سؤالاً وجواباً ،
وللسائل وجهان من هذه المسائل وبغيره آخران •

وأنا الى الضعف فى جميع أمورى أدنى ، والى الله أرغب فيما يقربنى
اليه زلفى ، وعسى أن أفوز من قربيه بالحظ الأوفى والسلام .

ومنه : وسبيل عن جهل فى نفسه فتعمل لأحد من أئمة الجور
فى زمانه ، لظنه جهلا بأنه على العدل مع ظهور جوره فى سلطانه ، فجبى
له من الناس العشور على الكراهية أو الرضا ، ودخل معه فى رحبه
لمن لم يكن من جزية ، فأصاب بأمره الدماء لا بحق فى العبيد أو الأحرار ،
من أهل الشرك أو الاقرار ، وأتى المنازل فأخذ الأئمة منها ، وأفسد فى
الزرع والكرم ، وغيرها من النخل والشجر والصرم .

وأكل من ثمارها ، أو أخذها فغرسها فى ماله ، ثم رأى سوء حاله ،
وما اليه يرجع فى ماله ، فاشتد ندمه ، وأزعج ما قدمه حتى المثاب
الى ربه مما ظلمه ، وجعل يسأل لأهل الذكر ما الذى يكون عليه ويجوز
له فى الحكم ، فيلزمه من الغرم فى موضع التحريم أو الاستحلال فى
النفس أو المال .

وهل لمن يكون من أئمة المهدي أن يحيا على الجبر من لا يحى ؟

فيصح لمن أعانه على هذا من أمره العذر ، وان كان من الظلم فهل
من فرق بين الجهل والعلم عرفه متاباً فقد أظهر متاباً ، وأضمر فى نفسه
ألا يعود الى ما لا يحل عسى أن يخرج من وزره ، فتشركه فى أجره ؟

حرم أنواع الظلم ، فنهى عن العدوان والاثم ، وهذا من ذاك ،
فهو من الكبائر فى حكمه لا من الصغائر ، ولا شك فى هلاك من لقى الله

في سره أو جهره ، على مثقال ذره ، ومن أعمال كفره ، فكيف بما زاد عليه
من المعاصي في علم أو جهل من المعاصي •

وان كان العالم أقبح أمراً ، وأشدّ عذراً ، فالجاهل لا عذر له في
ركوبه لما لا يحل له بدين ولا رأى ، وعليه أن يتوب الى ربه من جميع
ذنبه ، فيدين بما يلزمه في موضع التحريم ، فيؤديه حين قدرته من غير
ما تأخيره لمظلمة ، أو ما أشبهها في لزوم أداء حال وجوبه الا باذن من هي
له في موضع جواز اذنه •

أو يظن أن الجبر في الجباية على غير الحماية ، لا من أفعال الظلمة في
حق أحد من الأئمة ، وليس كذلك فانها من الجور ، فهي من المحجور ،
فأنى يجوز بعدله في غيرها أن يشد على عضده فيها ، فيعان بالحق
عليها ، ولا سبيل في العدل اليها •

هذا ما لا يجوز فيه الا أنه يجوز ، وعلى من أعانه كذلك في
أخذها ، أو دله على غيره من تصريح ، أو إيحاء في تلويح ، أو وضع له
على أحد فيها رسماً ، فصح معه أنه أخذه به ظلماً ، الاثم والظمان ،
لأنه من الصعب فهو من العدوان •

فان قدر على رد الشيء لم يجز غيره ، لأنه قائم العين ، فربه أحق
به وما نمي ، فان ضعف في ذاته عما كان ، فله قيمة النقصان ، وما أخرجه
من الغلة في الزمان •

وعلى قول آخر : فيما يقع عليه المكيال أو الميزان ، ان لربه
الخيار في هذا الموضع بين الشيء نفسه في غير ما زيادة عليه ، أو المثل

فله فيه ، والناقص لغارمه ، وقيل بالقيمة ان شاءها ، فان زاد الشيء في ذاته ، ثم رجع الى ما كان عليه ، نفى ضمان الزيادة قولان •

وان لم يقدر على رده بما عز وهان ، فالغرامة بالقيمة في الحيوان كما يكون عليه من أفضل حاله ، في الحكم يوم أخذه ويوم اتلافه في الغرم ، وبالمثل غيما يكال أو يوزن ، الا أن يقع بينهما التراضي على الثمر في موضع جوازه منهما •

وفي قول آخر : بالخيار لربه بين ثمنه يوم أتلفه أو مثله ، غير أن الأول أظهر ، لأن القول به أكثر ، ويجوز لأن يكون له أفضل القيمتين على رأى في حكمه يوم اتلافه أو يوم غرمه ، ومختلف في أثمان ما يكون أنتجه الحيوان مهما حدث في يدي غاصبها ، ثم هلك من قبل الرد الى ما يكون له براءة به في رده اليه ، فقليل بما يكون من قبله •

وفي هذا ما يدل على حكم ما يأخذه على وجه الجبر من الذهب والفضة ، أو الابل والبقر والغنم ، وكذلك في الحب والتمر والزبيب من الناس خراجاً ، وما أشبهها من شيء في هذا ، فهو حكمها ، وكله لا على الرضا لمن لا أمر له ، وعليه في كلها الرد الى أهلها ، أو الى من يكون بمقامهم فيها •

وعسى في الابل أن يجوز له ردها الى الموضع الذي منه أخذها ، وقيل بجوازه في البقر ، ومنهم من أبجازه في الغنم ، وكلها مما يخرج في جوازه فيها حكم الاختلاف بالرأى في موضع الأمن عليها من الانقطاع لا في موضع المخافة على مثلها من الضياع قبل بلوغها اليهم على رأى من

أجازته في كل يوع منها ، قد أجز فيما يكون من العبيد ، كذلك فيما عدا
هذا مما لا يؤمن على تركه بالموضع ، كون ضياعه على لا انقطاعه .

وما أتلفه فالغرم ، كما يجوز له في الواسع ، أو يلزمه في الحكم ،
أو يخرج منه بوجه ، تكون له براءة في الحق وما دونه من شيء يدخله
عليه من المغيرات لشيء في صورة أو غيرها ، مع بقاء العين في ذاتها على
ما هي به من قبل ، أو ما يتولد منها لا تخرجه عن الملك مثل النقيدين ، وإن
بدل المصورات في شيء منها مع بقاء الجوهر ، فربهما أولى بهما مع
قيمة النقص .

وليس عليه من الزيادة في القيمة شيء ، وكذلك القول في الحب والتمر
والزبيب مهما غيرها عن الأصل في دق أو طحن أو ذلك أو سحق ، أو نقع
في ماء لشيء من مباح الأنبذة أو الخل ، وإن شاء المثل فهو له .

وقيل بالقيمة وإن شاءها في نادر من الرأي ، وإن زرع الحب أو
النوى في أرضه ، فأنفلق عن شحه الذي كان عليه ، فله ما أخرجاه من
الزرع والصرم ، وعليه المثل في الغرم أو القيمة على رأي في الحلم ، ويجوز
في الرأي لأن يكون عليه غرمه ، والزرع للفقراء .

ويجوز فيه على رأي آخر لأن يكون لربه ، لأنه من أصل ماله خرج ،
وانقلاب الصورة فيه إلى أخرى لا يخرجها عن ملكه فهو له ، وما تولد
منه ولا عرق للظالم ولا عرق ، وكذلك فيما يخرجها النوى يخرج .

وعسى في رأي من يقول فيه بأنه له يحتج في البذر أنه قد أكلته

الأرض ، فالزرع على قياده للأرض يتبع لأنها هي بواسطة الماء رتبة ، فهو لها على رأيه وأنه لأكثر ما فيه يخرج ، وليس فيما بعده خروج من الصواب في الرأي ، ولا ومن في النظر ، لأنه على القول •

والثاني كأنه بمنزلة ما لا يدري لمن هو ، اذ لم يكن عين الشيء ، فيرجع به الى ربه ، ولا من مال الزارع فيكون له ، وما اتخذه من هذا خمراً ، فقد أفسده لحرامه على ربه ، وعليه غرمه •

وعسى أن يجوز فيه لربه أن يختاره وما نقص على رأى من يجيزه له ان أراد في نفسه اليه نقله ، لا على قول من لا يرى حله ، وألا اذ لم يرده اذلك ، وعلى رأى من لا يذهب الى تحريمه بالشدة الا مع النية ، فعسى في هذا ألا يكون له فيه نية ، لأنه ليس له بملك ، ولا نية له بمثل هذا في مال غيره ، وكذلك فيما يدخله عليه بظلمه من شيء عن حكم الطهارة في موضع ما يختلف في جواز عوده اليها يكون في حكمه •

وما جاز في الاجماع لأن يرجع الى حاله فيها ، غربه أحق به على ظالمه في فعله أن يرده اليه في طهارته ، كما كان عليه من قبل •

فان ضعف عن أصله فقد مضى القول ما يدل على ما يكون لأهله ، وان أفسده عليه الى ما لا يجوز له أن ينتفع به على حال ، بطل خياره فصار الى غرمه ، ولم يجز له أن يختاره ، وما بقى له موضع في الاباحة ، لأنه ينتفع به في الاجماع ، أو على رأى من يجيزه لشيء في حال ، فهو له ان أراد ، مع ما يكون له من تكملة نقصه ثمناً •

وما اختلف في كون نجاسته بما غرض له من فعله ، أو في طهارته بعد

غسله مع بقاء جوهره على أصله ، ففى لزوم طهارته فى الأول على الفاعل ، وثبوته فى الثانى لربه فى موضع التخاصم ، يرجع الأمر فيه الى الحاكم ، اذ ليس لأحدهما أن يقضى على الآخر برأى اذا لو جاز له فيه ، جاز لخصمه عليه ، فيلزم دوره لا لغاية ، فأنى يصح الا جوازه •

الا أن فى هذا ما يدل بالمعنى عن حكم ما دبح من هذه الدواب على هذا من أمره فيها ، فصار لحماً لأنه مما يجوز عليه لأن يلحقه معنى الاختلاف فى تحريمه وحله ، لأنه من الغصب فى أصله •

وعلى رأى من يقول بحلاله فهو لمن له أن اختاره ، وما نقص ، وان أراد القيمة فله ذلك ، واللحم لغارمه •

وعلى رأى من يقول بحرامه فالقيمة فيه لا غيرها ، وعلى قياده فالجلد لابد أن يلحقه حكم الاختلاف فى جوازه •

وعلى قول آخر : فهو لمن هو له ، فينقص عليه من القيمة فى الغرامة ان شاء ، والا صار لغارمها ، فان رمى به جاز لمن أراد على هذا الرأى أن ينتفع به بعد أن صار فى معنى المتروك الذى لا يرجع اليه •

وما أخذه على وجه التعدى على الغير من الصرم وفسله فى ماله ، فصار نخلاً ، فهو لربه ، لأن العين هى لا غيرها ، وله الخيار بين أخذه والقيمة يوم الحكم قائماً بلا أرض ، وقيل : بالقيمة يوم الأخذ ، وقيل يوم الحكم على ما هو به حال أخذها ، ومع اخراجها لها •

فلا بد له لا على رأى من يذهب الى جوازه له على حال من أن يرد

اليها تراباً ، مثل ما يحمله منها ، والقيمة ان أخرجها وحده ، أو لن يلزمه به لأمره له ، الا أنه في غير موضع ما يكون على التطوع ، فيكون له عليه ما غرم في نزعها ، أو أجره مثلها فيما عنى ان أعدمه أو سألته قلعها ، والرد لها غأبى •

لأن عليه على هذا الرأي ردها الى الموضع الذى أخذها منه مع الكراهية ، أو الرضا ، وان أخرجها من حيث هى ردها الى ربها ، فاسلمها ، فان أبى على قياده ما عليه فلزمه أن يؤديه اليه ، فكيف يصح أن يكون له شئ على من هى له فيما تحمله من أرضه ، أو يلحقها على يديه انى لا أراه مما يكون له في هذا ، ولا في نقلها الى الموضع الذى كانت في الأول به •

وعلى قول من يذهب الى القيمة ، فالمرجع فيها عند التنازع الى ما يراه العدول من أهل المعرفة بها في مقدارها ، فان عز فالقول فيه مع اليمين الى الغارم ، الا أن يردده الى من يكون له المدعى له مع يمينه فيه ، فيرجع فيها في موضع رومها ممن هى له لمن عليه في لزومها •

غير أن هذا موضع رأى واختلاف بالرأى ، فيحتاج فيه حال المخاصمة أو ما أشبهها الى المحاكمة ، ولا بد من أن يرد الى الحاكم ، أو الى من يقوم لعدمه بمقامه من الجماعة ، أو من يقع التراضى عليه ، وحكم به في هذا من مثل أو قيمة في عدل أو اخراج لغرس أو فسل ، لم يجز لهما في صحة ثبوتيه عليهما أن يجاوزه الى ما وراءه مما ليس لهما ، وعلى ثبوتها من حكمه لن هى له في أصلها ، فلا شئ عليه في موضع جوازه له في قلعها لردها الى الموضع ، ولا في نقلها •

وانما هو على من تعرض الأخذها وفسلها ، لا على ما يجوز له ،
فان حضر أخذه ان قدر عليه ، والا فهو في ماله يعطى من يعمله عنه
بعدل من الأجرة في الموضع ، وليس على ربها فيما أحدثه الغير عليه في
أرضه ، حالة نزاعها الأمر الحاكم له بقلعها شيء من الغرم ، مهما لزم
فيه ، ولا من الاثم •

وعسى على رأى أن يجوز فيها لا قيمة له منها ، ولا يقدر على
الامتناع من أن يعلق بها على زوالها ما يعلق من ترابها ، ألا يكون له شيء
فيه ، ولا سيما في هذا الموضع وما أشبهه في حكمه ، اذ قد عرضها لمثله
في ظلمه •

وكفى في حق من يكون من ذوى الألباب في اخراجه بما ظهر لما بطن
على غير واحدة من الفطن ، بما في هذا من الأدلة على حكم ما يخرج
من العلة قبل أن يحكم باخراجها لهذه العلة بأنه مما يجوز ، لأن يخرج
فيه فيلحقه معنى الاختلاف بالرأى في ثبوته منها لمن هي له في الأصل ،
أو لمن أخذها في حكم العدول ، لنموها في أرضه بعد الغرس أو الفسل ،
لأنه فرع لأصله ، فهو له تبع في هذا الموضع •

ولا شك فجاز فيه على قول من يراها على هذا الأخذها ، فيلزمه
القيمة أن يكون له ، وعلى قول من يراها لمن هي له في أصله ، فالعلة
كذلك في حكمها لأنه موضع غصب فهي له تتبع ، فيما به في هذا أقطع •

وعلى كل منهما ألا يكون الا على ما جاز له في كل حال ، وان حكم
له بما فيه الرأى في الحكم لا يحل له ، ما ليس له على حال ،

كلا لا سبيل اليه ، فاتباع العدل أولى من هذا أو غيره ، وما أتلفه منها من قبل أن ينمى ، فالقيمة فيه يوم اتلافه ، وقيل بالمثل •

وعليه فيما أتلفه من النخل بالقلع أو ما أشبهه من القطع الى غير ذلك مما يؤدي الى هلاكه ، ما يكون له من القيمة حال قيامه بغير أرض ولا ماء ، وقيل ان عليه أن يفسلها ، ويعطى من هى له مثلها فى قوله يأكلها غلة حتى تدرك ، وقيل بغير هذا فيه •

وعسى فى الشجر أن يجوز فيه فيخرج فيما أخرجه على التعدى من صغاره ، فغرسه فى ماله ، أو أتلفه على ما به فى حاله ، مثل ما خرج من صرمها ، وفى كبارها مثل ما خرج فيها ان أتلفها ، وان أتى على شئ من الفرع فأفسده فى اتلاف أو غيره مما دونه ، فعليه من قيمته قدر ما أنقصه •

والقول فيما يزرعه من ثماره هيئبت فى أرضه ، كالقول فى ثمرة الزرع ، وما أشبهه فى أنه له مع الغرم فيه لما يكون عليه ، أو لمن له تلك الثمرة ، أو للفقراء ، فان فى القياس له به ما يدل عليه ، ويلزمه فيما أتلفه من الزرع قبل أن يبلغ ما أريد به من الحب ، على نظر العدول قيمته حال قيامه •

وقيل فيه بمثل ما يأتى مثله فى ذلك الموضع أو قيمته ، وقيل بثمن مثله ، وقيل بالأوفر من القيمة فى حاله متروكاً للثمرة ، أو ما أنفق عليه ، وسقى به من الماء ، وعنى فيه مع البذر ، فيكون له ، وما لم يبلغ به الى اتلافه ، ولا المنع له به من لثمره حباً ، ولكن الى ما يكون من الضعف فى ذاته ، أو فى شئ من ثمراته ، فالقيمة لمقدار النقص فيه •

وفي موضع ما تلزمه القيمة أو المثل ، فالذي يبقى منه لا في ثمرة
ينتفع بها هو له ، فيسلم اليه ، وإن أراد من هو له في أصله أنقص عنه ،
وما أثمره من بعد لا في وهن عن مثله ، فلا بد وأن يخرج مما عليه في موضع
ما يكون لمن له من قبل ، فيرجع به اليه •

وما أكله بالبطل من ثمار النخل أو الأشجار ، فلا بد وأن يؤدي فيه
ما يلزمه من غرمه من المثل فيما يقال أو يوزن ، أو القيمة فيما خرج عنهما
يوم أتلغه ، وغيل بالأفضل من القيمة في حكمه •

وليس لمن حكم له على غيره بشيء من هذا أو غيره في موضع الرأي
أو الاختلاف بالرأي يسرع إلى أخذه في موضع ما ليس له أن يعمل به •

والقول فيما يأخذه من المنازل على غيره من الأمتعة ظلماً ، كالقول فيما
يأخذه من غيرها على ذلك سواء فيما يلزمه فيه غرمًا ما لم يقدر على رده
لذهابه أبداً ، وللغواته من يديه ، أو تعذر إلا أنه بعد النقص لو هن فيه ،
فقد مضى من القول ما يدل عليه ، وما بقى على حاله أو نمى في نفسه ، فهو
لا غيره لربه لا لغيره ، دخل عليه المزيد في القيمة أو النقص ، من جهة الغلاء
أو الترخص ، فلا فرق في ذلك ، لأن عينه قائمة لم يلحقها كون فساد
فيها •

فكيف يصح أن يكون له غيره ، وبالجمله فيما أتلغه على الأصح في

الغرم ، فالمثل فيما يقال ، أو يوزن ، والقيمة فيما يخرج عنها في الحكم لا في الواسع ، فان ما وقع عليه التراضي من شيء في مثل هذا جاز بين من يجوز منها ، فاعرفه لتعمل بعدله ، ان صح فيما جناه من هذا على نفسه في الأموال ، فلزمه في الاجماع ، أو على رأى في موضع الرأى .

فانى أريد أن أقول في هذا السؤال على ما أصابه من الدماء ، لا على ما يجوز له من القتل لمن به يقاد في العمد أن عليه يسلم الى الوالى نفسه به لا منه ، الا أن يعفى من القود عنه ، والا فحكمه القصاص على حال .

فانى يرجع على غير الصلح الى المال ، أو يكون ممن له الدم مما يهدره ، فينزل فيه الى الدية ، فتكون في ماله الا أن يصدق بها عليه من يملكها في موضع جوازه لهما والا فهي لمن تكون له من بعده ، لأنها في حكم ماله ، ولا براءة له منها الا بأدائها اليه .

ومهما رجع الدم في هذا الموضع ما لا جاز لأن يختلف في لزوم الكفارة عليه ، وفي الخطأ الدية مع الكفارة ، لأنه ماله ، ومن لا يقاد به العمد كذلك ، فكيف يجوز فيصح أن يرجع بهما الى الدم في حال ، كلا فهي كذلك ، ويبرأ لبراءة من يملكها له على ما جاز في موضع ثبوتها ، أو ترجع اليه لوصاية في موضع جوازها له ، أو الميراث على رأى فيمن يرثه .

والا فعلى العاقلة ما يلزمها من خطئه أو تعقله عنه ، ومختلف في شبه العمد فيه بالقود ، وقيل بالدية •

وعسى في الكفارة أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومها له ، والعبد نوع مال فالقيمة فيه مع الكفارة ، الا أنها في عبد غيره على رأى ، لا على حال ، وفيما دونه من الخروج ، فالقول فيها كذلك فيما يكون لها من قصاص أو أرش في ماله ، أو على العاقلة معه مهما بلغ في الخطأ الى مقدار ما تعقله فيما صح معها لا غيره ، فانها لا تعقل عمداً ولا اعترافاً ولا عبداً •

وانما يلزمه ذلك في ماله ، فيكون عليه في المملوك لربه القيمة من غير أن يبلغ بها دية الحر ، وعلى مقدار ما يكون للحر في الجراح من دينه ، يكون للعبد فيه من قيمته ، وفيما دونه من الضرب في العمد أو الخطأ ، فالى الأرش به يرجع في الحر ، فانه مما لا قصاص فيه على حال •

والى مقدار من القيمة في العبد ، وما أتى عليه من الجوارح فأبانه في قطع ، أو أفسده عما له من نفع ، فالقول فيما يخصه من قصاص أو دية الحر في موضع ثبوتها عن رضا بها في موضع جوازه ، أو لوجوبها في الحق •

كالقول في أنواع قتله في حكم العدل ، وما زاد عن موضع الاقتصاص في حال ، فالمرجع في تلك الزيادة الى المال ، وبالجمله فيما يؤدى به الى القود من هذا فيما فيه ، فان عفى عنه ، والا أخذ منه كما يلزمه من حيث يكون في حكمه •

فإن بقي له من بعده شيء من الفصل ، سلم اليه ، وإن بقي عليه سلمه
لن له كما يلزمه أرشاً لغيره في العدل ، وما لا تقود فيه غالى ما يكون له من
دية يرجع به ، أو يكون مما فيه ، فيقع التراضى عليها ، أو على ما جاز في
الصلح مما قل أو كثر نصيباً يفرض فيه ، فيكون هو الذى عليه •

وما بلغ به من الحر الى الدية الكبرى بكمالها ، فالقيمة فيه للعبد
بتمامها ، وما لم يبلغ به الا الى الضعف في ذاته عما يكون من صفاته ، فله
عليه من دينته مقدار ما يكون به من النقص لا غيره فيه •

وللعبد في ذلك من ثمنه الذى له كذلك ، وما كان من حدثه على الميت
في بدن أو عظم لحر فهو بمنزلة الحى في العمد ، غير أنه أرش لا غير •

وليس عليه في الخطأ شيء ، ولا في العبد على حال ، وما فعله ممن
هذا في عدوانه بغياً على أمر لسلطانته ، جاز في المال لأن يؤخذ به أو أحدهما ،
لأنهما شريكان ، وكل واحد منهما مأخوذ فيه بالضمان في موضع التحريم ،
فإن صح معه في أميره أنه قد تخلص من ذلك في غرم أو ما أشبهه في واسع أو
حكم برأى هو برىء لبراءته مما قد أمر به •

وما بلغ به في الدم الى القود فهو على الامر ، وقيل على الأمور ،
وقيل بغير هذا فإن الأصل الحق في ذلك آراء مختلفة هي في غير هذا الموضع
من الآثار مذكورة ، يعرفها أهل المعرفة بها •

وهذا ما سنعلم لى فى هذا أن أذكره ، كما سنعلم به القدر ، فأتى به
فى هذا الموضع مجملا ، وبيانته حتى يكون معضلا ، يحتاج فى القول عليه
لا تساعه الى الطول ، غير أن ما أصابه فى تحريمه من الدماء أو الأموال
بالبغى فى مخاربهته لأهل الحق على الامتناع من تأدية ما عليه ، أو ترك
ما ليس له من الأحوال ،

ثم رجع فأتى بيده الى ما أريد بالحق منه فى لزومه من قبل أن يقدر
عليه ، فيؤخذ به ، لأبد وأن يلحقه حكم الاختلاف فى لزومه له ، والنظر فيه
اليه ما لم يحكم به عليه .

وليس له مع الحكم ممن يلزمه أن يخالفه الى غيره ، لأنه موضع رأى ،
وليس له أن يعمل بما لا يرى فى موضع الاختلاف بالرأى لحكم الحاكم له
به فانه يحطه عنه ، ولا ينحط فى رأيه أنه لازم له .

كلا ، ولابد له من أن يؤديه الى أهله ، أو من يكن فى مقامهم بدلا منهم
فى هذا وغيره مما لزمه لغيره متى أمكنه فقدر عليه ، فان كان ذو عسرة فى
حاله فنظره فى حقه الى ميسرة .

ولا له فيما فى يديه فيملكه وما يلزمه أن يبذله فيما عليه ، من أن يوزعه
بين أهل المظالم ، وما أشبهها فى لزومه فى الحال ، فيعطى كل ذى حق مقدار
ما يستحق من ذلك المال ، ويدين بما يبقى ، فان حضره الموت قبل الأداء
له لزومه أن يوصى به لمن له أن يعرفه ، والا فهو من المجهول .

وما جهل ربه مما عليه ، أو يكون في يديه من العروض والأصول
وليس من معرفته فهو للفقراء ، وقيل لبیت المال ، وقيل يوضع فيه
على سبيل الأمانة فهو في موضع جوازه فيما أمكن فيه ذلك ، وقيل بوقوفه
على حاله حتى يصح ربه ، فيدع إليه أو يبقى كذلك لا غاية له إلا ذلك .
والذي قبله من الرأي راجع في المعنى إليه ، وعلى قيادهما فيشبه
أن يكون كغيره مما عرفه لن هو له من العباد ، لا فرق بينهما في التوزيع
وعدم إباحة التفريق له ، فإن فعل لم يجزه ، وعليه أن يوصي به في
موضع لزوم الوصية له .

وعلى قول من يذهب إلى أنه يكون للفقراء أو لبیت المال ، فعسى
يجوز عليه أن يلحقه معنى الاختلاف في جواز تأخيرته في الواسع ،
والحكم عما صح معه ربه ، لأنه على ثبوته للفقراء أو لبیت المال .

كأنه قد رجع إلى الله فصار من جملة حقوقه تعالى ، فجاز لأن يلحقه
الرأي في تقديمه على مال عباده ، أو مساواته له ، أو تأخيرته عنه ،
أو تقديم ما صح تقديمه في لزومه على قياده منهما .

لذا صح ربه قبل اتلافه فهو له ، فيرد إليه أن قدر عليه ، والا
فالخيار له بين الأجر والغرم ، وقيل لا شيء له ، لأنه أتلفه على ما جاز
في الواسع والحكم ، وعلى هذا من أمره فيه فلا بد وأن يختلف في أنه يلزمه
أن يوصي به على هذا الرأي أولا .

وعسى في موضع ما يكون عن حكم من يصح فيه حكمه بالحق من
 أحكام العدل ألا يكون عليه شيء من ورائه في موضع ثبوته ، فان مات لا في
 وفاء لما عليه ، ولا تأدية لما في يده ، صار على هذا من حاله ما في
 ضمانه التي ما له ، فان وفي بالجميع ، والا فلا بد من التوزيع على مقدار
 ما يصح فيه ان قدر عليه ، والا فالى الصلح بين الشركاء يرجع به ما
 أمكن فجاز .

فان امتنع جوازه ، ولم يرجع على الدوام أن يكون على الواسع
 في يوم ، عاد الى المجهول ، فجاز عليه في العروض والأصول ما قد
 أجزى من العمل والمقول ، ويجوز فيصح لأن يختلف في جوازه عليه حال
 الامتناع من الصلح فيه على ما جاز في الحال .

ويعجبنى أن يكون موقوفاً عليهم ما أمكن ، لأن على الواسع
 فانه من الممكن ، لا من الممتنع كونه في المستقبل في موضع عدم وجود
 المانع من جوازه على الأبد في لزومه ، وعلى دخوله عليه ، وثبوته فيه
 بالاجماع ، أو على رأى في موضع الاختلاف بالرأى .

فالعبيد والحيوان وجميع ما يكون من العروض غير الدراهم والدنانير ،
 وما أشبهها على رأى من يذهب الى أنه للفقراء ، يباع غيمن يزيد ليفرق
 ثمناً ، وان فرقت العين على ما هي به ، جاز ما لم يخرج بها المعطى من
 حذ الفقر الى الغنى ، وان صرح في الأول بأنه هو الوجه في تفريقه .

فإن في هذا ما يدل على أنه غير خارج من الصواب في الرأي ،
لأنهما في المرجع كأنهما لمعتى واحد من هذا ، والأصول تترك على ما هي
به ، وينتفع بها الآخر ، كما انتفع بها الأول علة لا غيرها من اتلاف الأصل
في موضع ظهور المصلحة لا على غيرها في الواسع لا في الحكم ، فإنه
لا يصبح عليه .

وعلى قول من يذهب الى أن يكون لبیت المال ، فيجوز عليه لن
بالعدل يليه ، جميع ما يجوز عليه .

وعسى فيمن يكون من أئمة العدل أن يختلف في اجازة بيع الأصل
له في موضع المخافة على الدولة من ضياعها لعدم ما يقوى على القيام
به دونها ، فقليل بالمنع وقيل بجوازه ضرورة .

وعلى قول من يذهب الى أنه مال حشري لا ينتفع به ، فهو على أصله
باق لأهله ، لا يحول عن حال ما به ، فيزول وان طال المسدى ، فلا يعرض
له بشيء من هذا أبداً .

وليس لو ارث في ماله ميراث الا بعد الوفاء لما صح معه بقاءه عليه ،
والانقاذ لما فيه ، فإن استغرقت الحقوق ، فهو به أولى .

وما صح لزومه الا أنه بقى مقدار ما يحتمل فيه خلاصته ، جاز لأن

يلحقه حكم الاختلاف في ثبوته من بعده في خبرة مالا يصح خروجه منه ،
أو بقاءه عليه في حق من يرثه وغيره الوصية فيه ، أو اقرار به ، أو ما تقوم
به الحجة في ذلك .

وان لم يصح معه لزومها فالمال له ، وليس عليه فيما يعرب عن
علمه ، وصحة ثبوته من علم من صح معه شيء على خال .

وعسى أن يجوز فيما يصح عليه الله من حق في ماله ، لأن يختلف في
ثبوته من بعده فيه لصحة بقاءه عليه ، الا أنه لم يصح معه أنه أوصى به ،
ولا بد فيما أتلفه من يديه ، فصار مضموناً عليه لمن لا يدريه من أن يجوز
فيه أن يلحقه هذا المعنى على رأى من يذهب الى أنه مع الاياس من معرفة
ربه من الناس يرجع الى الله فيكون من جملة حقوقه سبحانه وتعالى .

ويجوز لأن يجتزىء فيه بالتوبة وحدها لدفع اثمه ، ورفع نازلة
غرمه على رأى من يذهب الى أنها تجزىء عن القضاء فيما أضيع له من
حق ، وان كان بغير حق ، فيبقى ماله من المال لله ولوارثه من بعد وصية
يوصى بها أو دين يصح عليه .

وما جاز له لوارثه من بعده على هذا الا على رأى من يذهب في
التوبة الى أنها لا تجزىء عن الأداء فيما لله ، ولا فيما لغيره ، ولا على رأى
من يذهب الى أنه يبقى على حاله لأربابه من عباده ، وان جهلوا فهو لهم

ولورثتهم من بعدهم ، فان لكل وارث فيما تركه وارثاً ، وليس لغيرهم فيه معارضة بشيء مما لا يجوز الا عن رضى ، فانه على قياده فيما يكون لأحد من عباده بمنزلة من قد عرفه في ثبوته من بعده في ماله ، وموازعه لغيره .

فما صح بقاؤه في لزومه ، ولم يحتمل له بعد وفاته وجه البراءة منه في حياته ، وعلى رأى من يذهب الى جوازه في الفقراء ، فيجوز له على رأى في موضع فقره ، لأن يبرىء نفسه مالمزمه من هذا ، فصار لهم ولا يمنعه من جوازه على قياده وجود مالا يخرج من حد الفقر الى الغنى ، لأن اسمه لازم له على حال ، حتى يزيله عنه ما به يستغنى من المال ، والا فهو على حاله في وجوبه لما لا يخرج به عنه من ماله .

وما كان له من عمل نفسه ، فراجع في المعنى الى ذلك ، وقيل بالمانع له من هذا ، وأنه لا يبرأ به مما لمزمه لا ما عليه ، لا يكون له ، ومابقى من هذا في يده لمن لا يعرفه ، جاز على هذا الرأى ، لأن يلحقه الرأى والاختلاف بالرأى في جوازه له حال حالة فقره لدفع نازلة ضره بعد المتاب الى الله مما ظلمه ، فبقى في يده أو أتلفه فصار في ضمانه أو غيره من حق في ماله ، أو دين لغيره لا يعرفه ، ولا يرجو على الدوام أن يعرفه فيما يأتى عليه من الأيام .

فانه من ذلك وكله مما يختلف في حاله ، وجواز أكله على هذا له

ولمثلة من الفقراء ، وما عرفه فهو لأهله ، فان أتلفه من بعد التوبة في شيء من المباحات على اعتقاد الدينونة بضمانه لا لضرورة فيه إليه فهو عليه ، كما يلزمه فيه من مثل قيمة بعدل ذلك مما لا ينبغي له أن يفعلها فيما في يده من الغضب على نية الغرم ولا غيره ، وقد فعله بالعمد ، لا على قصد الظلم ، فأعجب في مثل هذا بعض المسلمين ألا يكون هالكا .

وما كان من ركوبه لشيء من هذه المظالم في نفس أو مال على وجه ينبغي في استحلاله ، ثم رجع فتاب الى الله تعالى من ذلك ، فليس عليه من وراء التوبة شيء يلزمه فيما أتلفه على حال ، كلا لا سبيل الى الزامه ، ولا مجاز لمرامه .

فقد ارتفع كون الاثم ، واندفع لزومه الغرم في الواسع والحكم بما كاد أن يكون عليه الاتفاق من أهل العلم ، لولا دعوى من يزعم في هذا من براءته بأنه أكثر القول فيه بدعواه ، فدل فيها باماء من بعيد على أنه موضع رأى ، وأن هناك مما يخالفه في ذلك ، الا أنه في قلعة ، ان صح ما أفاده لهذه العلة ، لما أورده .

فكان من الأدلة على وجود الاختلاف بالرأى في نفى لزومه ، ثبوته ان صح له ما ادعاه لأن الأكثر لا بد وأن يكون في مقابلة الأقل ، فكيف يصح وجود أحدهما حال عدم الآخر ، فيجوز لأن يكون في شيء أكثر

أو أقل ، لا لشيء يقابله فيه ، حتى يصح كون الضدية لا لمقابلة في ذلك ،
وليس كذلك .

فإن صح لفظه فهناك رأى آخر إلا أنه قل ذكره ، فحفي أمره ،
ولا معنى له ، وأنا لا أجده في الآثار مصرحاً به في شيء من الاختار بولاعن
أحد من ذوى الأبصار ، فنميل الى ثبوته رأياً في موضع جوازه ، بل الذى
وجدنا فيه معرفناه أنه لا شيء عليه .

حتى قال الشيخ أبو سعيد ، رحمه الله ، في غير موضع من مؤلفاته .
انه لا يعلم في ذلك اختلافاً ، وفي السير والجوابات التى تعرفها ما يدل على
أنه كذلك لا غيره في ذلك ، وما بقى في يده لمن يعرفه فهو لربه ، فليدفع به
اليه متى أمكنه فقدر عليه ، وان لم يعرفه صار مجهولاً ، فبقى في نفسه
معلولاً .

وقد مضى في حكمه بما يدل عليه قولاً في موضع التحريم ، وكفى عن
اعادته في هذا الموضع ، فانهما في لزوم الرد لما يبقى لعل سواء فيما صح
ربه ، وان لم يصح فكذلك في حكمه ، فان أثلفه من بعد المتاب الى الله
تعالى من ظله ، لا على ما يجوز له ، ولا في دينونة بجوازه فهو المحرم في
اثمه ، ولزوم غرمه .

وفي قول آخر مغربى ما يدل في الدارين على أنه ليس عليه بعد التوبة

— ٣٣٣ —

من قبل أن يؤخذ على يديه شيء من المغارم ، ولا مؤداة لشيء من المظالم على حال في نفس ولا مال ، غير أن الأحرار لا بد له فيما في يده منهم من أن ينتقى منه باطلاقه من قيد رباطه •

فإنه لا سبيل له فيهم إلى الملكة في أحد منهم ، وعليه فيما باعه أن يسعى في فكه بما عز وهان ، على حسب ما يبلغ به من قدرته في الزمان ، فإن عجز عن تأدية الأثمان ، أخرج ما يكون لفدائهم على هذا الحال من بيت المال لئلا يتركوا في الرق يوماً لا يجوز •

وعسى في هذا الرأي ألا يخرج من العدل في النظر ، وإن قل ذكره في الأثر ، فإن القياس ما يدل على ثبوته لجوازه في المشترك أن يكون له ما أسلم عليه ، وإن قل فيه بالرد لما في يديه ، فإن هذا مما يسوغ في الرأي ، فيصح لأن يكون من مقتضى الديانة أن صح فيما أقربه من العطل الموجبة لجوازه •

وهذا كأنه على هذا من أمثاله لوجود كون استحلاله ، لأن العلة هي ، فكيف يصح الغرق فيهما ، والعلة واحدة ، أو يجوز أن يكون لغيره مفرق بينهما ، وليس كذلك •

ولو قيل في تأدية الثمن في هذا الموضع من بعد أن خرج من يديه أنه لا يلزم لأله مما قد أتلفه ، فلا رد فيه لعمرم القول ، بأنه لا شيء في ذلك

عليه ، لم أبعده من أن صح في الرأي لمن رآه ، الا أن دعوى الاستحلال ، لا تقبل في الحكم على حال ، حتى يصح له بغيره ممن تقوم به الحجة •

والا فالتحريم أولى به في مثل هذا لئلا يندفع به عنه غرم ما يوجبه الحكم بدعواه ، لما به يدرأ عن نفسه ما عرفه ، فقد بقي لى أن أقول : فيما أخذه في هذه الجبابة من الخراجات على الرضا ، وطيب الأنفس بأنه لا غرم له على شيء من الباطل ، فالأثم فيه دون الغرم •

الا وربما أنه يكون على وجه الدفع لضره ، والكفاية لشره في هذا الموضع من الرضا ، ولا حرج فالأثم والضمان على من له من الظلمة ، وعلى من أعانه عليها بالعمد ، لا على هذا ، فإنه في هذا الموضع من الاعانة لم اتقى بذلك في حاله عن نفسه ، أو ماله ، لا من المعونة له هو في حكمه ، على شيء في هذا من ظلمه •

ولكن لا رضا لمن لا يملك أمره ، وعسى في حال وقوع الضرر فيه ، ومن المال أن يختلف في جوازه فداء المال بما دونه نظراً فيما هو الأصلح له في الحال ، وعلى قول من أجاز به في هذا الموضع ، فلا شيء على من فعله لجوازه له ، وإن صح عليه فيما صح له •

وقيل بلزومه في الحكم بالطلب في ذلك ممن له الحجة فيه ، لا فيما بينه

وبين الله على هذا الرأي ، لا على رأى من لا يجيزه ، فانه لا بهد له فيه من الضمان فى المال لا فى نفسه على حال •

فانه مما يجوز فلا يمنع أبداً من يدفع عنه بماله ما قد وقع من الضرر ، فيرجع ان لم يقدر على انفاذه بدونه ، اذ لا يجوز أن يسلم الى الهلكة مع القدر ، وفى المالم ما يخرج به فى الحال •

وان رخص فى تركه على رأى من يذهب الى الخيار بين الدخول فى ذلك وتركه فى المسارعة الى فدائه بماله ، لاخرجه مما فيه أصح ، وبالجمله فليس كل من يكون اثماً ، صار غارماً ، فقد يكون الاثم بدون ما يلزم فيه الغرم ، بدليل أن من دل بالعمد على الغير ، لمظلمة أو رسم لأحد من الظلمة ، فغاب عن علمه أنه أخذه برسمه ، أو بما دل به ، ولم يصح معه ذلك لاضمان عليه ، حتى يصح معه ، والا فهو السالم فى حكمه من لزوم غرمه ، دون ائمه ، والله أعلم بالصواب فى هذا وغيره •

فانظر أيها السائل فى هذا الأربع المسائل ، ولا تأخذ بها ، ولا بشئ من جوابها الا ما عرفته من صوابها ، فانه بك أولى ، فى الآخرة والأولى ، فلا تكن فيه متكلاً على شيئا تأتي أو تذر ، تاركاً للنظر ، معرضاً عن مشاوره أهل البصر ، مهملاً لأعراضها على ما صح فى الأثر ، ولا سيما فيما قبل هذه وغيره من الخفى ، فى هذا الوطن الجلى •

وأنة مأخوذ أكثره من طريق القياس ، له بما أشبهه على رأى من أجازه
من الناس ، فأجله فيه فكرك ، وأرجع فيه نظرك ، مرة بعد أخرى ، فانه بك
أخرى ، لأننى لا آمن على نفسى من الزلزل ، فيما أرومه من العدل ، فأخطأه
بغيره لغفلة أو جهل •

فدع عنك الكسل واحذر الملك ، وبادر الى العمل ، بما صرح فجاز في
الواسع أو الحكم ، حتى يخرج من الظلم ، بأنواع العلم ، فيبقى في الناس
شكرك ، مجرداً من ادناس فكرك ، عسى أن يبلغ بك الى ألا تكون لك ارادة ،
الا في عالم الغيب والشهادة ، حين تعرفه بالبقاء ، وما عداه بالفناء ، فيبقى
في حق الملكوت على ما بك من الأنوار في قلبك ، ولا يزال في رقبتك متوكلاً
عليه ، حتى الوصول اليه ، ولن تصل الى ذلك الا بالتقوى ، فانك بغيره
لا تقوى على النهوض بما عليك ، فضلاً عما رآه من المزيد لمزيده من العبيد •
فاتق الله فيما أمرك ونهاك ، وتوكل عليه ، فتوصل اليه بالذى يقربك
منه زلفى ، تفز بالحظ الأوفى ، ولا تتبع الهوى ، فيريك سبيل الله فتردى ،
ايك والميل الى دنياك ، فانها دار قلعة ، ومنهل خدعة ، في مد منزل فجعة •

أو ليس ذلك وهى كذلك ، تفر غروراً ، وتنمى شروراً ، فتولى سروراً ،
لا تدرم على حال ، مؤذنة بالزوال ، فتعقب الحلو بالمر ، والنفع بالضر ،
والخير بالشر ، والصحة بالسقم ، والشباب بالهزم ، الى غير هذا حتى الوفاة
تعد الحياة ، يكفى من عرفها في الآخرين ، ما فعلته بالأولين •

ان فى ذلك لحيرة لأولى الألباب على أنها ليس لها ، ولا لمن فيها بقاء
كلا لا سبيل اليه ولا منفى ، فى نزول ولا فى مرتقى ، والفرحة تعدها
ترحة ، ومن ورائها الجحيم لمن تبعها ، أو رضى بها ، والنعيم لمن أدبر عنها
وتولى ، ولم يرض من نفسه الا يرضى به المولى ، لعلمه بأن الآخرة خير له
من الأولى ♦

فأخذ فى طريقها لازماً لفريقها ، خائفاً من تعويقها ، دائماً بها ، راجياً
لأن يبلغ الى ربه ، طاهراً من ذنبه ، لم يلهمه الأمل ، عن صالح العمل ،
لا يزال فى وجل ، من مداحض زل ، حين يوافيه الأجل ، مجرداً بالتوبة من كل
حوبة ، فان يك لك رغبة فى النجاة من المهالك ، فدع عنك الدنيا ، وهذا فيها
وكذلك فى الاعراض عما شأنك ، والاقبال على شأنك ♦

ولا تلتفت الى من يكون لهما من الأعوان يدعوك اليها ، فبذلك عليها ،
من نفس و شيطان ، ولا على اغواء الخلق ، وصدهم عن الحق ، فان ما قل
وكفى خير مما كثر وألهى ♦

فان كان ولا بد فالذى هو مباح ، فان فيه سعة عما به جناح ، والا ففى
قدر ما يبلغ به من الزاد فى سلوك سبيل الرشاد ، الى حضرة المعاد ، ما يكفى
فى حق من أراد أن يكون خفيف الظهر عما يلهمى من حمل أعباء ثقال ، ما لا
فائدة فيه من الأحمال ، ولا بد من تركه على حال ، اذ ليس له مما له من

المال الا ما أكل فأفنى ، ولبس فأبلى ، وتصدق فأبقى ، وما سوى ذلك من
خيريه فتاركه لغيره •

وطوبى لمن بذل ما في يديه في براءة نفسه مما عليه ، هرباً من الندامة
في طلب ما به السلامة ، والنجاة من الظلّامة يوم القيامة ، ورهباً من الله
لعلمه الذي يشك فيه الذي لا يشك ، بأنه لا طاقة له بعذابه ، ولا صبر له
عن ثوابه ، بعد أن أيقن في تصديقه بما أظهره عن وعده ووعيده لمن أطاعه
ولن عصاه من عبيده •

فكيف بمن قدم فضل ماله ليوم مآله ، رغبا في الله لا في غيره ، ولا شك
أنك في اتباعك لأمر سلطانك ، في أحد العصاة لربك في زمانك لو كان في
الورع بمنزلة أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق ، رحمهم الله تعالى ، ورضى
عنهما لما جاز لك أن تحيي له على الجبر من لا يحمي ، ولكن في كل منكما
يدل في ظهوره على صحة جوره •

فكيف بمن فشا في الناس ، كون ظلمه بلا الباس ، على من عرفه في
غير واحدة من الأمور ، أو يجوز أن يتبع فيما به يأمر من المحجور ، كلا
لا وجه له الا الى الباطل في العالم والجاهل ، وقد طال بك المدى في سبيل
الردى ، أو نظر في هذا العمى أنك على هدى •

أو تعلم أنك فيما تعلمه فظلم ، أو ترى فيه بأنه صغير ، والظلم وإن

قل كثير ، أم أنت تجرى فيما لا تدري ، ما أكثر ظلمك ، وأكبر اثمك ، فراجع
فكرك ، وتدبر أمرك ، فيما بدا منك ، وصدر عنك ، من الاعانة لهذا الظالم
على جميع المظالم ، فأنى أراك في العالمين من القوم الظالمين ، والله على
ما أقول شهيد ، بأننى لم أكل إلا حقا ، ولم أشهد إلا صدقا ، وجميع من
عرفكما ، واطلع على علمكما يعلم ذلك فيعرفه •

اللهم الا أن يكون لعماء قريبا ممن لا عقل له ، فعسى أن يغيب عن
معرفة حكمه ، والا فهو أظهر من أن يخفى في حال ، على من له أدنى بال ،
فدع عنك من يزيد لك ما كان منك من الفساد ، وظلم العباد ، يطمك فيما
في يديك ، ويلبس عليك أو لغريك من الجهالة ، عما به في علمك من الضلالة ،
أو لحسد لك يريد بك أن تلقى ربك مصرا على ذنبك ، ولا تسمع لمقالة من
الغرور •

ولأن شككت في محجور تلك الأمور ، فاعرضها على ما في الكتاب من
آى ، وفي سنة من رواية ، وفي الاجماع من جزم على شيء ، وفي الآثار من
رأى ، تجددك زالا عن سبيل الأبرار ، داخلا في عمار من يكون من الفجار ،
على شفا حفرة في النار ، فعيجل المتاب في الحال ، الى بارئك من سوء هذه
الأعمال ، وسارع على الاخلاص ، الى طلب الخلاص ، من غير تهاون ولا
تقصير ، في قليل ولا كثير •

عسى أن تنفك عنها ، فتكفر عنك ما كان منك ، فانك على المعانده فقد

حالفت الى ما نهاك عن مثل هذه المعاضدة ، من الركون اليه ، والعمل بما يأمرك غيدك عليه في الغيبة عنه أو بين يديه ، لا على ما يجوز في الدين أو الرأي ، فيسع في ما له من المال يجمع •

أو ليس هذا مما لا جواز له ، ولا شك في المنع من الاعانة لمثله بالعمد في قلة عدله ، بمدة من دواة ، أو يبرى قلماً ، كما ورد فيما صح من الحديث في هذا ، فعلم في حق من حق من تعدى على الغير ، فظلم ، فكيف بما زاد عليها من كفاية أو كلم ، أو ما يكون من الأعمال المحرمة في كل حال •

أو لم يكن في زمانه من أكبر أغوانه في أخذه ما ليس له بحق ، بلى والله انه لمقال صدق ، غأنى يصح لمن أنكره ما قد بدا فشهد ، لقد شاع من البرية ذكرك غذاع بما فيه أمرك ، حتى صار ينادى عليك بالفضالة في كل نادى ، من المقر أو البوادي ، علمه من بلغ اليه أو جهل حكمه ، فهو كذلك لا مخرج له عن ذلك •

فان صدقت في دعواك أنك تريد الخلاص من ذاك ، فبادر الى فكاك رقبته من اشراك أنواع المهلاك ، ان كان لك في نفسك ارادة ، فليس في دين الله هوادة ، والا فدع عنك الهذيان بما لا طائل تحته من لغو اللسان ، ففقد طال بك الزمان في غير واحدة من أنواع العدوان •

ولم أر على كثرة ما تراجعنى في السؤال مراراً عن هذا الحال ، فنتلج

على فى طلب المرجوع ، بما يكون من هذا النوع ، ما يدلنى على المرجوع
فلاى شىء تريده ولما تعمل به فى ترك ما لا يحل لك مما تعلم أو تجهل ،
وعسى فى الذى تحويه يدك من الأملاك ألا يفى على حال بشىء من ذاك •

وربما لا تقدر على تقسيطه بين الغرماء ، من عاص أو مطيع ، بل ربما
يقصر علمك عن الاحاطة بالجميع ، وقد دلتك على المخرج بما دل عليه
حكم الفقهاء فى مثل هذا المنهج ، حالة اليسر وغيرها من العسر •

وفى دون ما أبديته لك من القول كفاية ، ان كان الله يريد بك الهداية ،
وان كانت الأخرى فلن أملك لك بك من الله شيئاً ، لأننى عبدملك ، وغايتى ان
أنصح لك ، وقد أوليتك من النصح ما لاخفاء فيه على من عرفه ، والله هو
المهادى من يشاء الى صراطه المستقيم ، والمعبر به عن دينه القويم تشبيهاً
بحسبى الأمر معنوى ، وليس على من وراءه الالهاده بشىء من الزيادة فى
هدايتك ، لكنى أبشرك على هذا من سوء أعمالك الدالة على قبح أحوالك •

ان لم ترجع الى الله مما فيه فتقلع حتى يموت على الاصرار ، بأنك من
أهل النار ، وبئس القرار ، لو بلغ بك الجهل فى القيام ، والصلاة والصيام ،
والحج الى بيت الله الحرام ، والصدقة بأنواع الطعام •

فكله من العناء والتعب فى جميع الهناء ، ليس لك منه الا الشقاء ،
أو ليس كذلك فى هذا ولا شك فيمن يخالف فى شىء من دين الله حرفاً واحداً

بعد قيام الحجة عليه في ذلك أنه لا إيمان لله ، الا ، ولا صلاة له الا ، ولا زكاة له الا ، ولا صوم له الا ، ولا حج له الا ، ولا جهاد له الا ، ولا بر له الا ، ولا ولاية له ، فكيف بمن يكون على ما أنت في الحال عليه من النفي والعدوان والبعى على من آمن وكفر ، من أنثى أو ذكر ، أنه لأظهر أمرا ، وأشد كفراً ، وأعظم اصرار ، وأفظع عذراً والبراءة منه لازمة في موضع لزومها على من بلغ اليه كون حدثه المقتضى في اصره ، لوجود كفره •

حتى يرجع الى الله تعالى تائباً من ظلمه ، نادماً على ما أسلفه في جهله أو علمه ، فيرجع الى ما كان به من الولاية في الحال ، وان بقى عليه في موضع الانتهاك لما دان بتحريمه ضمان شيء من المال ، فانه مما يجوز على ما أظهره من توبته لأن يحسن الظن في تأديته لأهله على ما جاز له •

وقيل فيه حتى يصح له مع التوبة أنه قد دان بأداء ما لزمه في ذلك من حق ، وقيل بالوقوف عن ولايته ، وعن البراءة منه ، حتى يؤدي ما عليه من ذلك ، فيصح له ، وقيل بالبراءة منه على حال حتى يصح له أنه قد أدى ما لزمه في ذلك •

وقيل بالولاية له أن ائتمن على معرفة ما لزمه في دينونة ، ولم يلحقه في حاله شيء من أسباب التهمة المقررة لمعنى الريبة في توبة ، ولم يكن هنالك مانع من ولايته الا هذا ، فهو كذلك في موضع الاستطابة •

وان اتهم في جهل ما يلزمه ، أو الترتك لما يعلمه لا على ما يجوز له ،
فالوقوف عن ولايته ، وعن البراءة منه أولى حتى يصح له مع التوبة كون
الأداء لما لزمه في جدته ، فصار عليه ، وان يخرج منه بوجه تكون له
البراءة ، فذلك في موضع التحريم ، لا في غيره •

فان المستحل لا ضمان عليه فيما أتلفه ، ولكن الرد لما في يديه لازم
له على أظهر ما فيه ، لا في اجماع فانه موضع رأى ، واختلاف بالرأى
وبالجملة ، فلا بد في الولاية من ظهور صحة الموافقة لأهل الاستقامة في الدين
على حال قولاً وعملاً ، وقيل بالقول وحده ما لم يصح عليه التضييع لشيء
من العمل في موضع لزومه ، لا لعذر له فيه ، أو تلحقه التهمة في علمه ، أو
في اعتقاده لما لا يجوز له ، وقد ظهر عليك من سوء الأعمال ، ما لا يصح
معه على حال ، أن يدفع كونه منك في جدال •

فكيف على ظهوره يصح جواز نكيره ، كلا فهو جوازه ولا شك مثل
الشمس في يوم لا غيم فيه ، فأين موضع اللبس الا أكفه ، أو من يكون في
عمه ، والا ففيمما أبديته للناظرين ، من أولى الأبواب في هذا من حدثك ما يدل
على أنك من الهالكين ، الا أن ترجع الى الله ، والا فلا بد من هلاك من بقى
على ذاك •

فاسمع ان كان لك مسمع ، وانظر في خلاصك مادام النظر ينفع ،

وبادر الى التوبة فأسرع ، فقد أحاط من الخطايا بصرها ، فصرت
المغريق في قعرها ، فأى مطمع فى السلامة لك على هذا فى مالك مع بقائك
على هالك ، وأى سبيل الى اخراجك عنها ، لنجاتك منها ، الا بالرجوع الى
ربك ، مع الدينونة بما يلزمك فى دين خالك ، عسى أن يخرج به من دينك ،
مهما صدقت الجهد له ، فى أداء ما عليك ، وترك ما ليس لك •

فاصدق الرجعى اليه ، وتوكل عليه ، ولا تغير بما أوتيته من الجاه
والمال ، فانهما يؤديان بالزوال ، ولا بد على كل حال ، وان ظننت فى نفسك
جهلا بأنك على ما به فى أعظم النعم ، فليس الأمر على ما تظنه لعمالك ،
فانه من أكبر النقم •

يعرفه كذلك من نظره بغير الحقيقة فأبصره على ما به فى باطنه من
حيث الرجوع الى المال فلم يقنع بظاهر ما عليه فى الحال •

فانظر كذلك عسى أن تبلغ الى ذلك ، فترى بعين بالك رذالة هالك ،
حين تعلم أنه لا خير فى نعمة مورثة لتقمة ، ولا فائدة فى ملكه موجبة لهلكة ،
فتقول : وأى فرحة فى منزل ترحة ، أليس المطيع لربه هو العزيز الرفيع ،
والعاصى هو الذليل الوضعيع ، وان شاع ذكره ، غرفع قدره ، وأنفذ أمره
بلى والله لا غيره ، وان عز هالنى الذل مصيره •

فلا تغرنك الحياة الدنيا ، فانها متاع الغرور ، ولا يغرنك بالله الغرور

ولا تحسبن الله عز وجل غافلا عما يعمل الظالمون من عمل ، وان قل فهو
عظيم ، وعقابه أليم ، وثوابه عميم ، يقبل التوبة من عباده ، فيعفو عن
كثير ، لمن رجع اليه فتاب من صغير ، وما يكون من كبير ، فانه كريم
تواب رحيم •

فإياك وترك الشكر ، والغفلة عن ذكره ، والمخالفة له في شيء من
نهيه ، وأمره ، ولا بأس من روحه والأمن من فكره ، ولكن بين المخافة
والرجاء •

فكن في مرك اليه متدرجا ، فان السلامة وغفرانه ، ورحمته ورضوانه
لمن اتبع الهدى ، وخالف الهوى ، فلم يخدع بالدنيا ، ولم يستمع في الزمان
لما يدعوه اليه الشيطان ومن له من الأعوان •

فان ذل أو هفا ، رجع الى ما هو به أولى فوفى ، على هذا يجري
في ذاته الى حضرة ربه ، ولا يصر على ذنبه ، حتى يلقاه على الرضا ،
لا على السخط فيما قضى •

والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد النبي عبده وآله وسلم •

بهذا تمت مجلدات كتاب « مكنون الخزائن وعيون المصادن » بقطعه
الثلاث فله الحمد والمنة والفضل على ما أنعم به وأعان على أخراجه في هذه
الصورة القريبة للكمال والصلاة والسلام على خير نبي إلى خير أمة •

المراجع
هاشم محمد الشاذلي

القهرى

الباب العاشر :

فيمن ابتلى بغصب شئ من أموال العباد على الجبر
منه لهم والعناد ثم أراد الخلاص وأعطى القياد وهو أول
كتاب الدقاق

٥

الباب الحادى عشر :

فيمن غصب شيئاً من مال فغيره عماله من الحال على
التحريم والاستحلال وكذلك من الدقاق

٩١

الباب الثانى عشر :

فيمن دعتة نفسه الأمانة بالسوء الى اجابة داعى الشيطان
لجناية الخراج من الناس للسلطان *
الحمد لله حمداً كثيراً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وسلم تسليماً * وبعد :
فقد تمت موسوعة كتاب : (مكنون الخزائن وعيون المعادن) *
نسأل الله أن ينفع بهذه الموسوعة النفيسة كل من اقتناها وجعلها
أكثر فائدة لمن راجعها وأذاعها بين أبناء الأمة *

هاشم الشاذلى

رقم الايداع ٥٠٣٢ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

